وزارة التعليم العالي

الأكاديمية الليبية فرع مصراتة

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة

مقدمة من / حنان بشير مصباح صيدون

بكالوريوس محاسبة – المعهد الوطني للإدارة2001م

رقم القيد (31316068)

إشراف الأستاذ الدكتور

المكي معتوق سعود

مصراتة 2019م

دولـــــــة ليبيـــــــا
الأكاديمية الليبية / مصراتة

مصـراتة – ليبيـا

قـــرار لجنة المناقشة للطالبة

حنان بشير صيدون

للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم (المحاسبة)

قـامت اللجنة المشكلة بقرار السيد/ رئيس الأكاديمية الليبية/ فـــرع مصراتة رقم (236) لسنة 2019م الصـــادر بتاريخ 2019/05/22م بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالبة: **حنان بشير صيدون** لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم **المحاسبة** وعنوانهـا:

(امكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لمعيار المحاسبة الدولي رقم(1))

وبعد مناقشة الرســـالة علنياً على تمام الساعة (12:00 صباحاً) يوم **السبت** المـوافـق 2019/06/29م بقاعـة المناقشات بالأكاديمية وتقـويم مسـتوى الرسالة العلمـي والمنهج الـذي اتبعته الطالبة في بحثها قررت اللجنة ما يلي : قبـول الرسالة ومنح الطالبة: **حنان بشير صيدون** درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم **المحاسبة**.

أعضاء اللجنة المناقشـــــة	الصفـــــة	التوقيـــع
السيد / أ.د. المكي معتوق سعـــود	مشـــــرفاً	
السيد / أ.د. محمد شعبان أبـــوعين	عضـــــواً	
السيد / د. إبراهيم علي أبوشيبـــة	عضـــــواً	

يعتمـــــد

د. أحمد محمد التير
رئيـس قســـم المحاسبة
التوقيع:.....
التـــاريخ: 1/2/2019م

د. إبراهيم علي أبو شيبة
عميد مدرسة العلوم الإدارية والمالية
التوقيع:.....
التـــاريخ: 1/2/2019م

أ.د علي محمد محمد الحين رمضان
رئيس الأكاديمية الليبية / مصراتة
التوقيع:.....
التـــاريخ: /2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

(من الآية 76 من سورة يوسف)

الإهداء

إلى أرواح مطمئنة غادرتنا إلى ربّها راضية مرضية

"أمي الغالية ، أخي الكبير إبراهيم وزوجته زينب، أخي الصغير سراج"

سائلة الله العلي القدير أن يرحمهم ويغفر لهم ويجمعنا بهم في جنات الفردوس

الباحثة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله.

أما بعد:

أحمد الله - تعالى - على جزيل نعمه وما غمرني به من فضل وتوفيق أن وفقني لإتمام هذا الجهد المتواضع، وأسأله الفلاح والسداد، وأن يكون عملي هذا وعمل كل من أعانني عليه رفعة لبلادنا وسائر بلاد المسلمين، وأتوجه بخالص شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور: **المكي معتوق سعود؛** لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى الجهد الذي بذله في إرشادي وتوجيهي فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ الدكتور: **محمد شعبان أبوعين** والدكتور: **إبراهيم علي أبوشيبة** لتفضلهما بقبول مناقشة الدراسة وإثرائها بآرائهما السديدة.

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري الجزيل إلى الأكاديمية الليبية للدراسات العليا مصراته بطاقميها الأكاديمي والإداري، وأخص بالذكر العاملين بالمكتبة، كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني من العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة بسوق المال الليبي، وكذلك أفراد أسرتي وصديقاتي وزملائي، وزميلاتي، وإلى كل من أسدى لي مشورة وقدم لي معونة.

الباحثة

قائمة المحتويات

ر.م	الموضوع	رقم الصفحة
	الآية القرآنية	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ج
	قائمة المحتويات	د
	قائمة الجداول	ز
	قائمة الأشكال	ح
	قائمة الملاحق	ح
	الملخص باللغة العربية	ط
	الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول الإطار العام للدراسة		
1.1	المقدمة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	الدراسات السابقة	4
4.1	أهمية الدراسة	15
5.1	أهداف الدراسة	15
6.1	فرضيات الدراسة	16
7.1	منهجية الدراسة	16
8.1	مجتمع وعينة الدراسة	17
9.1	حدود الدراسة	17
10.1	مصطلحات الدراسة	17
الفصل الثاني الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية		
1.2	تمهيد	20
2.2	الإفصاح المحاسبي	20
1.2.2	نشأة وتطور مفهوم الإفصاح المحاسبي	20
2.2.2	مفهوم الإفصاح المحاسبي	21
3.2.2	أهمية الإفصاح المحاسبي	22
4.2.2	أهداف الإفصاح المحاسبي	23

5.2.2	أنواع الإفصاح المحاسبي	24
6.2.2	المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	26
7.2.2	العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي	28
8.2.2	معوقات الالتزام بالإفصاح المحاسبي	29
9.2.2	أساليب الإفصاح المحاسبي	29
3.2	القوائم المالية	31
1.3.2	أهداف القوائم المالية	32
2.3.2	عناصر القوائم المالية	33
4.3.2	أساليب قياس القوائم المالية	34
5.3.2	الفروض الأساسية لإعداد القوائم المالية	35
6.3.2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	36
7.3.2	مستخدمو المعلومات المحاسبية	40
8.3.2	تصنيف القوائم المالية	42
4.2	ملخص الفصل	43
	الفصل الثالث **معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية**	
1.3	تمهيد	46
2.3	مفهوم المعيار المحاسبي	46
3.3	مفهوم معايير المحاسبة الدولية	47
4.3	لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC	49
5.3	معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	49
1.5.3	هدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	50
2.5.3	نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	51
3.5.3	الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	52
4.5.3	هيكل ومحتوى القوائم المالية	54
5.5.3	التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية	55
6.3	قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)	55
1.6.3	أهمية قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)	55
2.6.3	تصنيف قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية) حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	57
3.6.3	المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية حسب معيار	61

	المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	
4.6.3	المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	62
7.6	قائمة الدخل	63
1.7.6	أهمية قائمة الدخل	63
2.7.3	المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	64
3.7.3	المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو الإيضاحات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	64
8.3	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	65
1.8.3	أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية	65
2.8.3	المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	66
9.3	قائمة التدفقات النقدية	67
1.9.3	أهمية قائمة التدفقات النقدية	67
2.9.3	العرض في قائمة التدفقات النقدية	68
10.3	الملاحظات والسياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية	68
1.10.3	الملاحظات والسياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقا لما يتطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	69
11.3	ملخص الفصل	70
الفصل الرابع الدراسة التطبيقية		
1.4	تمهيد	72
2.4	المنهجية والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية	72
1.2.4	منهجية الدراسة	72
3.2.4	أسلوب جمع البيانات	72
4.2.4	مجتمع الدراسة	73
5.2.4	عينة الدراسة	76
6.2.4	أداة الدراسة	76
7.2.4	اختبار صدق وثبات الاستبانة	78
3.4	المعالجة الإحصائية المستخدمة للبيانات	85
1.3.4	تفريغ البيانات	85
2.3.4	تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها	92

4.4	النتائج والتوصيات	114
1.4.4	النتائج	114
2.4.4	التوصيات	115
	المراجع	116
	الملاحق	

قائمة الجداول

ر. م	محتوى الجدول	رقم الصفحة
1.4	توزيع عينة الدراسة حسب الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي	76
2.4	المقياس المعتمد في الدراسة	78
3.4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (أ) والمتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي نظام معلومات كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	80
4.4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (ب) والمتعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	81
5.4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني والمتعلقة بادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	82
6.4	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث والمتعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	83
7.4	معامل الارتباط بين كل درجة من درجات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	84
8.4	معامل الثبات (اختبار ألفا كرونباخ)	84
9.4	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	86
10.4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	87
11.4	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	88
12.4	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية	89
13.4	توزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية	90
14.4	توزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	91
15.4	تحليل فقرات المحور الأول (أ) والمتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي نظام معلومات كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	93

16.4	تحليل فقرات المحور الأول (ب) والمتعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	96
17.4	تحليل فقرات المحور الثاني والمتعلقة بادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	98
18.4	تحليل فقرات المحور الثالث والمتعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	101
19.4	تحليل جميع محاور الاستبانة المتعلقة بإمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة المدرجة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	104
20.4	نتائج اختبار فقرات الفرضية الفرعية الأولى	106
21.4	نتائج اختبار فقرات الفرضية الفرعية الثانية	108
22.4	نتائج اختبار فقرات الفرضية الرئيسة الثانية	109
23.4	نتائج اختبار فقرات الفرضية الرئيسة الثالثة	111

قائمة الأشكال

ر. م	محتوى الشكل	رقم الصفحة
1.2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	37
1.4	تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	86
2.4	تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	87
3.4	تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	88
4.4	تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة العملية	89
5.4	تمثيل عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية	90
6.4	تمثيل عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	91

قائمة الملاحق

ر. م	محتوى الملحق
1	قائمة بأسماء محكمي استبانة الدراسة
2	استبانة الدراسة
3	قائمة بأسماء الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي بالجدول الرئيس (أ)
4	نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من البرنامج الإحصائي (SPSS)
5	رسالة تعريف بالطالبة موجهة لرئيس مجلس إدارة سوق المال الليبي
6	إفادة بالمراجعة اللغوية

إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لمعيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، ومعرفة أهم المعوقات والتحديات التي تحد من تطبيقه، ولتحقيق أهداف الدراسة اسْتُخْدِم المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري، وذلك بالاعتماد على الكتب والدوريات والمنشورات التي تناولت معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وجُمِعَت البيانات الأولية من خلال استبانة وُزِعَت على عينة الدراسة المتمثلة في المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي بالجدول الرئيس (أ) واسْتُخْدِم البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وبينت نتائج الدراسة أن الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، تمتلك نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، كما أن المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين يدركون أهمية تطبيق المعيار، ويملكون الكفاءة التي تؤهلهم لتطبيقه، وعلى الرغم من وجود مجموعة من المعوقات قد تحد من تطبيق المعيار ولكنها لا تمنع تطبيقه، ومن أهمها عدم استقرار البلاد وحداثة سوق المال الليبي، وعدم وجود شركات استثمار أجنبية، ونقص مكاتب المراجعة الخارجية المؤهلة، ونقص التدريب والتأهيل المهني وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا، زيادة على عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، فإنه يمكن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على إنشاء جهة تشريع محاسبي في ليبيا، وإصدار قانون يلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، والاهتمام بتدريب وتأهيل العاملين في النظام المحاسبي، والاهتمام بتدريس المحاسبة الدولية في الجامعات، والعمل على إصدار معايير محاسبية محلية.

The ability of Applying The Libyan Partnerships Contributing Which is Been Listed in the Libyan Financial Market for The international Accounting Standard (1) "Presentation of The Financial Statement"

Prepared by: Hanan Bashir Saidoon

Supervised by: Dr.Almaki Maatok Soud

Abstract

The objective of this study was to identify the possibility that the Libyan joint stock companies enlisted with the Libyan stock market implement the International Accreditation Service (IAS1) Presentation of Financial Statements, and to know the main obstacles and challenges that limit its application. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used to obtain data and information related to the theoretical part based on the books, periodicals and publications that dealt with (IAS1) Presentation of Financial Statements. The initial data was collected through a questionnaire distributed to the study sample of financial managers, accountants and internal auditors in the Libyan joint stock companies enlisted with the Libyan stock market recorded in Figure (A). The statistical program (SPSS) was used to analyze the data and test the hypotheses.

The results of the study indicated that the Libyan joint stock companies enlisted with the Libyan stock market have an efficient

accounting information system that enables them to apply the (IAS1) Presentation of Financial Statements, that the financial managers, accountants and internal auditors understand the importance of applying the Standard and have the competence to apply it. The results highlighted a set of constraints that may limit the application of the standard but will not prevent its application. Most important among these constraints is the instability of the country, the newness of the Libyan money market, the absence of foreign investment companies, the shortage of qualified external audit offices, lack of training and vocational qualification institutions and inadequacy of laws and regulations governing the accounting profession in Libya. However, despite these constraints, in addition to the absence of laws requiring companies to apply the (IAS1) Presentation of Financial Statements, the Standard can be applied to the presentation of the financial statements of Libyan joint stock companies listed with the Libyan stock market.

The researcher recommended a set of recommendations. The most important among these recommendations are working to establish an accounting legislation body in Libya, enacting a law that compels companies to apply international accounting standards, paying attention to the training and qualification of personnel working in the accounting system, the teaching of international accounting at universities, and working on issuing local accounting standards.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1- المقدمة

إن انهيار الكثير من الشركات أدّى إلى ضياع بعض حقوق أصحاب المصالح فيها، وخصوصا المستثمرين الحاليين، هذا بدوره أدّى إلى انخفاض ثقة المستثمرين الحاليين في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية وتقارير المراجعين الخارجيين لتلك الشركات، وبالرغم من أن إدارات الشركات تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في إطار معايير تهدف إلى موضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيّز، وتوفر العدالة في العرض والإفصاح المحاسبي إلا أن تلك المعايير مازالت تعطي تلك الإدارات مرونة كبيرة في اختيار بعض السياسات والإجراءات المحاسبية التي قد تُستَغل من قبلها لغرض التضليل مما يترتب عليه إلحاق الضرر بمصالح الآخرين في تلك الشركات.

ويمثل الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية للفئات ذات العلاقة بالشركة عموما، وفئة المستثمرين خصوصا، نظرا لما يقدمه من معلومات تفيد في اتخاذ القرارات بصورة سليمة، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقا للقواعد والمعايير المنظمة لذلك، بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، بناءً على قاعدة معلوماتية موضوعية (المهندي، صيام، 2007، ص258).

لذلك كان هناك اهتمام من قبل الجهات ذات الاختصاص والمنظمات المهنية بموضوع الإفصاح، وتوقيته وما يتعلق به من معلومات؛ إذ إن الهدف الأساس من الإفصاح يتمثل في أن تشمل القوائم المالية معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، كما يساعد الإفصاح المحاسبي متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها تلك الشركات؛ لذا أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الذي يهتم بـ(عرض البيانات المالية) والإفصاح في القوائم المالية، (الطميزي، 2011، ص4).

ويعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية من أهم المعايير المحاسبية الدولية؛ وذلك لأنه يتعرض للعديد من المكونات المحاسبية، حيث يتعرض للسياسات المحاسبية والأسس المحاسبية، مثل: أساس الاستحقاق المحاسبي، وكذلك الفروض المحاسبية، مثل: فرض الاستمرارية، وكذلك يشمل القوائم المالية، التي يجب على أي مشروع الالتزام بها، وإخراجها مثل

الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، وكيفية العرض في هذه القوائم (محسن، 2008، ص 4).

2.1- مشكلة الدراسة

شهدت البيئة الليبية خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات الاقتصادية، والتي من أهمها البدء في برامج الخصخصة، وظهور الشركات المساهمة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وإقامة الشركات المشتركة، وكذلك إنشاء سوق المال الليبي، بهدف الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني، وحيث إن الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لا تتبنى معايير المحاسبة الدولية؛ لعدم وجود قوانين تلزمها بتبني هذه المعايير، (ولغاية الآن تعد تقاريرها بشكل لا يخلو من الطابع الحكومي وتفتقر إلى المهنية المتخصصة في إعداد القوائم المالية) (المجربي،2012، ص 4) ولكون هذه الشركات حديثة العهد في سوق المال الليبي والذي يفتقر فيه المستثمر الليبي، وخاصة صغار المستثمرين، إلى الوعي الكامل للاستثمار، وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، من خلال استقصاء مدى توفر متطلبات تطبيق المعيار، والمتمثلة في كفاءة النظام المحاسبي، وكفاءة المدراء الماليين والمحاسبين ومراجعي الحسابات، ومدى إدراكهم لأهمية تطبيق المعيار، والتعرف على ما إذا هناك معوقات وتحديات تحد من قدرة هذه الشركات على تطبيقه.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

هل يمكن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي؟

ويمكن الإجابة عن التساؤل الرئيس من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل تتوفر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، والمتمثلة في كفاءة النظام المحاسبي المستخدم وتطوره، وكفاءة المدراء الماليين والمحاسبين ومراجعي الحسابات؟، ويتفرع عن هذا السؤال السؤالان الآتيان:

أ- هل تمتلك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية؟.

ب- هل تتوفر لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية؟.

2- هل يدرك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية؟

3- هل توجد معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية؟

3.1- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات، حيث تم التطرق إلى أهم ما توصلت إليه كل دراسة من نتائج مرورا بهدف ومجتمع الدراسة، وعرضت حسب تاريخ نشرها، مقسمة إلى دراسات عربية وأجنبية، وذلك كما يلي:

أولاً- الدراسات العربية

1.3.1 - دراسة (أبوعجيلة، الصيد، 2014)

بعنوان: (مدى إمكانية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية داخل المنشآت الليبية).

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من مدى إمكانية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية داخل المنشآت الليبية، وبيان التوافق والاختلاف من حيث وجهتا نظر الجهات الرقابية سواء الحكومية أو الخاصة، حول مدى إمكانية تطبيق وتبني تلك المعايير، وشملت عينة الدراسة (140) مشارك من العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية والمراجعين بديوان المحاسبة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وكان من أهم نتائج الدراسة عدم إمكانية تطبيق وتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية داخل المنشآت الليبية، كما أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، من وجهتي نظر كل من جهتي الرقابة، سواء الحكومية أو الخاصة من حيث إمكانية تطبيق وتبني تلك المعايير.

2.3.1 - دراسة (العبايجي، 2013)

بعنوان: (مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الخاص بعرض البيانات المالية).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى قابلية المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم الأردنية للامتثال للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض البيانات المالية، وتحديد طبيعة المعلومات الواجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن هذه المنشآت، وإبراز الدور الذي تلعبه في بناء وتطوير الاقتصاد الأردني، حيث تكون مجتمع الدراسة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك البنوك التجارية العاملة في محافظة العاصمة الأردنية عمان وعددها (70) منشأة و(9) بنوك تجارية، أما عينة الدراسة فشملت (114) مشارك، يمثلون المدراء الماليين والمراجعين الداخليين وضباط الائتمان في المصارف، واعتمدت في منهجيتها على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة لغرض تجميع البيانات، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى وجود قابلية لدى هذه المنشآت للامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، بينما لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات العينة بخصوص مدى قابلية هذه المنشآت للامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية، مع وجود فروقات معنوية بخصوص مدى قابلية هذه المنشآت للامتثال بالبنود الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكان الاختلاف لصالح ضباط الائتمان في البنوك.

3.3.1- دراسة (المجربي، 2012)

بعنوان: (قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية).

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي؛ لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي، وذلك بالرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والدوريات، والمنهج التحليلي- وذلك بإعداد استبانة- تم تصميمها لجمع البيانات الأولية، أما مجتمع الدراسة فتألف من ثلاث فئات مكونة من

الإدارة المالية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، ومن جهات الرقابة والتشريع، ومن مراجعي الحسابات الخارجية لهذه الشركات، وتم اختيار عينة مكونة من (137) مشارك، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات على تبني معايير الإبلاغ المالي، إلا أن الأنظمة المحاسبية العاملة بهذه الشركات كفأ إلى حد ما، ولديها القدرة على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

4.3.1- دراسة (الطميزي، 2011)

بعنوان: (درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للعام 2011م، أما عينة الدراسة فقد شملت تحليل التقارير المالية لهذه الشركات للخمس سنوات الأخيرة، واستندت الدراسة على المنهج الوصفي المستخدم باستخدام الأسلوب التطبيقي الذي يقوم على دراسة التقارير المالية للشركات، وأظهرت في نتائجها التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات الإفصاح في قوائمها المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية)، كذلك التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة الإيضاحات والتفسيرات.

5.3.1- دراسة (صبايحي، 2011)

بعنوان: (الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، وتكون مجتمع الدراسة من أساتذة وطلبة المحاسبة في الجامعات الجزائرية، وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفين في مكاتب الخبرة المحاسبية، وكذلك الموظفون العاملون في مجال المحاسبة بالمؤسسات المالية في القطاع العام والخاص، أما عينة الدراسة فشملت (160)

مشارك، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك المنهج الاستنتاجي من خلال الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح، وجودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان أهمها أن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية؛ لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية، أهمها المُلاءَمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، كما أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية وقابليتها للتحقق.

6.3.1- دراسة (أبوزيد، 2010)

بعنوان: (موقف المحاسبين الليبيين حول مدى مُلاءَمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موقف المحاسبين الليبيين حول مدى مُلاءَمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية، حيث تكونت عينة الدراسة من (250) مشارك مقسمين بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، والمحاسبين والمراجعين بالشركات التجارية والخدمية والصناعية، والمديرين الماليين ورؤساء الأقسام والموظفين بأقسام التسهيلات الائتمانية بالمصارف التجارية، والمحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة، والمحاسبين بمصلحة الضرائب، واعتمدت في منهجيتها على مدخل الاستنباط، حيث تم إعداد استبانة لغرض تجميع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى تأييد المحاسبين الليبيين في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة الليبية، كما اتفقوا على أن تطبيقها يمكن أن يساعد على توفير المعلومات الملائمة ورفع كفاءة العمل المحاسبي، كما أنه يوفر الجهد والوقت والأموال اللازمة لوضع معايير محلية، على أن يتم مراعاة اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بين ليبيا والدول الواضعة لهذه المعايير، وكذلك اختلاف القوانين والتشريعات قبل التفكير في تبني المعايير المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

7.3.1- دراسة (الحواتمة، 2010)

بعنوان: (قياس الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تحقق الإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والتعرف على مدى أهمية قيمة رأس المال في تحديد مدى التزام هذه الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (2) المخزون، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (16) المعدات والممتلكات والمصانع، واعْتمِد في هذه الدراسة على المنهج النوعي، القائم باستخدام الأسلوب التطبيقي الذي يقوم على دراسة التقارير المالية للشركات، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والمتداولة خلال الفترة من 2006م إلى 2009م، أما عينة الدراسة فقد شملت تحليل التقارير المالية السنوية لهذه الشركات، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية والملاحظات والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية، بينما هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية.

8.3.1- دراسة (حميدان، 2010)

بعنوان: (مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وتفسيراتها ونطاق تطبيقها ومدى التزام وتقيد مؤسسة المدن الصناعية الأردنية ذات الاستقلال المالي والإداري بتطبيقها عند إعداد التقارير المالية وكيفية إجراءات التطبيق من حيث (القياس، والاعتراف، والعرض، والإفصاح)، واعْتمِد في هذه الدراسة على المنهج النوعي القائم على تحليل المحتوى حيث تم الاعتماد على مصادر جاهزة من الكتب والدوريات والإصدارات والدراسات والأبحاث السابقة والتعليمات والقوانين الحكومية ذات العلاقة، ومصادر ميدانية تمثلت في التقارير المالية الختامية لخمس سنوات متتالية لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة من إدارة مؤسسة المدن الصناعية الأردنية وباقي المدن الصناعية التابعة لها وعددها خمس مدن،

أما العينة فتكونت من التقارير المالية الختامية الفعلية للمؤسسة لخمس سنوات متتالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك التزاماً من قبل مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي وبالتالي توافق قوانينها وتعليماتها مع قواعد معايير المحاسبة الدولية.

9.3.1- دراسة (محسن، 2008)

بعنوان: (مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1)).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الاستبيان في جمع البيانات الأولية ومن ثَمّ تحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في قطاع غزة والبالغ عددها خلال فترة الدراسة (262) منظمة تعمل في مجالات مختلفة، أما عينة الدراسة فشملت (72) منظمة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد التزام من قبل معدي القوائم المالية في المنظمات غير الحكومية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، كما توصلت إلى أنه هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية منها قلة عقد الدورات والمؤتمرات المتعلقة بتلك المعايير، وضعف اهتمام الإدارة العليا بالتقارير المالية .

10.3.1- دراسة (عاشور، 2008)

بعنوان: (مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وذلك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية، من وجهة نظر مراجعي الحسابات، كما هدفت إلى التعرف على مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذلك المعوقات التي تواجه المراجعين في التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للحصول على البيانات الثانوية والمتمثلة في الكتب والمراجع العربية وأسلوب الاستبانة في جمع البيانات الأولية، وبلغ

مجتمع الدراسة (65) مراجع مسجلين ومعتمدين لدى جمعية المديرين الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين الفلسطينيين، وتوصلت الدراسة إلى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات في قطاع غزة، وعدم إثبات التزامها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1).

11.3.1- دراسة (خليفة، 2007)

بعنوان: (مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات والوحدات الاقتصادية المملكة في ليبيا).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في الوحدات الاقتصادية، التي تم تحويل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص في ليبيا، واعتمدت الدراسة في جانبها النظري على المنهج الاستقرائي، المعتمد على الدراسات النظرية المتعلقة بكل من الخصخصة، والإفصاح من الكتب والدراسات السابقة، وفي الجانب العملي اعتمدت على صحيفة الاستقصاء في تجميع البيانات، والتي تم تحليلها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المساهمين بالشركات العاملة في ليبيا التي تم تحويل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص والبالغ عددهم (517) مساهم في (28) شركة، في حين تكونت عينة الدراسة من (110) مساهمين في (10) شركات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تعاني من قصور في الإفصاح عن دخلها وتدفقاتها النقدية، وأن درجة الإفصاح غير كافية، مما قد يكون سببا في الحد من جذب المستثمرين، كما أن درجة الإفصاح عن السياسات المحاسبية كانت متدنية جدا، الأمر الذي يؤثر على أهمية وفائدة القوائم المالية، كذلك توصلت إلى أن الشركات لا تفصح بشكل جيد عن التنبؤات المستقبلية وهذا بدوره يؤثر سلبا على القرارات الاستثمارية.

12.3.1- دراسة (الماقوري، 2006)

بعنوان: (مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منه من قبل مصرف ليبيا المركزي).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الاستفادة من الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي والمعلومات التي يفترض نشرها، واقتصرت على دراسة وجهة

نظر أحد الأطراف الرئيسة المستخدمة للتقارير المالية من الناحية الرقابية، والمتمثل في مصرف ليبيا المركزي بصفته المخول بالإشراف والرقابة على المصارف العاملة بليبيا، وقد اعتمد الباحث في دراسته النظرية على ما ورد في الأدب المحاسبي من مواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة، أما في الدراسة التطبيقية فاعتمد على استبانة أُعدت لتجميع البيانات اللازمة، وتمثل مجتمع الدراسة في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، وأما عينة الدراسة فتكونت من العاملين بالأقسام المختصة بالرقابة الميدانية والمكتبية التابعة لهذه الإدارة، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف تقوم بإفصاح مقبول في البيانات والمعلومات المنشورة بالتقارير السنوية، حيث تعطي صورة واضحة عن الأوضاع المالية للمصارف، من حيث مؤشرات السيولة والربحية والمخاطرة، كما أن المصارف تقوم بإعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق المساهمين ولا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية، كما توصلت إلى قيام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان، إلا أنها لا تفصح عن مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

13.3.1- دراسة (شقلوف، 2002)

بعنوان (مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد عناصر الشفافية (الإفصاح)، وتقييم درجة وأساليب الإفصاح، كما تظهرها القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية في ليبيا، ومدى توافق كل منها مع المتطلبات المختلفة للمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة، واعتمدت في منهجيتها على الكتب والمجالات والمقالات والقوانين واللوائح الصادرة بالخصوص، وذلك لإعداد الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فاعتمد على البيانات التي وردت بالميزانيات التي نشرتها المصارف التجارية العاملة بليبيا خلال السنوات من 1980م إلى 2000م ومقارنتها بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى عدم قيام المصارف بإعداد قائمة التغير في حقوق المساهمين، كما أن أغلب المصارف لا تقوم بشرح السياسات المحاسبية حيث لا توجد سياسات محاسبية تصف الاعتراف بالقروض والسُلف غير القابلة للتحصيل، وذلك لعدم إمكانية شطب هذه السُلف إلا بحكم صارد من المحكمة، كما توصلت إلى أن إعداد قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل يتم حسب ما هو موجود بالصناعة المصرفية داخل ليبيا.

14.3.1- دراسة (الخطيب، 2002)

بعنوان: (الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها، واستندت الدراسة في منهجيتها على الأسلوب الاستنباطي وذلك بدراسة التقارير المالية للشركات، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لسنة 1999م، حيث تم اختيار إحدى هذه الشركات كعينة، وتوصلت في نتائجها إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية.

ثانياً- الدراسات الأجنبية

15.3.1- دراسة (Amat et al. , 2007)

بعنوان: (IFRS Introduction And Its Effect on Listed Companies in Spain)

استعرضت هذه الدراسة مقدمة في معايير إعداد القوائم المالية وهدفت إلى تحليل النتائج الأولية لتطبيق معايير إعداد القوائم المالية في الشركات الأسبانية، ودراسة التأثير الأولي لهذه المعايير على قائمة الدخل، وتوصلت في نتائجها إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير متنوع على صافي الدخل، وبالتالي يصعب تحديد هذا التأثير على القوائم المالية، وأن تبني معايير المحاسبة الدولية له تأثير إيجابي على الشركات الأسبانية المتشابهة من حيث الحجم والربحية.

16.3.1- دراسة (Tyrrall et al. , 2007)

بعنوان: (The Relevance of International Financial Reporting Standards to a developing Country Evidence From Kazakhstan)

استعرضت الدراسة مزايا وعيوب الاعتماد على معايير إعداد القوائم المالية والمشاكل الناجمة عن تبني هذه المعايير، وناقشت مدى مُلاءَمة معايير إعداد القوائم المالية للتطبيق في كازخستان، وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الناشئ في البلاد خلال الفترة من سنة 1991م إلى سنة 2006م، وشملت عينة الدراسة (93) شركة من الشركات المدرجة بسوق الأواق المالية، واعتمدت في منهجيتها على الاستبانة في الحصول على المصادر الأولية، وعلى الكتب والدوريات فيما يخص المصادر الثانوية، وتوصلت الدراسة إلى: أن تطبيق معايير إعداد القوائم المالية في كازخستان من شأنه أن يسهم في تنمية وجودة النظام المحاسبي، وأن توفر البيئة المناسبة ودخول الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع الخاص من العوامل التي تساعد على تطبيق هذه المعايير.

17.3.1- دراسة (Daske & Gebhardt, 2006)

بعنوان: (Financial Reporting Standards and International Experts, Perceptions of Disclosure Quality)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة القوائم المالية لعينة من الشركات في كل من (النمسا، ألمانيا، سويسرا) التي تتبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث استخدمت خصائص الأرباح كأرقام للتقييم؛ لبيان جودة القوائم المالية المعدة طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك زيادة ملحوظة في جودة الإفصاح عند قيام هذه الشركات بتبني معايير إعداد التقارير المالية.

18.3.1- دراسة (Karamanou & Nishiotis , 2005)

بعنوان: (The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standards)

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مزايا تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على قيمة الشركة، حيث شملت عينة الدراسة (54) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في كل من (ألمانيا، الدنمارك، استراليا، سويسرا، تركيا، جنوب أفريقيا)، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تأثيرا إيجابيا على قيمة الشركة وتكلفة رأس المال عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير، كما أنه هناك زيادة في عدد المحللين الذين يقومون بتحديثات مهمة في توصياتهم بعد الإعلان عن تبني الشركات لهذ المعايير.

19.3.1- دراسة (AL-shayeb et al. , 2003)

بعنوان : (Financial Reporting in The United of Arab Emirates)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة في الإمارات، وتأثير حجم الشركة وأرباحها ونوع الصناعة على مدى الالتزام بالإفصاح، حيث كانت عينة الدراسة من (54) شركة شملت شركات القطاع المصرفي وقطاع التأمين وشركات الخدمات، وتوصلت الدراسة إلى: أن مستوى الإفصاح في هذه الشركات منخفض إلى حد ما، حيث تراوحت نسبة الإفصاح بين (10%) إلى (69%)، وكانت بدرجة عالية لدى شركات القطاع المصرفي وقطاع التأمين، كما أن مستوى الإفصاح في الشركات الكبيرة كان أعلى منه في الشركات الصغيرة، وبالتالي فإن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح تبعا لحجم الشركة ونوع القطاع.

مما سبق، نجد أن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية قد حظي باهتمام واسع من قبل الكتّاب العرب والأجانب، وعلى الرغم من تنوع البيئة واختلافها في الدراسات التي تم استعراضها، إلا أنها تشابهت في كونها تمت في قطاعات ذات نشاط متشابه سواءً كان خدميا أو صناعيا، تميز بإمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وذلك بدرجات متفاوتة، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي المساعدة في ترشيد القرارات الواجب اتخاذها، فالدراسات العربية والأجنبية اتفقت في جلها على التزام القطاعات الاقتصادية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، أما فيما يخص الدراسات التي تمت في البيئة الليبية، فتنوعت نتائجها، وذلك حسب أهدافها الموضوعة، إلا أن أغلبها اتفق على قيام القطاعات الاقتصادية بتطبيق متطلبات الإفصاح إلى حد مقبول في قوائمها المالية، حيث إنه لا يوجد قانون يلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لأحد معايير المحاسبة الدولية، وتتميز عنها في كونها الدراسة الأولى (حسب علم الباحثة) التي تتطرق لإمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية في الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تحد من قدرة هذه الشركات على تطبيقه.

4.1- أهمية الدراسة

اكتسبت الدراسة أهميتها من أهمية القوائم المالية للشركات باعتبارها مصدرا مهما للمعلومات بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم، ولما لها من أثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ودورها في تنمية الثقة لدى المستثمرين، كذلك تكمن أهميتها في أهمية الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمتمثلة في معرفة إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، باعتبار أن القوائم المالية تظهر حقيقة المركز المالي لهذه الشركات، كما أنها تعتبر إضافة للأبحاث المستمرة والهادفة إلى تطوير الممارسات المحاسبية في ليبيا.

5.1- أهداف الدراسة

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة التعرف على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على ما إذا تتوفر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، والمتمثلة في كفاءة النظام المحاسبي المستخدم وتطوره، وكفاءة المدراء الماليين والمحاسبين ومراجعي الحسابات.

2- التعرف على إذا ما كان المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، يدركون أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

3- التعرف على إذا ما كان هناك معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

6.1- فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى النتائج المتوخاة منها، تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا تتوفر لدى الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تمتلك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا تتوفر لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يدرك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا توجد معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

7.1- منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي في تحديد طبيعة المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي في عرض ما ورد بالأدب المحاسبي فيما يخص الإفصاح المحاسبي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية لغرض بناء الإطار النظري للدراسة، وذلك بالاعتماد على المصادر الثانوية للمعلومات والمتمثلة في الكتب، والرسائل العلمية، والدراسات العلمية المحكمة، والدوريات، والمؤتمرات، والمعايير، والتشريعات، وشبكة المعلومات الدولية الإنترنت، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات المتحصل عليها من صحيفة استبانة أعدت لجمع هذه البيانات من مصادرها الأولية، واختبار الفرضيات

لغرض التعرف على إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

8.1- مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، بالجدول الرئيس (أ)، وعددها (10) عشر شركات، والخاضعة لشروط الإدراج في هذا الجدول، والتي من أهمها: ألا يقل رأس المال فيها عن (1,000,000) مليون دينار ليبي، وألا يقل عدد المساهمين فيها عن (100) مساهم، وتم اختيار عينة الدراسة من المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بهذه الشركات في كل من مدينة طرابلس ومدينة مصراتة.

9.1- حدود الدراسة

1.9.1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحديد إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، دون التطرق إلى المعايير الأخرى كمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات، ومعيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية: العرض، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس.

2.9.1- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على فروع الشركات الليبية المساهمة المدرجة بسوق المال الليبي بكل من مدينة طرابلس ومدينة مصراته.

3.9.1- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من شهر أغسطس إلى شهر نوفمبر لسنة 2018م.

10.1- مصطلحات الدراسة

1.10.1- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية: يتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، (صبايحي، 2001، ص 81)، ولقد تم اعتماد المعيار من مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية شهر يوليو 1997م،وأصبح نافذ المفعول على البيانات التي تغطي الفترات، التي تبدأ من الأول من يوليو 1998م، أو بعد ذلك التاريخ، (الطميزي، 2011، ص 36).

2.10.1- الشركات الليبية المساهمة: هي "جميع الشركات التي لا يقل رأس المال فيها عن (250,000,000) مائتان وخمسون ألف دينار، المسجلة والمدرجة أسهمها في سوق المال الليبي والمعتمدة بموجب نص المادة (31) من النظام الأساسي لسوق المال الليبي، الذي يلزم جميع الشركات في ليبيا وكل مصدر عام فيها طرح أوراقه المالية المصدرة لتداولها في السوق المالي" (موقع السوق على شبكة المعلومات الدولية).

الفصل الثاني
الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية

1.2- تمهيد

يتطرق هذا الفصل - بشيء من التفصيل - إلى أهم النقاط والموضوعات التي لها علاقة بالإفصاح المحاسبي، حيث يبدأ بإعطاء نبذة عن نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي، ومن ثَمّ التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، من حيث تعريفه وخصائصه وأنواعه، والمقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وأساليب الإفصاح عن هذه المعلومات، وأيضا تم التطرق في متن هذا الفصل للقوائم المالية، حيث تم تسليط الضوء على الغرض من هذه القوائم، وأهدافها وعناصرها، وكذلك تمت الإشارة من خلال هذا الفصل إلى أساليب قياس القوائم المالية، والفروض الأساسية لإعدادها، وعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومستخدمي هذه المعلومات، وكذلك تصنيف القوائم المالية، وسيُختتم هذا الفصل بملخص، سيتم فيه إعطاء فكرة مختصرة عن محاور الفصل.

2.2- الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح عن المعلومات أحد شقي الوظيفة المحاسبية، ومن المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا في السنوات الأخيرة؛ وذلك لأن الحصول على المعلومات أصبح من القضايا الملحة في عالم المال والأعمال، وهذه المعلومات تكون مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية، تعكس واقعا في المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فالإفصاح وسيلة وأداة فعالة لإيصال نتائج أعمال المؤسسة لمستخدمي هذه القوائم؛ لذا ألزمت التشريعات القانونية ومعايير المحاسبة الدولية معدي القوائم المالية بتوفير متطلبات معينة لحد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وكيفية عرضها، بغية الحصول على لغة محاسبية عالمية مفهومة تسهل عملية اتخاذ القرار لمستخدمي القوائم المالية (مزوار، 2014، ص2).

1.2.2- نشأة وتطور مفهوم الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى بداية تأسيس الشركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، وانفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، مما تطلب حينذاك سن تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق بياناتها المالية، من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايد، ومن ثَمّ إلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية (مطر، السويطي، 2008، ص340)، ويرتبط تزايد أهمية الإفصاح بالتطور الذي حدث في وظيفة المحاسبة، وذلك عندما تحولت من مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، أي: تحولت

وظيفتها من نظام لمسك الدفاتر غايتها حماية مصالح الملاك إلى نظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار، كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة كالنظرية الحديثة للمعلومات، وهذه الأخيرة قدمت للمحاسبين الكثير من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية، ودور مبدأ الإفصاح، مثل: مفهوم المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي والدالة اللوغاريتمية التي تعرف باسم واضعها(Shannon)، وقد استخدمت في قياس المحتوى المعلوماتي، وفي قياس تكلفة المعلومات، ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة؛ إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات، والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق، مثل: نظرية المحفظة، وما يتفرع عنها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفء(مزوار، 2014، ص5)، وهذا ما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية، وهذه الأخيرة أصبحت مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.

2.2.2- مفهوم الإفصاح المحاسبي

تعرضت الأدبيات المحاسبية لمفهوم الإفصاح، وتباينت بعض وجهات نظر الباحثين والمهنين حول مفهومه، خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، وفيما يلي نستعرض مجموعة من هذه التعريفات:

حيث عُرِّف بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومة من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها" (لايقة، 2007، ص 54).

كما عُرِّف بأنه "تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (صبايحي، 2011، ص 64).

وعُرِّف بأنه "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية" (زيود وآخرون، 2007، ص 179).

كذلك عُرِّف بأنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (الشيرازي، 1991، ص322)

وهناك تعريف آخر بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش، والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة، وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة" (أبوزيد، 2005، ص578).

ويمكن أن نستنتج من المفاهيم والتعريفات السابقة ما يلي:

1- اتفقت هذه التعريفات على أن الإفصاح هو إظهار وبيان المعلومة المحاسبية ونقلها.
2- إن عرض المعلومات يجب أن يكون بشكل واضح وغير مظلل وخاليا من التشويش.
3- لم تحدد التعريفات طبيعة المعلومات وكميتها، وكذلك طبيعة مستخدميها ومستوى حاجتهم لهذه المعلومات.
4- ذكرت أغلب التعريفات أن نشر المعلومة يتم من خلال القوائم والتقارير المالية.
5- اتفقت أغلب التعريفات على أن هدف الإفصاح إعطاء صورة واضحة عن نشاط الشركة، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارتهم الرشيدة.

ومن خلال التعريفات السابقة فإنه يمكن القول: بأن الإفصاح المحاسبي هو إظهار وبيان المعلومات المحاسبية بشكل واضح، وغير مضلل، وتقديمها لمستخدميها، بغض النظر عن طبيعة هذه المعلومات، وكميتها واختلاف طبيعة مستخدميها، وحاجتهم لهذه المعلومات، وذلك لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة.

3.2.2- أهمية الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في كونه يحقق العديد من المزايا، ومن هذه المزايا نذكر الآتي (مزوار، 2014، ص11):

1- يسهم في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأوراق المالية، حيث يؤدي إلى تحقيق عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
2- يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات، والذي تستغله الأطراف داخل الشركة لتحقيق مكاسب غير عادية.
3- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال مساعدتهم في اتخاذ القرار المناسب.

4- يسهم في حل مشكلة الوكالة بما يوفره من معلومات تسمح باستمرار العلاقة التعاقدية بين الإدارة والمساهمين.

من خلال العرض السابق لأهمية الإفصاح المحاسبي، يتضح أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل غير مضلل يساعد على بث الطمأنينة في نفوس المستثمرين وتعزيز ثقتهم بالشركة، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم، كما أنه يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويعزز من تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة، وتحقيق الرقابة الفعالة على أداء الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق المالية.

4.2.2- أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق العديد من الأهداف، ومن هذه الأهداف ما يلي (عبدالمالك، 2013، ص 15):

1- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.
2- عرض المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.
3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر المحتملة كتوضيح سياسة الشركة فيما يتعلق بالرهن.
4- توفير معلومات تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالمقارنة ضمن السنة الواحدة والسنوات السابقة.
5- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الحالية والمستقبلية.
6- مساعدة المستثمرين في تقدير العائد على الاستثمار كتحديد نسبة توزيعات الأسهم.

مما سبق، يمكن القول: بأنه حيث إن القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي المصدر المهم للحصول على المعلومات حول الشركة، فإن هذه القوائم يجب أن تُعَد بطريقة موضوعية ومفيدة، وتحض بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، وبالتالي فإنها تساعد في تحقيق أهداف الإفصاح المتمثلة في عرض هذه القوائم بطريقة منظمة خالية من التضليل والتشويش، وتيسير المعلومات المنشورة بها، بحيث تكون مفهومة وذات فائدة لمستخدميها، وبالتالي تمكنهم من معرفة الوضع المالي للشركة ومدى جدوى الاستثمار فيها.

5.2.2- أنواع الإفصاح المحاسبي

تتعدد أنواع الإفصاح المحاسبي تبعاً لأهدافه وذلك كما يلي:

1- الإفصاح الكامل (الشامل)

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم (عايبة، 2015، ص 51).

2- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن (الزمار، 2015، ص 31).

3- الإفصاح الكافي

يشمل الإفصاح الكافي تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق؛ إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، زيادة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (مخلوف، 2014، ص 101).

4- الإفصاح المُلائِم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها، إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية (رزيقات، 2014، ص 186).

5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

ويقصد به الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، وهذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى (حماش، 2014، ص 33)، كما أن هذا النوع من الإفصاح يفترض مستثمرا حصيفا ذا دراية واطلاع واسعيْن، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية (مزوار، 2014، ص 9).

6- الإفصاح الوقائي (التقليدي)

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مظللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات؛ لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مظللة للمستثمرين الخارجيين (يحيى، لخضر، 2011، ص 65).

إن تعدد وتنوع الإفصاح المحاسبي جاء بناء على تعدد مستويات وطبيعة وحاجة مستخدمي المعلومات، وحيث إن الهدف الرئيس للإفصاح هو تقديم المعلومة المحاسبية لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، فإننا لا نرى اختلافا جوهريا في مفاهيم هذه الأنواع، ويمكن القـــول بأن:

1- يرتبط كل من الإفصاح الكامل والعادل والكافي بكمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها ومستوى تفصيلها.
2- يرتبط كل من الإفصاح الملائم والتثقيفي والوقائي بنوعية الإفصاح.
3- يمثل الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) وجه النظر الحديثة للإفصاح، فهو يهتم بالمستثمر الحصيف صاحب الدراية والاطلاع الواسعين، بينما يمثل الإفصاح الوقائي وجهة النظر التقليدية للإفصاح، والهدف الرئيس له حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، وبالتالي فإن الإفصاح الوقائي يعد جزءا من الإفصاح التثقيفي.
4- يتفق الإفصاح الوقائي إلى حد كبير مع الإفصاح الكامل.
5- يعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسة لإعداد القوائم المالية، حيث إنه يشمل الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

6- ينطوي الإفصاح العادل على مبدأ أخلاقي، يستلزم المعاملة المتوازنة لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية.

6.2.2- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الأساسية الآتية:

1- تحديد المستخدم المُستهدَف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي هذه المعلومات الملاك الحاليون والمحتملون والدائنون والمحللون الماليون والموظفون والجهات الحكومية والجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها (عبدالرزاق، نعيمة، 2011، ص 6)، والحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سوف يساعد في تحديد الخواص الواجب توفرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها، سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وصورة العرض، فمدى مُلاءَمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، فإيضاحات معينة تكون مُلائِمة لاستخدامات جهة معينة، ولا تكون بالضرورة مُلائِمة لاستخدامات جهة أخرى، لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، وينبغي بناءً على ذلك، إعداد التقارير المالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها (حماش، 2014، ص 44).

2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية

يرتبط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية المُلاءَمة؛ لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة مُلائِمة أو غير مُلائِمة أن تحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه؛ إذ إن معلومة مُلائِمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة مُلائِمة لغرض بديل، أو لمستخدم بديل (صبايحي، 2011، ص 66).

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية، محتواه في القوائم المالية التقليدية الأساسية، وهي الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءا من هذه القوائم (عبدالمالك، 2013، ص16)، وإعداد القوائم المالية يتم وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية، وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم، التي من ضمنها بعض الاشتراطات، مثل: ضرورة حدوث صفقة تبادلية مع طرف خارجي كأساس لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية، وكذلك اشتراط التقيد بمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم كثير من الأصول (الخطيب، 2002، ص 158).

4- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تعتبر القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة الشركة هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم الأساسية، كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة، أو القوائم المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح، أما زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية الإضافية لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية، حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للشركة عن فترة معينة، فإنه يمكن استخدام أساليب أخرى، مثل: التوضيح بين قوسين والملاحظات وبنود مقابلة أو متصلة والجداول المرفقة (مطر، السويطي، 2008، ص354).

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

حتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه زيادة على اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت المُلائِم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، وتتناقص منفعة المعلومة، ثم تزول إذا لم تأتِ في وقتها، بمعنى: أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب (هنية، 2013، ص 46).

مما سبق، يمكن القول: بأن الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، وأهم مخرجات النظام المحاسبي، فمن دونه لن تكون هناك فائدة لهذا النظام، ولكي يكون الإفصاح مناسبا ويخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف مستوياتهم وحاجاتهم يجب أن يرتكز على عدة مقومات ترتبط فيما بينها، وتعتمد كل منها على الأخرى، تمثلت في مستخدمي هذه المعلومات باختلاف مستويات الفهم والخبرة والكفاءة فيما بينهم في التعامل مع هذه المعلومات، ومناسبة المعلومة المحاسبية للغرض المعدة له وطبيعتها ونوعها، وكمية ما يجب أن يعرض منها، وأن تعرض بطريقة يسهل فهمها وتنظيمها بصورة منطقية، وأن يتوفر التوقيت الملائم لإعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها.

7.2.2- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح، ومن هذه العوامل ما يلي (مزوار، 2014، ص 15):

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

لا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى، نتيجة اختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي نجد أن المستخدمين الرئيسين هم المستثمرون الحاليون والمستقبليون والدائنون، في حين نجد أن الحكومة هي المستخدم الرئيس للقوائم المالية في الدول ذات الاقتصاد المركزي؛ لذا فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسين في كل دولة.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة في كل دولة، ففي الدول التي تتبع المدخل القانوني تعتبر خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية، مثل: فرنسا، في حين أن الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية هي التي تقوم بتحديد معايير ودرجة الإفصاح، مثل: الولايات الأمريكية المتحدة.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية

من بين هذه المنظمات والمؤسسات الجمعية الاقتصادية الأوربية European Economic Community (EEC)، ومنظمة الأمم المتحدة United Nation (UN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization For Economic Development (OECD)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB)، فهذه المنظمات تؤثر على الإفصاح بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال إصدارها توصيات تتعلق بالإفصاح.

ومما سبق، يمكننا القول حيث إن عملية الإفصاح المحاسبي ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتقديم معلومات لمتخذي القرارات، فهي تتأثر بعدة عوامل تؤثر على نوعية ودرجة وحجم الإفصاح، وتختلف هذه العوامل فيما بينها، فمنها ما يتعلق بأهداف ورغبات وثقافات مستخدمي المعلومات المحاسبية ومستوى تعليمهم، ومنها ما يتعلق بطبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة، إضافة إلى الشركات في هذه الدول فيما بينها، من حيث حجم النشاط ومصادر التمويل والشكل القانوني، كذلك فإن للتشريعات والقوانين الصادرة عن منظمات المحاسبة الدولية تأثيرا متفاوتا على الإفصاح.

8.2.2- معوقات الالتزام بالإفصاح المحاسبي

هناك العديد من المعوقات التي قد تحول دون قيام الشركات بالتطبيق الكامل لقواعد الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، ومن هذه المعوقات ما يلي (الراشد، 2006 ص 30):

1- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين، وصعوبة فهمهم لتفسير قواعد الإفصاح المحاسبي.

2- لجوء الإدارة من خلال معدي القوائم المالية إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للشركة خوفا من المنافسين في السوق.

3- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية السنوية.

4- عدم كفاية الموارد المالية التي تمكن الشركة من تدريب موظفيها لمواكبة التغيرات في قواعد الإفصاح المحاسبي.

5- عدم وجود بورصة للأوراق المالية وضعف آلية الإلزام بقواعد الإفصاح المحاسبي.

استنادا على ما تم تناوله، يمكن القول: بأن التزام الشركات بقواعد الإفصاح المحاسبي تعترضه العديد من الصعوبات والمعوقات، وتختلف هذه المعوقات في كونها قد تتعلق بالبيئة الاقتصادية أو بالبيئة المحاسبية التي تعمل فيها هذه الشركات، فضعف التأهيل المهني للمحاسبين والمراجعين وعدم إدراكهم لأهمية الإفصاح، ونقص الإمكانيات المالية للشركة التي تعيق تأهيلهم وتدريبهم، وكذلك السياسة التنافسية للشركة التي قد تحد من قدرتها على الإفصاح عن معلوماتها، تعتبر من معوقات الالتزام بالإفصاح، كما أن تكاليف الإفصاح وصعوبة تحديد منافعه والعوائد الناتجة عنه من شأنها أن تعيق الالتزام بالإفصاح.

9.2.2- أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية (أبوزيد، 2005، ص 583)، منها ما يلي:

1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بحيث تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات (سفير، 2009، ص 35).

2- الملاحظات الهامشية

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة (العمري، 2014، ص 45).

3- الملاحق

يقصد بالملاحق قوائم إضافية تُرفَق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية (صبايحي، 2011،

ص 67)، ومثال ذلك طرق الاستهلاك، وقائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

4- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها، أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة (عابية، 2015، ص 55)، مثل: بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

5- تقرير المُراجِع

يعتبر كُل من تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة الشركة من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يتم من خلال تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن الأداء الحالي للشركة وعن الخطط المستهدفة (أبوزيد، 2005، ص 585).

مما سبق، نجد أن الإفصاح المناسب يتطلب إعداد وعرض المعلومات بطرق يسهل قراءتها وفهمها، وحيث إن إعداد القوائم المالية يتم وفقا للمبادئ والفروض المحاسبية، وضمن قيود تحدد نوع وكمية المعلومات الواجب عرضها، فقد تعددت أساليب وطرق الإفصاح، والاختيار بين هذه الطرق، يعتمد على طبيعة ودرجة وأهمية هذه المعلومات، فالإفصاح عن المعلومات المهمة والأساسية كالأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات وحقوق الملكية، يتم ضمن القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الثانوية، مثل: الطرق والمبادئ المحاسبية وطرق الاستهلاك، وطرق تقييم المخزون، إما في الملاحظات الهامشية، أو الملاحق، أو التوضيح بين الأقواس، بينما يتضمن تقرير المراجع رأي محايد عن صحة وموضوعية القوائم المالية، في حين يتضمن تقرير مجلس الإدارة الأداء الحالي للشركة وبرامجها وخططها المستقبلية.

3.2- القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرون بعض المعلومات

التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضون أو التي تحتاجها مصلحة الضرائب، وتقوم معظم المنشآت بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع سنوي، ويحتوي التقرير عادةً زيادة على القوائم المالية، معلومات أخرى إضافية، قد لا تتطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، فقد يتضمن التقرير السنوي عرضا دعائيا للخدمات أو المنتجات التي تتعامل بها الشركة (أبو نصار، حميدات، 2014، ص 20).

وقد عُرِّفت بانها "إعادة عرض مالي منظم للمركز المالي والعمليات المالية التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية محددة، وغالبا ما تكون سنة واحدة" (الشلتونى، 2005، ص 50).

كما عرفت بأنها "بيانات محاسبية تمت معالجتها خلال الدورة المحاسبية، ثم بلورتها في شكل جداول ملخصة عن العمليات التي قامت بها الشركة، ثم إيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها للمساعدة في اتخاذ القرار" (نوي، 2015، ص 14).

أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) فقد عرفها في بيانه رقم (5) لعام 1980م بأنها "بأنها نظام للمعلومات المحاسبية يتم توصليها للأطراف الخارجية"، وأشار إلى أن القوائم المالية للشركة هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها بعضا، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، وأن إعداد مجموعة مترابطة تماما من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي، فالقوائم المالية تترابط مع بعضها؛ لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات والأحداث المؤثرة في الوحدة المحاسبية، كما أنها تعد الوسائل الأساسية التي من خلالها يتم توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وهذه القوائم تقدم تاريخا مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية (الشلتونى، 2005، ص 43).

1.3.2- أهداف القوائم المالية

تعد القوائم المالية من قبل العديد من الشركات حول العالم، وعلى الرغم من أنها تبدو متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك فروقا بينها، تتسبب فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة (حواس، 2008، ص 175)، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات المستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية، ويكمن الهدف من القوائم المالية في توفير بيانات مالية عن المركز المالي للشركة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها (أبونصار، حميدات، 2014، ص 22)، بحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

وبصفة عامة، تهدف القوائم المالية حسب الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر في 1989م (صبايحي، 2011، ص71) إلى ما يلي:

1- تزويد الشركة بمعلومات عن الموقف المالي والأداء والتدفق النقدي والمعلومات التي تهم شريحة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2- إظهار نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.
3- إظهار معلومات خاصة عن الشركة متعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملاك والمصروفات والتدفق النقدي.
4- مساعدة المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للشركة في المستقبل.
5- توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة.
6- إظهار نتائج الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أُوكِلت إليها.

مما سبق، يمكن القول: بأن الهدف الرئيس للقوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وبالتالي فهي تلبي حاجة المستخدمين الداخليين والخارجيين على حد سواء، وتساعدهم في اتخاذ قرارتهم، فالقوائم المالية توضح موارد والتزامات الشركة والتغيرات التي تحدث عليها، كما أنها تبين المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية والمعلومات المتعلقة بأداء الشركة، وبالتالي المساعدة في التنبؤ بالأرباح والمخاطر المصاحبة لها، فالقوائم المالية تعتبر ملخصا لعمليات الشركة وأدائها خلال الفترة المالية التي تعد عنها هذه القوائم.

2.3.2- عناصر القوائم المالية

يصف البيان رقم (3) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) عام 1989م، والمعدل عام 2010م عناصر القوائم المالية على أنها فئات متعددة تمثل العمليات المالية والأحداث التي تمت لدى الشركة، أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية (أبونصار، حميدات، 2014، ص 12).

ويمكن حصر عناصر القوائم المالية في مجموعتين:

1- عناصر قائمة المركز المالي: وتشمل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية واستثمارات المُلّاك والتوزيعات على المُلّاك.
2- عناصر قائمة الدخل: وتشمل الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والدخل الشامل.

3.3.2- أساليب قياس عناصر القوائم المالية

هنالك عدة طرق وأساليب لقياس عناصر القوائم المالية وردت بالإطار المفاهيمي لإعداد، وعرض القوائم المالية تشمل ما يلي:

1- التكلفة التاريخية

ويقصد بها تسجيل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أُعْطِيَ للحصول عليها، وتسجيل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المُستلَمة مقابل الدين أو في بعض الظروف مثل: ضرائب الدخل، بمبلغ النقد، أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط (نوي، 2015، ص 19).

2- التكلفة الجارية

ويقصد بها تسجيل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجيل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد، أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر(الزين، 2011، ص 11).

3- صافي القيمة القابلة للتحقق

ويقصد بها مبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتقيد الالتزامات بقيم سدادها، أي: بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط (هني، 2013، ص 34).

4- القيمة الحالية

ويقصد بها أن تقيد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يُولّدَها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتقيد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط (سعيدي، 2015، ص 138).

5- القيمة العادلة

ويقصد بها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها أو تسديد التزامات على الشركة على أساسها، وذلك من قبل أطراف مطلعة، ولديها الرغبة في التعامل على أساس تجاري (سفير، 2009، ص 54).

6- القيمة القابلة للاسترداد

ويقصد بها القيمة العادلة للأصل، مطروحا منها تكاليف البيع، أو القيمة قيد الاستعمال أيهما أعلى (حميدات، خداش، 2013، ص 16).

من خلال العرض السابق، يمكننا القول: بأن القياس المحاسبي يعني تحديد القيم النقدية لعناصر القوائم المالية الظاهرة في هذه القوائم، وتنطوي عملية القياس على تحديد الأسلوب المناسب المستخدم في قياس هذه العناصر، وتعتبر طريقة التكلفة التاريخية هي المبدأ الأساسي، والأول المعتمد في القياس المحاسبي، والأكثر استعمالا في الوقت الحاضر، كون هذ المبدأ يتوافق مع الكثير من المبادئ والفروض المحاسبية، كمبدأ تحقق الإيراد، ومبدأ الحيطة والحذر وفرض الاستمرارية، إلا أنه في نفس الوقت يتجاهل أو يتناقض مع فروض محاسبية أخرى كفرض ثبات وحدة النقد، الأمر الذي أدى إلى ظهور طرق بديلة في عملية القياس المحاسبي، تمثلت في التكلفة الجارية، وصافي القيمة القابلة للتحقق، والقيمة الحالية والقيمة العادلة والقيمة القابلة للاسترداد وعلى الرغم من بعض العيوب التي قد تشوبها، إلا أن كل طريقة تتميز بمميزات تميزها عن الطرق الأخرى.

4.3.2- الفروض الأساسية لإعداد القوائم المالية

هناك فرضيتان أساسيتان يتم على أساسهما إعداد القوائم المالية:

1- فرضية الاستحقاق

وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث حسب تاريخ حدوثها، وليس عندما يتم الدفع أو التحصيل، وبالتالي يتم تسجيلها حسب التكلفة التاريخية، ومنه يتم تبليغ المستخدمين عن العمليات المالية السابقة، وكذلك الالتزامات النقدية المستقبلية، وعلى الموارد التي تمثل التحصيلات المستقبلية، وبالتالي يتم توفير المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى، وتعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات. (شنوف، 2007، ص 150).

2- فرضية الاستمرارية

إن إعداد القوائم المالية عادة ما يتم بافتراض أن الشركة مستمرة، وسيبقى العمل بها في المستقبل، وفي حالة وجود شكوك حول استمرارية الشركة، أو أن لدى إدارتها نية لتصفية الشركة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندها يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية، ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة، بل على أساس آخر مثل: أساس التصفيةً (المجربي، 2012، ص 33).

5.3.2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يكمن الهدف الرئيس من المحاسبة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها لا بد أن تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية، ويمكن توضيح هذه الخصائص كما حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) في البيان رقم (2) لعام 1980م، من خلال الشكل رقم (2-1) (الشيخ، 2012، ص39).

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

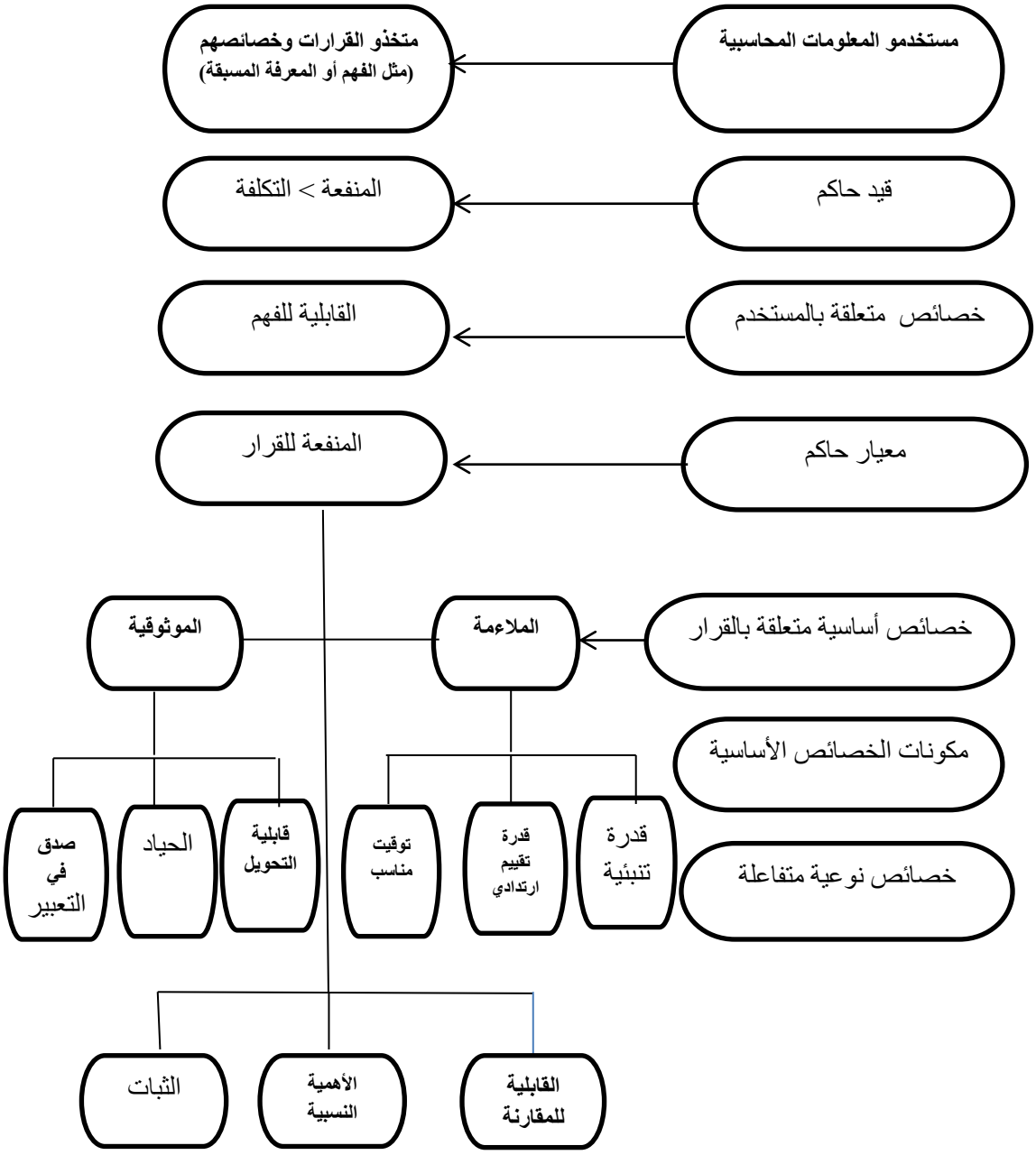

الشكل رقم (1.2)

المصدر :(رضوان حلوة حنان (2013)، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية، ط 3 ، دار وائل للنشر، القاهرة، مصر)

وبناءً على الشكل رقم (2-1) يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو الآتي:

1.5.3.2. - الخصائص الأساسية: تنقسم الخصائص الأساسية إلى خصائص متعلقة بمتخذ القرار، وتشمل القابلية للفهم وخصائص ذاتية للمعلومات، وتشمل الملاءمة والموثوقية، وذلك كما يلي :

أولا- القابلية للفهم: ويقصد بها أن تكون المعلومات قابلة للفهم المباشر من قبل مستخدميها؛ لذا يجب أن تتوفر درجة من المعرفة والوعي لدى مستخدمي المعلومات، بدرجة تمكنهم فهم المعلومة، بمعنى آخر: يقصد بقابلية المعلومة للفهم خلوها من الغموض، بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، أي: أن تكون المعلومات الواردة بالتقارير المالية يسيرة وواضحة وخالية من التعقيد، (عباس، 2013، ص9).

ثانيا- الملاءمة: ويقصد بها قدرة تلك المعلومات على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدميها، وذلك بصدد تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح قرارات وتوقعات سابقة، وبمعنى آخر: قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، ولكي تكون المعلومات مُلائِمة يجب أن تتوفر بها خصائص فرعية ثلاث، تمثل مكونات المُلاءَمة هي (حنان، 2013، ص 72):

1- التوقيت المُلائِم: ويقصد بها توفير المعلومات في حينها، قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

2- القدرة التنبئية: عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) في بيانه رقم (2) لعام 1980م بأنها: خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة.

3- القدرة على التغذية العكسية: ويقصد بها إمكانية التحقق من التوقعات إذا ساعد مستخدم المعلومات على التحقق من صحة توقعاته عن التدفقات النقدية المستقبلية أو تعديل تلك التوقعات.

ثالثا- الموثوقية: عرفها البيان رقم (2) لعام 1980م بأنها: خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، ولكي تكون المعلومات موثوقا بها، يجب أن تتوفر فيها الخصائص الثانوية الآتية (العمري، 2014، ص51):

1- القابلية للتحقق (الموضوعية): ويقصد بها لو تم إعادة القياس المحاسبي للحدث موضوع البحث من قبل العديد من المحاسبين لتوصلوا إلى نفس النتائج وبصورة مستقلة.

2- الصدق في التعبير: ويقصد بها مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها.

3- الحياد: تعني خلو المعلومات المالية من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة من فئات مستخدمي التقارير المالية (كالإدارة مثلا) على حساب غيرها من المستخدمين (كالمساهمين مثلا).

2.5.3.2- الخصائص الثانوية: أما فيما يتعلق بالخصائص الثانوية، فقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) في بيانه رقم (2) لعام 1980م بخصائص ثانوية لا تقل أهمية عن الخصائص الأساسية للمعلومات المالية، وهذه الخصائص ناتجة عن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين المُلاءَمة والموثوقية، ويمكن توضيحها فيما يلي (سميرة، 2011، ص52؛ وحميدي، 2009، ص43-44):

1- الثبات: ويقصد به تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى، وتطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من العناصر القوائم المالية.

2- القابلية للمقارنة: ويقصد بها تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمرا ممكن التحقق، بما يسهل الدراسة، والتحليل، والتنبؤ، واتخاذ القرارات بوساطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم، وذلك على مستوى صناعة معينة.

3.5.3.2- قيود استخدام الخصائص النوعية

هناك قيدان رئيسان على استخدام الخصائص السابقة (صبايحي،2011، ص 78) هما:

1- قيد حاكم أو متحكم: هو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومة أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

3- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومة المحاسبية ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه عند اعتماده عليها، أي كلما كان للمعلومة تأثير على من يستخدمها كانت ذات أهمية نسبية.

مما سبق نجد أنه لكي تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة ومنفعة لمتخذ القرار يجب أن تتوفر بها سمات أو خصائص تكون بمنزلة المعيار الذي يتم من خلاله تقييم جودة هذه المعلومة، وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية، فأما الخصائص الأساسية فتنقسم إلى خصائص تتعلق بمتخذ القرار وتشمل القابلة للفهم، وتعني أن تكون المعلومة خالية من الغموض وسهلة الفهم، وصفات أساسية تتعلق بذات المعلومة وتشمل الملاءمة، وتعني أن تكون المعلومة ذات رابط وثيق بالقرارات التي يتم اتخاذها، وكذلك الموثوقية، وتعني خلوها من الأخطاء والتحيز، أما فيما يتعلق بالخصائص الثانوية فهي صفات ناتجة عن تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة والموثوقية، وتشمل الثبات، ويعني توحيد الأساليب والطرق المتبعة في إعداد البيانات المالية، وكذلك القابلية للمقارنة وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للشركة مع فترات سابقة أو مقارنتها مع شركات أخرى، وهذا يتأتى بتوفر التماثل في اتباع الأسس والمبادئ الخاصة بالقياس والإفصاح.

وحيث أنه ليست كل المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة تعتبر مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية، كما أن تكلفة الحصول عليها قد تكون أكبر من منفعتها، فقد وضع البيان رقم (2) المشار إليه سابقا قيدين رئيسين لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، هما التكلفة والأهمية النسبية.

6.3.2- مستخدمو المعلومات المحاسبية

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الفئات المستخدمة للقوائم المالية، وطبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة وذلك على النحو الآتي:

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون

ومن أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة معلومات تساعدها على اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة، والمعلومات التي تساعد في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والجالية والمستقبلية، وكذلك تقييم كفاءة إدارة الشركة، وقد تحتاج هذه الفئة لمعلومات أخرى لا توفرها التقارير المالية مثل الأوضاع الاقتصادية العامة والظروف السياسية وأوضاع الصناعة والشركة. (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، ص 7).

2- الموظفون

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، زيادة على معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية. (الحواتمة، 2010، ص 14).

3- الموردون والدائنون التجاريون

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه (حميدان، 2010، ص 9).

4- العملاء

تحتاج العملاء إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي، وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها (الحياري، 2017، ص 23).

5- المقرضون

يحتاج المقرِضون إلى معلومات تساعدهم في تقدير قدرة الشركة المُقترَضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المُقترَضة لبعض المحددات المالية، مثل: نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية (قاسمي، 2015، ص 49).

6- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة، مثل: قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعدها في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة، وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني (المجربي، 2012، ص 25).

7- الجمهور

تحتاج الجمهور زيادة إلى المعلومات التي يحتاجها المستثمرون والموردون والدائنون والمقرضون والحكومة السابق ذكرها إلى معلومات خاصة إضافية، قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات العرض العام (عكوش، 2011، ص 25).

وتتسع فئات مستخدمي القوائم المالية لتشمل جميع من لهم مصلحة في الشركة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية، إدارة الشركة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي والمنافسون والمحاميون (أبونصار، حميدات، 2014، ص 5).

مما سبق، نجد أنه هناك العديد من الفئات المستخدمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية، وتختلف هذه الفئات في طريقة استخدامها لهذه المعلومات، كذلك هناك اختلاف في نوع وطبيعة المعلومات التي تحتاجها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف قرارات المستخدمين لها، فتحديد المستخدم

المستهدف للمعلومات المحاسبية من أهم المقومات الأساسية للإفصاح، ويعتبر الخطوة الأساسية والأولى التي يجب مراعاتها عند إنتاج المعلومة المحاسبية، فمن خلال تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يمكن تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات والخصاص الواجب توفرها بها، وطرق وأساليب عرضها، وكذلك التوقيت المناسب لتقديمها، وحيث إن النظام المحاسبي ينتج العديد من التقارير الداخلية والخارجية التي تلبي جميع الاحتياجات فإنه يمكن تقسيم المستخدمين إلى مستخدمين مباشرين، مثل: إدارة الشركة، والمستثمرين والموردين والدائنين والموظفين ومستخدمين غير مباشرين، مثل: المحللين والمستشارين الماليين والمنافسين والمحامين والحكومة والجمهور العام.

7.3.2- تصنيف القوائم المالية

أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) في شهر يوليو 1997م، إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، فأوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بإعدادها ونشرها، والمتمثلة في (الحواتمة، 2010، ص 21):

1- الميزانية العمومية.
2- بيان الدخل.
3- بيان التغيرات في حقوق الملكية.
4- بيان التدفقات النقدية.
5- الملاحظات وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية.

وأشار المعيار أيضا إلى أن أهمية الملاحظات حول القوائم المالية تنبع من حيث إنها تتضمن معلومات إضافية مهمة عدا عن تلك المعروضة في هذه القوائم، وتقدم توضيحات وصفية أو تقوم بتحليل بنود الحسابات التي ترد بشكل إجمالي في القوائم المالية المذكورة، وكذلك توضيح معلومات عن الشركة وملكيتها وإدارتها، بحيث لا يتم حذف معلومات يؤثر حذفها أو تشويشها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات(مطر، السويطي، 2008، ص 365).

مما سبق يمكن القول: إن القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن أداء الشركة وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها، وبالتالي يجب أن تحتوي على القدر الكافي من المعلومات، وفي تصنيف معيار المحاسبية الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية للبيانات المالية، وجب أن تحتوي كل من قائمة الميزانية والدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، على

المعلومات الأساسية، في حين أنه يتم إيضاح البنود الواردة بهذه القوائم بشكل تفصيلي في قوائم مرفقة تبين السياسات المحاسبية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية.

وسيتم التطرق بشيء من التفصيل لهذه القوائم ضمن الفصل الثاني عند التطرق لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

4.2- ملخص الفصل

يكمن دور المحاسبة بمختلف فروعها في كونها نظاما لإنتاج المعلومات المفيدة من خلال توصيل هذه المعلومات لشرائح مختلفة ذات المصالح المختلفة في شكل قوائم وتقارير مالية، تعكس ما وقع في الشركة الاقتصادية من أحداث وعمليات يكون لها الأثر البالغ في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتجلى هذا الدور في الوظيفة المحاسبية بشقيها الإفصاح والقياس حيث يعتبر الإفصاح جوهر النظرية المحاسبية تقوم الشركة من خلاله بإظهار جميع المعلومات الرئيسة التي تهم مستخدمي هذه المعلومات، وتساعدهم على اتخاذ قراراتهم بطريقة سريعة، بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مظللة، ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية، وتكمن أهمية الإفصاح في كونه يقدم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والعمل على تخفيض عدم تماثلها، ويساعد مستخدميها في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتتعدد أنواع الإفصاح حسب أهدافه فهناك الإفصاح الكامل، حيث تكون فيه التقارير المالية شاملة لأي معلومات مهمة لمستخدميها، وهناك الإفصاح العادل يتم فيه تحقيق الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، وكذلك الكافي والملائم والإعلامي، أما فيما يخص أساليب الإفصاح فهناك العديد من هذه الأساليب المكملة بعضها لبعض وتظهر في شكل القوائم المالية والملاحظات الهاشمية والملاحق وتقرير المراجع، وتعتبر القوائم المالية من أهم هذه الأساليب، ومن أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والأطراف ذات العلاقة، حيث تهدف إلى توفير معلومات مالية عن المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها، وتعد هذه القوائم بناء على فرضيتين رئيستين، هما: فرضية الاستحقاق وفرضية الاستمرارية، على أن تتصف المعلومات الواردة بهذه القوائم بخصائص نوعية كالمُلاءَمة والتوقيت المُلائِم والقدرة التنبئية والموثوقية، وكذلك الموضوعية والصدق والحياد، أما فيما يخص مستخدمي هذه المعلومات فهناك فئات متعددة تحتاجها في عملية اتخاذ القرار حددها الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية في المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والموردين والعملاء والمقرضين والحكومة بمختلف جهاتها بالإضافة إلى الجمهور، وأشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية إلى المعلومات التي تلتزم الشركة بنشرها بحيث تكون مشتملة على

مجموعة من المعلومات المحاسبية المتمثلة في قائمة الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الملاحظات والسياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.

الفصل الثالث

معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

عرض القوائم المالية

1.3- تمهيد

يسلط هذا الفصل الضوء - بشيء من التفصيل- على أهم النقاط والموضوعات التي لها علاقة مباشرة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، حيث يبدأ بعرض مفهوم المعيار المحاسبي بشكل عام، ومن ثَمّ التطرق لمعايير المحاسبة الدولية، من حيث نشأتها وتعريفها، وكذلك عرض كل ما يتعلق بلجنة معايير المحاسبة الدولية من حيث نشأتها وعدد أعضائها وما قامت به من أعمال، ثَمّ بعدها استعراض المعيار المحاسبي الدولي من حيث نشأته، وما مر به من مراحل عند إعداده، وتاريخ صدوره ونطاقه، والأهداف الرئيسة له، والاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية حسب هذا المعيار، وهيكل ومحتوى القوائم المالية والتوقيت المناسب لنشرها، وكذلك تم تسليط الضوء- بشيء من التفصيل- على جميع القوائم المالية (المركز المالي، الدخل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، الملاحظات والسياسات المحاسبية والإيضاحات)، من حيث مفهومها والهدف من إعدادها وأهميتها، وكذلك محتوى وتصنيف مكونات هذه القوائم حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

2.3- مفهوم المعيار المحاسبي

جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (Standard) الإنجليزية وتعني نموذجا يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، والمعيار يعتبر قاعدة متفقا عليها بين الجميع وقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد مميزاته بدقة، وهذه القواعد والمقاييس منها ما هو طبيعي ومنها ما وضعي (بولجنيب، 2014،ص 35)، ويعرف المعيار حسب منظمة المعايير العالمية International Standards Organization (ISO) بأنه "وثيقة أُعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومكررة قواعد أو خطوطا عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"(عكوش، 2011، ص 21)، أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذلك توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات(حواس، 2008، ص 58).

ويركز معظم الباحثين في الميدان المحاسبي على دور المعيار في توفير أساس لقياس العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها، وفي هذه الإطار

فقد عُرِّف على أنه "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب"(بولجنيب، 2014، ص 35).

ويميل المحاسبون إلى استخدام معيار محاسبي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو بنوع معين من أنواع العمليات، أو الأحداث، أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة، ونتائج أعمالها، مثل: الموجودات الثابتة أو البضاعة أو غيرها، ولقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) المعايير المحاسبية، بأنها "قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية"(الطميزي، 2011، ص 35).

مما سبق يمكن القول: بأن المعيار المحاسبي هو مقياس تضعه هيئة محاسبية يحدد أسلوب القياس والعرض للمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية لجعل القوائم المالية قابلة للفهم والمقارنة من قبل مستخدميها.

3.3- مفهوم معايير المحاسبة الدولية

تزايدت أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال والطوائف الأخرى، والتي تخطى اهتمامهم بها النطاق المحلي إلى النطاق الدولي، بعد أن توسعت مجالات الاستثمار، وتنوعت أدواتها وأساليبها، ومع تزايد وتنوع القرارات الاستثمارية ظهر الاتجاه الذي ينادي بضرورة أن تكون البيانات المالية ذات قابلية للمقارنة، أي: يتم إعدادها وفقا لمفاهيم ومعايير محاسبية دولية موحدة، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم المشروعات واتساعها وامتدادها إلى المستوى الدولي، أصبح الاقتصاد العالمي معقدا ومتشابكا، كل ذلك أدّى إلى ظهور نوعية جديدة من المشكلات المحاسبية ذات الطبيعة الدولية وخاصة تلك المشكلات التي ارتبطت بظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار فروعها، بالإضافة إلى نمو أسواق المال العالمية واصطدامها بالإجراءات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية؛ لذا ظهرت الحاجة إلى بذل الجهود اللازمة لبناء اتجاه دولي للمحاسبة وتعزيز مهنة المحاسبة(عاشور،

2008، ص 65)، وبدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية في العقود الثلاث الأخيرة، ويعود سبب ذلك إلى زيادة في المعاملات التجارية في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة في دول العالم، إضافة إلى تطور هذه القطاعات وزيادة التبادل التجاري بين القطاعات المحلية والأجنبية واحتمالية تضاعفها في هذه الفترات اللاحقة، وظهور المنظمات المحاسبية الدولية وإشراكها في عملية المحاسبة الدولية، ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية؛ إذ عُرِّفت بأنها "فرع من فروع المحاسبة يهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب اختلافها"، وبعد ذلك بدأ التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها بعضا (الطميزي، 2011، ص 34).

إن عولمة المؤسسات والأسواق وما صاحبها من ظهور بعض المشاكل كالمعاملات بالعملات الأجنبية وآثار معدلات التضخم المختلفة، واختلاف المعالجة المحاسبية لنفس العمليات والأحداث، قد أدى إلى ضرورة العمل على تجاوز القبول المحلي للمعايير المحاسبية وتحقيق القبول الدولي لها، وسعيا منها لبلوغ هذا الهدف قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) بإصدار مجموعة من المعايير ذات جودة وقابلية للفهم، وسعت لتطبيقها على المستوى الدولي، كما شهدت البيئة المحاسبية الدولية تطورا ملحوظا ومطردا اتسم بالاتجاه نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولية، وذلك من خلال تطبيق معايير المحاسبة، التي كانت محصلة لجهود العديد من الهيئات المحاسبية المهنية الدولية، وذلك من أجل تمكين مستخدمي التقارير المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد من خلال ما تحتويه من معلومات جيدة، وتعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها "مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات، وعرضها بالقوائم المالية والأسس العامة المتفق عليها، للتطبيق السليم بهدف ضبط الممارسة المحاسبية" (بولجنيب، 2014، ص37).

إن استخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز البيانات والقوائم المالية أصبح مطلبا أساسيا وضرورة لمختلف الأطراف المتمثلة في مراجع الحسابات نفسه والمجتمع المالي وإدارة المشروع والحكومة، ومرجعا لا غنى عنه ليسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم عادة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص، حيث لا يوجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها (حواس، 2008، ص 55).

استنادا على ما تم عرضه، نجد أن المعايير المحاسبية الدولية أصبحت أساسا ومرجعا لا غنى عنه؛ للوصول إلى التوفيق بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة في كل بلد،

ويسترشد بها مستخدمو القوائم المالية في دول العالم، خاصة تلك التي لا يوجد بها معايير محلية تحكم الممارسة المهنية.

4.3- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

أُنْشِئَت هذه اللجنة عام 1973م، وهي جهة مستقلة من أهم أهدافها التوفيق بين المبادئ المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات لإعداد التقارير المالية في مختلف بلدان العالم، ويبلغ عدد أعضائها 143عضوً مهنيّ في 104 دولة، ويشمل مجلس اللجنة 16 عضو وهو مسؤول عن تطوير وقبول معايير المحاسبة الدولية، ويقع تمويل اللجنة على عاتق أعضائها والاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants Committee (IFAC) ومساهمات المؤسسات المتعددة الجنسية، وكذلك مكاتب المحاسبة الدولية (صبايحي، 2001، ص 39)، واكتسبت اللجنة اعترافا دوليا واسعا في عام 1981م، بعد أن تم الاتفاق بينها وبين اتحاد المحاسبين الدولي الذي يشترك في عضويته أكثر من مائة منظمة مهنية من مختلف دول العالم، على اقتصار إصدار معايير المحاسبة الدولية على هذه اللجنة، وقد أصدرت أول معيار محاسبي في يوليو 1975م، وهو الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية الذي أُلْغِي ابتداءً من 1998/7/1م، ليسري بدلا منه معيار عرض القوائم المالية، وقد حققت اللجنة إنجازات كبيرة تمثلت في إصدارها لمعايير المحاسبة الدولية وإدخال تعديلات جوهرية على بعض المعايير وحذف بعضها الآخر، حتى وصلت هذه المعايير حتى الآن إلى (41) معيارا (محسن، 2008، ص 41).

من العرض السابق، يمكن القول: بأن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي هيئة خاصة مستقلة، تشكلت باتفاق هيئات محاسبية مهنية من عدة دول، تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية ووضع معايير تلقى قبولا على المستوى الدولي.

5.3- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

تم اعتماد المعيار من مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية شهر يوليو 1997م، وأصبح نافذ المفعول على البيانات التي تغطي الفترات التي تبدأ من الأول من يوليو 1998م أو بعد ذلك التاريخ، (الطميزي، 2011، ص 36)، ويتضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل هذا المعيار محل كل من المعيار(IAS1) المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، ومعيار المحاسبة الدولي (IAS5) المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ومعيار

المحاسبي الدولي (IAS13) المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، وقد صُمِمَ هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية (صبايحي، 2001، ص 81)، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والسياسات المحاسبية والإيضاحات.

ويقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية باستخدام معايير المحاسبة الدولية من خلال الآتي (حواس، 2008، ص 192):

1- ضمان أن البيانات المالية التي تُصرَّح بأنها تمتثل لمعايير المحاسبة الدولية تخضع لكل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك متطلبات الإفصاح.
2- توفير الإفصاح والإرشاد بشأن هيكل القوائم المالية.
3- وضع متطلبات عملية بشأن مواضيع معينة مثل الاستمرارية للشركة واختيار المبادئ والسياسات المحاسبية عند عدم وجود معيار ينص على ذلك.

ويغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) القوائم المالية ذات الغرض العام، حيث يبدأ بعرض للأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم، ثم يغطي بشكل مفصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها.

1.5.3- هدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يهدف هذا المعيار إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام، وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات مُلائِمة وذات مصداقية وموثوقية (زوينة، 2014، ص 62).

ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) فيما يلي (الحواتمة، 2010، ص 23):

1- تحديد الأسس الواجب اتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
2- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
3- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

ومن ناحية أخرى نجد أن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لم يحدد التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن العمليات الدقيقة والمحددة ومتطلبات الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها، بل ترك هذه الأمور للمعايير الأخرى.

2.5.3- نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم إعدادها طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ويقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام "تلك القوائم التي تخدم مستخدمي القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات" (أبو نصار، حميدات، 2014، 21)، كما يدخل ضمن تلك القوائم التي تعرض منفصلة أو مرفقة بوثيقة عامة مثل تقرير سنوي أو نشرة اكتتاب (محسن، 2008، ص 50)، وبالتالي، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية لا ينطبق على ما يلي (مزوار، 2014، ص 36):

1- القوائم المالية ذات الغرض الخاص كالقوائم المالية المرحلية المختصرة.
2- المنشآت التي ليس لها حقوق ملكية، مثل: الصناديق المشتركة والمنشآت التعاونية.
3- المنشآت الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح، حيث لا ينطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح، ويمكن أن يُطبَّق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الوارد فيه لتلائم تلك المنشآت.

كذلك، فإن هذا المعيار يُطبَّق على جميع الشركات عندما تتبنى المعايير الدولية للمرة الأولى من خلال بيان صريح وواضح وغير متحفظ حول الالتزام بها، والتي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين، والشركات المساهمة الصناعية والتجارية والسياحية، ويشار إلى هذه الشركات بالشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير للمرة الأولى، وقد صُمِم الحد الأدنى من الهياكل لتكون مرنة إلى الحد الكافي؛ إذ يمكن

تكييفها حتى تستطيع أية شركة استخدامها، فالمصارف على سبيل المثال يجب أن تكون قادرة على تطوير عرض لهذا المعيار وللمتطلبات الأكثر تفصيلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (30)، الإفصاحات في البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة (الطميزي، 2011، ص 38).

3.5.3- الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

أورد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الاعتبارات المتعلقة بعرض القوائم المالية وهذه الاعتبارات هي:

أولا: العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية بشكل عادل، وقد أشار المعيار إلى أن إعداد القوائم المالية وبما ينسجم ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، إضافة إلى أن توفير الإفصاح الضروري سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.

ومن المتطلبات الأخرى التي أوردها المعيار فيما يتعلق بالعرض العادل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ما يلي (حميدان، 2010، ص 20):

أ- لا يجوز تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة عن طريق الإفصاح أو الملاحظات الإضافية، وبالتالي يتوجب عند تصحيح الأخطاء أو اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الرجوع لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8) المتعلق بالسياسات المحاسبية والأخطاء والتغير في التقديرات المحاسبية.

ب- عرض السياسات المحاسبية والمعلومات الأخرى يقدم معلومات مُلائِمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وللفهم.

ج- عرض وتقديم إفصاحات إضافية يعزز فهم الأحداث والأنشطة والعمليات للشركة.

ثانيا: فرض استمرارية الشركة: إن إعداد القوائم المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يتم بموجب فرض استمرارية الشركة، وفي حالة وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة الشركة تفيد بعدم قدرتها على الاستمرار، فيتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الظروف التي أدت إلى هذه الحالة (حميدات، خداش، 2013، ص 30).

ثالثا: أساس الاستحقاق المحاسبي: يتم إعداد القوائم المالية حسب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي (مزوار، 2014، ص 34).

رابعا: الاتساق (الثبات) في العرض: يتوجب على الشركة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ويمكن الخروج عن الاتساق في إحدى الحالتين: (بن رحمون، 2013، ص 84).

أ- عند حدوث تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية.
ب- عند حدوث تغيير في الظروف الخاصة بالشركة.

خامسا: الأهمية النسبية والتجميع: يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية، فيجوز دمج البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة في بند واحد، ويمكن تفصيل عرض البنود المختلفة، إما في صلب القوائم المالية أو الملاحظات المرفقة للقوائم المالية (أبو نصار، حميدات، 2014، ص26).

سادسا: التقاص: عملية التقاص تعني إظهار أو عرض بند معين بقيمة صافية، أي: بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين، ويؤدي التقاص في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية؛ لذلك فقد منع المعيار إجراء تقاص بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات ما لم يسمح أو يتطلب ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية، حيث يُسمح في بعض البنود، مثل: أرباح وخسائر فروقات العملات الأجنبية إظهارها بصافي الربح أو الخسارة (أبو نصار، حميدات ، 2014، ص27).

سابعا: المعلومات المُقارَنة: يتطلب المعيار عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترات السابقة، بالإضافة إلى إدراج المعلومات المقارنة عندما تكون مُلائِمة للفهم، كما يتطلب المعيار عند تعديل عرض أو تصنيف، أي من بنود القوائم المالية إعادة تصنيف المبالغ المقارنة، إلا إذا كان ذلك غير عملي، مع ضرورة الإفصاح عن طبيعة ومبلغ وسبب إعادة التصنيف، أما إذا كانت عملية إعادة التصنيف غير عملية فيجب الإفصاح عن أسباب وطبيعة التغيرات التي كانت ستتم فيما لو تمت العملية (مزوار، 2014، ص35).

ثامنا: تكرار إعداد التقارير: يجب على الشركة عرض مجموعة من القوائم المالية (بما فيها المعلومات المقارنة) سنويا على الأقل، وعندما تغير الشركة نهاية فترة إعداد التقارير المالية لها وتعرض البيانات المالية لفترة تزيد أو تقل عن سنة، فإن على الشركة الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية (حميدان، 2010، ص22).

من خلال العرض السابق، نجد أنه، على الرغم من أن متطلبات الإفصاح التي يحددها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية تمثل الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب في البيانات المالية ذات الغرض العام والمتمثلة في القوائم المالية، إلا أنه هناك اعتبارات عامة وضعت عند إعداد وعرض هذه القوائم، أهمها أن تعرض وفقا لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي، وأن تعد بموجب فرضية استمرارية العمل، وبموجب أساس الاستحقاق المحاسبي ما عدا قائمة التدفقات النقدية، وأن تعرض بطريقة عرض موحدة خلال الفترات المالية المتتالية، مع مراعاة الأهمية النسبية للبنود، وعدم إجراء مقاصة بين هذه البنود إلا بموجب أحد المعايير المحاسبية، وأن تلتزم الشركة بعرض مجموعة كاملة من هذه القوائم.

4.5.3- هيكل ومحتوى القوائم المالية

معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يتطلب إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية، وإفصاحات أخرى في الملاحق، وبالتالي فإنه يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسة على المعلومات الآتية (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، ص 33):

1- اسم (عنوان) القائمة.
2- اسم الشركة المُعدَّة لها القائمة.
3- ما إذا كانت القائمة للشركة لوحدة أم لمجموعة شركات (قوائم موحدة).
4- الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة.
5- العملة المستخدمة في عرض القوائم.
6- مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية (الأرقام بآلاف الدنانير أو بمئات الآلاف).

من خلال العرض السابق، يمكن القول: بإنه حيث أن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يغطي في نطاقه محتوى وشكل القوائم المالية، فإنه لا بد من ذكر اسم القائمة واسم الشركة، وإذا ما كانت القائمة لشركة منفردة أو مجموعة من الشركات (الشركة القابضة)، والمدة الزمنية التي تشملها القائمة، والعملة المستخدمة، وإظهار القيم مقربة إلى أقرب آلاف أو مئات آلاف تبعا لحجم المبالغ التي تشتمل عليها القائمة.

5.5.3- التوقيت المناسب لنشر القوائم المالية

إن الإسراع في نشر القوائم المالية، وعدم تأخير ذلك، من المتطلبات المهمة لتكون القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها، حيث تقل المنفعة من القوائم المالية كلما طالت فترة تأخير نشرها وتوفيرها للأطراف ذات العلاقة (أبو نصار، حميدات، 2014، ص29)، وقد أوجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ضرورة قيام الشركات بنشر قوائمها المالية خلال مدة اقصاها ستة أشهر من انتهاء السنة المالية، ولا يعتبر تعقيد عمليات بعض الشركات مسوّغا لها لتأخير إصدار قوائمها المالية، كما أشار المعيار إلى أن العديد من التشريعات المحلية في معظم الدول تحدد تاريخا تُلزِم به الشركات من أجل إعداد ونشر قوائمها المالية.

6.3- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

ورد في البيان رقم (5) لعام 1980م الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standards Board (FASB) أن قائمة المركز المالي تعمل على تزويد الإدارة، أو أي أطراف خارجية بمعلومات عن الأصول والالتزامات والعناصر الأخرى ذات الصلة، مثل: حقوق الملكية؛ لذلك فإن الإدارة هي المستخدم الأساس لمثل هذه المعلومات والتي تزود بنوع من التقارير للأطراف الخارجية؛ وبالتالي فإن الدور الأساس للإدارة في التقرير المالي يكمن في توصيل المعلومات للاستخدام من قبل الآخرين، لهذا السبب وجهت اهتمامها إلى التكاليف والدقة والقابلية للفهم لمثل هذه التقارير، والهدف العام لمثل هذه القوائم من التقارير يكمن في أنها موجهة للاستخدام العام من قبل المستخدمين المحتملين والمعنيين بنشاط الشركة (الشلتوني، 2005، ص 44).

ويمكن تعريف قائمة المركز المالي بأنها "القائمة التي تظهر أصول ومطلوبات وحقوق الملاك في الشركة في لحظة معينة"(مخلوف، 2014، ص 176).

1.6.3- أهمية قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي (عايبة، 2015، ص22):

1- السيولة: حيث تتمثل السيولة بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للشركة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

2- القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة الشركة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الاستحقاق.

3- المرونة المالية: يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة، حيث تقيس المرونة المالية قدرة الشركة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية.

وهناك العديد من الميزات التي تحققها قائمة المركز المالي، ومن هذه الميزات ما يلي (بن رحمون، 2014، ص80):

1- كشف المركز المالي للشركة، حيث تبين ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات.
2- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية الشركة لالتزاماتها.
3- التعرف على مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع بواسطة نسب التداول والسيولة.
4- التعرف على مدى اعتماد الشركة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.
5- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
6- المساعدة على القيام بعمليات التحليل المالي.
7- بيان مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
8- إعطاء صورة للشركة على استمراريتها، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية.
9- معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.

مما سبق، يمكن القول: بأن أهم ما تقدمه قائمة الميزانية أنها تظهر أصول والتزامات الشركة وحقوق الملكية في تاريخ معين، فهي بمنزلة الصورة الفوتوغرافية للشركة في لحظة معينة، كما أنها توفر أساس لتقدير درجة السيولة والمرونة المالية، وكذلك حساب معدلات العائد على الاستثمار، وتقييم القدرة الائتمانية للشركة من خلال مقارنة الالتزامات بحقوق الملكية، كما أنها تساعد على تقييم كفاءة الإدارة من خلال تقييم قدرتها على مدى التزامها بواجباتها والتزامها بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية، ومدى استغلالها للموارد المتاحة.

2.6.3- تصنيف مكونات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية:

نص المعيار رقم (1) فيما يخص مكونات قائمة المركز المالي على ما يلي (عاشور، 2006، ص 54):

1- يجب على الشركة أن تحدد ما إذا كانت ستعرض أصولها وخصومها المتداولة وغير المتداولة كعناصر منفصلة في صلب الميزانية أم لا، مع أن المعيار ينص على التمييز بين المتداول وغير المتداول في الميزانية.
2- يجب على الشركة أن تفصح عن كل بند من بنود الميزانية والتي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تسديدها قبل أو بعد 12 شهرا من تاريخ الميزانية، كما يجب عليها أن تفصح عن تواريخ الاستحقاق والسداد لهذه البنود؛ لأنها مفيدة في تقييم سيولة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها مثل الأوراق المالية.

1.2.6.3- تصنيف الأصول

1- الأصول المتداولة

يتطلب المعيار رقم (1) تصنيف الأصل على أنه متداول في الحالات الآتية (هني، 2013، 23 ص):

1- عندما يُتوقَع أن يحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة.
2- عندما يُحتفَظ به بشكل رئيس لأغراض المتاجرة.
3- عندما يُتوقَع أن يتحقق خلال (12) شهرا من تاريخ الميزانية.
4- عندما يكون أصلا أو أصلا معادلا للنقد، ولا يوجد قيود على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، والأصول التشغيلية، والمالية طويلة الأجل (بن تومي، 2013،ص 58).

ويستثنى معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية المخزون والذمم المدينة التجارية فتصنف ضمن الأصول المتداولة حتى إذا كان من غير المتوقع تحققها وتحولها لنقد خلال (12) شهرا من تاريخ الميزانية (حميدان، 2010، ص23).

ومن الأمثلة على الأصول المتداولة ما يلي (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، 36):

1- النقدية والنقدية المكافئة: ويشمل هذا البند النقدية بالصندوق بالعملة المحلية والأجنبية، والصكوك بالصندوق والسحوبات النقدية، والإيداعات لدى المصارف.
2- الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة: وتشمل الأسهم والسندات والقروض والذمم المقتناة للمتاجرة.
3- المخزون السلعي: ويظهر بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويصنف في الشركات الصناعية إلى مواد أولية، وإنتاج تحت التشغيل، وبضاعة تامة الصنع.
4- الذمم المدينة: وتشمل أوراق القبض، والذمم المدينة من الشركات الحليفة، وذمم الموظفين وسلفهم.
5- المصاريف المدفوعة مقدما: وتشمل مصروف الإيجار المدفوع مقدما، ومصروف التأمين المدفوع مقدماً، والأصول الضريبية المؤجلة.
6- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع مستقبلا: ويجب قياسها بالقيمة الدفترية أو (بالقيمة العادلة – تكاليف البيع) أيهما أقل.

2- الأصول غير المتداولة

هي الأصول التي لا تعتبر أصولا متداولة، وهي غير معدة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للشركة، ويتم اقتناؤها لتسيير أعمال الشركة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول ما يلي (أبو نصار، حميدات، 2014، ص35):

1- الممتلكات والمصانع والمعدات: وتشمل الأراضي، والمباني، والمعدات، والآلات، ويجب الإفصاح عنها مقرونة بمجمع الاستهلاك المتعلق بها.
2- الأصول غير الملموسة: وتشمل الشهرة، والعلامات التجارية، وبراءة الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية.
3- الاستثمارات المالية طويلة الأجل: وهي الاستثمارات التي لها تاريخ استحقاق ثابت ومحدد والتي يكون لدى الشركة النية والقدرة للاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق، مثل: السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
4- الممتلكات الاستثمارية: وهي الممتلكات التي يتم اقتنائها لأغراض تأجيرها، وغير مخصصة للبيع في السياق العادي للشركة، وتسجل عند الاقتناء بالتكلفة.
5- الأصول الأخرى: وتشمل المصاريف المدفوعة مقدما طويلة الأجل والضرائب المؤجلة.

2.2.6.3- تصنيف الالتزامات

1- الالتزامات المتداولة

يصنف المعيار رقم (1) عرض القوائم المالية الالتزام على أنه متداول في الحالات الآتية (صبايحي، 2001 ص، 82):

1- عندما يُتوقَع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة.
2- عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة.
3- عندما يُستحَق التسديد خلال (12) شهرا من تاريخ الميزانية.
4- عندما لا تستطيع الشركة تأجيل سداده لأكثر من (12) شهرا من تاريخ الميزانية.

ومن الأمثلة على الالتزامات المتداولة ما يلي (أبو نصار، حميدات، 2014، ص 37):

1- الالتزامات الناشئة عن الحصول على البضائع والخدمات الداخلة في الدورة التشغيلية للشركة، مثل: (الحسابات الدائنة، وأوراق الدفع قصيرة الأجل، والأجور مستحقة الدفع، والضرائب المستحقة الدفع، والمصاريف الأخرى مستحقة الدفع).
2- المبالغ المقبوضة مقدما من العملاء لتقديم بضائع أو أداء خدمات مثل: (الإيجار المقبوض مقدماً، وإيرادات أخرى مقبوضة مقدما).
3- الالتزامات الأخرى التي تستحق خلال الدورة التشغيلية الجارية، مثل السندات طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل، والتي تستحق خلال الفترة الجارية (تستحق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية).

2- الالتزامات غير المتداولة

يصنف المعيار رقم (1) الالتزام على أنه غير متداول في الحالات الآتية (حميدات، خداش، 2013، ص 40):

1- عندما لا يتم تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة.
2- عندما لا يتم اقتنائه لأغراض المتاجرة.
3- عندما لا يُستحَق التسديد خلال (12) شهرا من تاريخ الميزانية.
4- عندما يكون للشركة حق غير مشروط تأجيل سداده لأكثر من 12 شهرا.

ومن الأمثلة على الالتزامات غير المتداولة ما يلي (حميدان، 2010، ص 24):

1- الالتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل للشركة، مثل إصدار السندات طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويلة الأجل، والتزامات عقود الإيجار التمويلي طويلة الأجل.
2- الالتزامات الناشئة عن العمليات غير الاعتيادية أو التشغيلية للشركة، مثل: التزامات التقاعد، والمخصصات طويلة الأجل، والضرائب المؤجلة.

3.2.6.3- تصنيف بنود حقوق الملكية

تبين حقوق الملكية صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل البنود الآتية (حميدان، 2010، ص25):

1- رأس مال الأسهم: ويشمل القيمة الإسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة، ويجب أن يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات بحيث تشمل عدد الأسهم المصرح بها، والمصدرة المدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم القائمة غير المسددة.

2- الأرباح المحتجزة: وتمثل إجمالي الأرباح المتراكمة منذ تأسيس الشركة مطروحا منها التوزيعات للمساهمين.

3- الاحتياطي الإجباري: وهو مبلغ يتم اقتطاعه كنسبة من الأرباح المتحققة بناءً على نسب تحددها التشريعات المحلية في بعض الدول، وتظهر في بند منفصل ضمن حقوق الملكية.

4- أسهم الخزينة: تعتبر أسهم الخزينة من مكونات حقوق الملكية، وتمثل شراء الشركة لأسهمها المصدرة، وتظهر مطروحةً من حقوق الملكية بتكلفة الشراء.

5- بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية، مثل: صافي التغير في القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات المالية المعدة للبيع، والأرباح أو الخسائر غير المتحققة عند ترجمة القوائم المالية للشركة الأجنبية المعدة بالعملة الأجنبية.

6- الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية): وتمثل حصة الأقلية في صافي أصول الشركة التابعة، ويظهر هذه الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة ضمن بند حقوق الملكية، وفي بند منفصل.

استنادا على ما تم تناوله فيما يخص تصنيف بنود الميزانية العمومية، نجد أن معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ميّز بنود الميزانية الأصول والالتزامات بين ما هو متداول وغير متداول

حسب مدى تحققها أو سدادها خلال الدورة التشغيلية العادية للشركة، وأكد على ضرورة الإفصاح عن ذلك عند إعداد الميزانية، كما وضع تصنيفا للأصول والالتزامات حسب طبيعتها، من أجل إظهار المعلومات بصورة أكثر فائدة لمستخدميها، أما فيما يخص حقوق الملكية فصنفت إلى الأسهم الممتازة والأسهم العادية مقيدة بالقيمة الإسمية وأسهم الخزينة (أسهم الشركة المشتراة) والمعروف برأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة والاحتياطي الإجباري والمعروف برأس المال المكتسب، وكذلك بعض بنود الدخل مثل الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية والمعروف برأس المال المحتسب، بالإضافة إلى رصيد حقوق المساهمين في صافي الأصول (حصة الأقلية).

3.6.3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

لم يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) طريقة أو شكل عرض مجموعات الميزانية، فقد يتم عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، أو بالعكس، وكذلك الحال بالنسبة للجانب الآخر بالميزانية فقد تعرض الالتزامات المتداولة ثم الالتزامات غير المتداولة ثم حقوق الملكية، كما يجوز البدء بحقوق الملكية ثم الالتزامات غير المتداولة ثم الالتزامات المتداولة (مزوار، 2014، ص38)، وقد تعرض في شكل تقرير حيث تعرض بنود الميزانية سطرا بعد سطر، ومن أعلى إلى أسفل، وقد تكون في شكل حساب ذي جانبين تكون فيه الأصول من جانب والالتزامات وحقوق الملكية من جانب آخر(عابية، 2015، ص 24).

ويجب أن تحتوي الميزانية في صلبها كحد أدنى على البنود الآتية (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2006، ص 703):

1- الممتلكات والمصانع والمعدات.
2- الاستثمارات العقارية.
3- الأصول غير الملموسة.
4- الأصول المالية.
5- الأصول البيولوجية.
6- المخزون السلعي.
7- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
8- النقد ومعدلات النقد.
9- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.

10- المخصصات.

11- الالتزامات المالية.

12- الالتزامات والأصول الضريبية الحالية.

13- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.

14- رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

4.6.3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات عما يلي (صبايحي، 2001، ص 83):

1- تصنيفات جزئية للبنود المعروضة كتصنيف بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (16).
2- تصنف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة وذمم مدينة على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى.
3- يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (2) إلى مواد أولية وبضاعة قيد الإنجاز أو تحت التشغيل وبضاعة جاهزة.
4- تصنف المخصصات والاحتياطيات وعلاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.
5- الإفصاح بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم، ويتم وفق الآتي (الخطيب، 2002، ص 168):

أ- عدد الأسهم المصرح بها.

ب- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.

ج- القيمة الاسمية لكل سهم، أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

د- مطابقة الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية وفي نهايتها.

ه- الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم، وإعادة تسديد رأس المال.

و- الأسهم التي تمتلكها الشركة ذاتها أو فروعها أو شركات زميلة.

7.3- قائمة الدخل

عُرِّفت قائمة الدخل بأنها "القائمة التي تظهر نتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة" (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، ص 45)، وتعتبر قائمة الدخل المكون الرئيس في التقارير المالية الدورية للشركة، فهي تعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للشركة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير والتي غالبا ما تكون سنة كاملة (الشلتوني، 2005، ص 50)؛ لذلك تستخدم الإدارة قائمة الدخل كمقياس لفاعليتها وكفاءتها في مزج عوامل الإنتاج في صور سلع وخدمات تخلقها وتبيعها والمعلومات التي توفرها قائمة الدخل والتي ترتبط بالبنود الفردية للدخل والنفقات، وتسهل عملية التحليل المالي، خاصة تلك المؤشرات المرتبطة بربحية الشركة، علاوة على ذلك فإن قائمة الدخل توفر معلومات وثيقة الصلة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

1.7.3- أهمية قائمة الدخل

تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي؛ إذ تحقق الميزات الآتية (بن رحمون، 2014، ص81):

1- التعرف على نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.
2- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
3- التعرف على مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع بواسطة نسب التداول والسيولة.
4- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
5- معرفة ربحية السهم الواحد.
6- معرفة إمكانية توزيع أرباح المُلّاك.
7- تحديد أسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل.
8- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
9- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

من خلال العرض السابق، تتبين الأهمية الأساسية لقائمة الدخل في كونها تبين نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة، كما أنها تقدم معلومات تساعد في الحكم على كفاءة الإدارة، ومدى قدرتها على استغلال الموارد المتاحة، وتقييم استثمارات، وعوائد هذه الاستثمارات، كما أنها تساعد

في تحديد النسب المالية لأغراض التحليل المالي كنسب الربحية والتداول والسيولة، وتحديد الضريبة المستحقة للشركة.

2.7.3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح في صلب قائمة الدخل عما يلي (مطر، السويطي، 2008، ص369):

1- الإيراد.
2- تكاليف التمويل.
3- نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية.
4- المصروف الضريبي.
5- مبلغ واحد يشمل كُلاّ من الربح أو الخسارة ما بعد الضريبة من العمليات المتوقفة، والربح أو الخسارة ما بعد الضريبة المعترف بها في قياس القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع أو التصرف بالأصول أو مجموعة التصرف التي تشكل العملية المتوقفة.
6- ربح أو خسارة الفترة.
7- الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حقوق الملكية.
8- الربح أو الخسارة المنسوبة إلى أصحاب حقوق الملكية في الشركة الأم.

3.7.3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو الإيضاحات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبيا)، يتطلب المعيار رقم (1) الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل، وتشمل الحالات التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود الدخل والمصروف ما يلي (الحواتمة، 2010، ص28):

1- هبوط قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق (مصروف هبوط أسعار المخزون)، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات.
2- تدني قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد (خسارة التدني في القيمة)، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات (أرباح استعادة التدني).

3- إعادة هيكلة أنشطة الشركة، والمبالغ المعكوسة لأية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
4- أرباح بيع أو شطب أو التخلص من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات.
5- نتيجة بيع الاستثمارات.
6- نتائج العمليات المتوقفة.
7- نتائج تسويات القضايا.
8- المبالغ التي يتم عكسها للمخصصات.

8.3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تمثل حقوق الملكية قيمة ما يمتلكه أصحاب المشروع من أصول الشركة (أبونصار، حميدات، 2014، ص 39)، في حين أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تعرض التغيرات بين تاريخين للميزانية، سواءً بالزيادة أو بالنقص في صافي أصولها خلال الفترة، باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين، مثل: المساهمة في رأس المال وتوزيعات الأرباح، وبذلك يكون إجمالي التغير عبارة عن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن نشاط الشركة (الشلتوني، 2005، ص 44)، فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للشركة والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل: تحويل التزامات الشركة لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية، والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر، كما أنها تعطي معلومات عن الموارد الاقتصادية عن الالتزامات وحقوق الملكية، وأن هذه المعلومات تساعد المستثمرين والمقرضين وجهات أخرى على تحديد نقاط القوة والضعف المالية للشركة والقدرة على سداد التزاماتها.

1.8.3- أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يشترط معيار المحاسبة الدولي رقم (1) على الشركة أن تقوم بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية، ولا تظهر في قائمة الدخل، وتحقق هذه القائمة الميزات الآتية (عايبة، 2015، ص28):

1- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.
2- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
3- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

مما سبق، يمكن تحديد أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية في أنها حلقة وصل بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛ إذ تبين مقدار حقوق الملكية وما يحدث فيها من تغيرات، وكذلك التغير الناجم في قائمة الدخل ممتثلا في بنود الأرباح والخسائر المتعلقة بحقوق الملكية خلال الدورة المالية.

2.8.3- المعلومات التي يجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يجب أن تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية في صلبها كحد أدنى على البنود الآتية (الكامل، 2011، ص 34):

1- الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة.
2- كل بند من بنود الدخل أو المصروف كما هو مطلوب من المعايير الأخرى التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.
3- إجمالي المبلغ الموزع على حقوق المالكين والشركاء والحصص النقدية.
4- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية، وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفق مرجعية معيار المحاسبة الدولي رقم (8).
5- كما يجب أن يُعرَض في صلب هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي (مطر، السيوطي، 2008، ص 370):
   أ- التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.
   ب- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة، وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة.
   ج- مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار، وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مع بيان كل حركة بشكل مفصل.

نستنتج مما سبق، أن قائمة التغيرات في حقوق الملكية تعرض صافي الربح والخسارة الخاصة بالفترة والأرباح والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية، وآثار التغيرات في السياسات المحاسبية، وكذلك آثار تصحيح الأخطاء، وتعرض كذلك التوزيعات على حقوق الملكية ورصيد الربح والخسارة المتراكمة في بداية ونهاية الفترة، أما المطابقة بين القيمة الدفترية لكل من الأسهم العادية وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة، فتعرض إما في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات.

9.3- قائمة التدفقات النقدية

هي إحدى القوائم المالية الأساسية، والتي تقدم معلومات لا تقدمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث تقدم معلومات عن بند النقدية من حيث مصادر النقدية (عاشور، 2008، ص 52)، أي: من أين يتم الحصول على النقدية خلال العام؟ وما هي المصادر التي أُنفقت فيها النقدية خلال العام ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال العام؟

ولقد عُرِّفت قائمة التدفقات النقدية بأنها "قائمة تبين المركز النقدي للشركة في تاريخ معين"،(بن رحمون، 2014، ص82)، كما عُرِّفت "بأنها القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة"، والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، (الحواتمة، 2010، ص 31) وقد عَرّف معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية تلك الأنشطة كما يلي (مزوار، 2014، ص42):

1- الأنشطة التشغيلية: وهي الأنشطة الرئيسة لتوليد الإيراد في الشركة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

2- الأنشطة الاستثمارية: وهي الأنشطة المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

3- الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الشركة.

نستنتج مما سبق، أن قائمة الدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تبين طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها، فهي تساعد في التعرف على المركز النقدي للشركة، حيث إنها تبين التدفق النقدي (الداخل والخارج) لجميع الأنشطة المتعلقة بالتشغيل أو الاستثمار أو التمويل، والتي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية.

1.9.3- أهمية قائمة التدفقات النقدية

تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية في كونها تحقق الميزات الآتية (بن رحمون، 2014، ص82):

1- معرفة المركز النقدي للشركة.
2- معرفة قدرة الشركة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة.

3- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.
4- تقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
5- التعرف على النقدية الغير متاحة للاستخدام في الشركة.
6- مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة، وفي الشركة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.
7- التعرف على سياسة الشركة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

من خلال الاطلاع على ما سبق، تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية في كونها تقدم معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي تحدد المركز النقدي للشركة، وتوفر معلومات حول الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وتساعد على تقييم السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وقدرتها على توليد النقدية والاستخدام الأمثل لهذه النقدية.

2.9.3- العرض في قائمة التدفقات النقدية

ذكر معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية أن قائمة التدفقات النقدية من ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية، إلا أنه لم يتطرق لهذه القائمة بشكل تفصيلي، وترك ذلك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والذي تضمن بشكل تفصيلي تعريف هذه القائمة وفوائدها وطرق عرضها وتصنيف التدفقات النقدية.

10.3- الملاحظات والسياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها؛ إذ إن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، وطبيعة المعلومات التي تعرض من خلال الإيضاحات تكون ما يلي (حميدات، خداش، 2013، ص 52):

1- معلومات إضافية أو تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.
2- معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية.
3- معلومات إضافية لم ترد أية بنود تتعلق بها في القوائم المالية، مثل: الالتزامات الطارئة.

وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تسهم في تحقيق الأهداف الآتية (حميدان، 2010، ص 13):

1- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة في إعداد القوائم المالية.
2- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولي، ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.
3- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، إلا أن نشرها يعتبر ضروريا لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

ومما سبق، يمكن القول إن القوائم المالية لا يمكن أن تتضمن كل المعلومات، ولكي يكون الإفصاح فعالا يتطلب الأمر أن تعرض جميع المعلومات اللازمة للمساعدة على فهم هذه القوائم، فبعض العناصر تحتاج شرحا إضافيا وتفصيلا لا يمكن عرضه في القوائم الرئيسة، فتعرض في قائمة الملاحظات والإيضاحات التفسيرية.

1.10.3- الملاحظات والسياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقا لما يتطلبها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح ضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن معلومات حول أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية، مثل: (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للاسترداد) والسياسات المحاسبية المهمة اللازمة للفهم المناسب للقوائم المالية، كما يجب توضيح التقديرات التي استخدمتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية، كما يتطلب المعيار من الشركة الإفصاح ضمن الإيضاحات عن معلومات تتعلق بالافتراضات المستقبلية المهمة مثل كيفية تقدير التدفقات النقدية عند احتساب القيمة قيد الاستعمال عند إجراء اختبار تدني قيمة الأصول (أبونصار، وحميدات، 2014، ص 58).

كما أنه توجد هناك إفصاحات أخرى يتوجب عرضها في الإيضاحات تشمل معلومات عما يلي (مطر، السويطي، 2008، ص 373):

1- مبلغ أرباح الأسهم المقترحة أو المعلن عنها قبل أن يتم التصريح بإصدار البيانات المالية، ومبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية غير معترف بها.
2- مقر الشركة وشكلها القانوني وبلد تأسيسها والمكان الرئيس للأعمال أو عنوان مكتبها المسجل، ووصف لطبيعة عمليات الشركة وأنشطتها الرئيسة واسم الشركة الأم، والأم النهائية للمجموعة.

مما سبق، يتضح أن القوائم المالية الرئيسة ترتبط فيما بينها من أجل توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، ومما سبق عرضه نجد أن هناك ترابطا بين كل عنصر من عناصر هذه القوائم وأي معلومات معروضة في الملاحظات والإيضاحات التفسيرية، فقائمة الإيضاحات وجدت لتفسر وتوضح المعلومات الواردة بالقوائم الرئيسة، وبالتالي فهي مكملة لها، فهي تحوي معلومات كمية تتمثل في شرح الأرقام الواردة بالقوائم ومبالغ أرباح الأسهم ومعلومات غير كمية كالأسس والسياسات المحاسبية المطبقة والمعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى معلومات خاصة بملكية الشركة وإدارتها وطبيعة عملها وأهدافها.

11.3- ملخص الفصل

يمكن القول بأن اتساع أسواق رأس المال وظهور العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي، وتزايد التجارة بين الدول وظهور الشركات المتعددة الجنسية، وكذلك غياب التوحيد والتنسيق المحاسبي، واختلافه من دولة إلى أخرى أدى إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية، والتي عُرِّفت بأنها "مجموع المعايير والمبادي الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العملية للمهنة"، حيث ظهرت جهود لتوسيع مجال المحاسبة من أجل معالجة الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، تمثلت في جهود عدة منظمات وهيئات، أبرزها لجنة معايير المحاسبة الدولية وهي جهة مستقلة أُنشئت عام 1973م، ومن أهم أهدافها التوفيق بين المبادئ المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات لإعداد التقارير المالية في مختلف بلدان العالم، ولعل من أهم أعمالها إصدار ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية، وهي مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية والأسس العامة المتفق عليها يتم من خلالها توحيد النظام المحاسبي لبلدان العالم، مع مراعاة الاختلافات البيئية والاقتصادية لكل دولة، وإدخال تعديلات جوهرية على بعض هذه المعايير وحذف بعضها الآخر، حيث وصل عدد هذه المعايير حتى الآن (41) معيار، كان أولها معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية تضمن كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرضها، وكان من أهم أهدافه تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية، وغطى المعيار في نطاقه المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تُعرَض به القوائم المالية ذات العرض العام، كما تطرق إلى هيكل ومحتوى هذه القوائم والتوقيت المناسب لنشرها، فأوجب ضرورة أن تقوم المنشآت بنشر قوائمها المالية خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية، واستعرض بشكل تفصيلي محتوى وتصنيف مكونات هذه القوائم.

الفصل الرابع
الدراسة التطبيقية

1.4- تمهيد

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للموضوع قيد الدراسة، حيث يتناول وصفا للإجراءات التي تم القيام بها لتقنين أدوات الدراسة وتطبيقها والمعالجات الإحصائية، التي تم الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة، واختبار الفرضيات ونتائج الدراسة التطبيقية وتفسيرها، وذلك من خلال الأقسام الآتية:

2.4 - المنهجية والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية.

3.4- المعالجة الإحصائية المستخدمة للبيانات.

4.4- النتائج والتوصيات.

2.4- المنهجية والإجراءات المتعبة في الدراسة التطبيقية

تناول هذا القسم وصفاً لمنهجية الدارسة، ومجتمع الدارسة وعينتها، والأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية، وطريقة إعدادها، ومدى صدقها وثباتها.

1.2.4- منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فرضيات الدراسة.

2.2.4- أسلوب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على ما يلي:

1- **المعلومات الأولية:** وتمثلت في صحيفة استبانة صممت خصيصا لغرض الدراسة ووزعت على عينة الدراسة وحللت باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package For Social Science.

2- **المعلومات الثانوية:** وتمثلت في الكتب والرسائل العلمية والدراسات العلمية المحكمة والدوريات والمؤتمرات والمعايير والتشريعات وشبكة المعلومات الدولية.

3.2.4- مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، بالجدول الرئيس (أ)، وعددها (10) عشر شركات، موزعة على القطاع المصرفي وقطاع التأمين وقطاع الاستثمار والخدمات المالية وبيانات هذه الشركات كما يلي:

1- مصرف الجمهورية: هو شركة ليبية مساهمة تمثل المرتبة الأكبر بين المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الليبي، وتخضع جميع أنشطته وخدماته التي يقدمها لأحكام القانون التجاري الليبي، واللوائح المعتمدة بالنظام الأساسي للمصرف، والقوانين المنظمة لأعمال المصارف الليبية، والتي يشرف عليها مصرف ليبيا المركزي، وقد تم دمج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة في مصرف ليبي واحد، وذلك في الاستراتيجية التي اعتمدها وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2005م لمصرف ليبيا المركزي لإعادة هيكلة وتطوير وتحديث القطاع المصرفي الليبي، الهادفة إلى الانتقال بالخدمات المصرفية إلى مستوى المصارف العالمية، ونتج عن عملية الدمج بين المصرفين مصرف جديد بشبكة قوامها (146) فرع ويعمل به (5807) موظف وموظفة بميزانية تفوق 11 مليار دينار ليبي، (موقع المصرف على شبكة المعلومات الدولية).

2- مصرف الصحارى: تم تأسيس مصرف الصحارى، وبدأ نشاطه خلال عام 1964م، وهو ثاني أكبر مصرف عام في ليبيا، وأصبح مصرف الصحارى أول مؤسسة مالية تتم خصخصتها في ليبيا سنة 2007م، بشراكة استراتيجية مع مجموعة (BNP PARIBAS)، من خلال شبكة تضم 52 فرع تغطي جميع المناطق الرئيسية وفريق عمل يضم (1700) موظف من ذوي الخبرة، ويعتبر مصرف الصحارى رائدا في خدمات الشركات المصرفية، (موقع المصرف على شبكة المعلومات الدولية).

3- المصرف التجاري الوطني: تأسس المصرف التجاري الوطني كشركة ليبية مساهمة برأس مال وقدره 500 مليون دينار ليبي بموجب أحكام القانون رقم (153) لسنة 1970م ، الصـــادر بتاريخ 22- 12 – 1970م ومنذ تأسيسه بلغ عدد فروعه (69) فرع بعد أن حقق نموا قياسيا في حجم أصوله التي بلغت عام 2017م، أكثر من 22.5 مليون دينار ليبي، وبلغ صافي الربح لعام 2017م (100,000,000,000) مائة مليون دينار ليبي بزيادة نسبتها (19%) مقارنة بعام 2016م، ويملك مصرف ليبيا المركزي ما نسبته (68%) من أسهم المصرف، ويملك القطاع الخاص ما نسبته (14%) (موقع المصرف على شبكة المعلومات الدولية).

4- مصرف التجارة والتنمية: تأسس المصرف كشركة ليبية مساهمة طبقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 1993م، وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان وعلى أحكام القانون التجاري الليبي والقانون رقم (65) لسنة 1970م، وبناءً على قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة رقم (529) لسنة 1995م، بالإذن للمصرف في مزاولة نشاطه، افتتح المصرف رسميا، بتاريخ 1996/06/09م، وبدأ نشاطه الفعلي بتاريخ 1996/06/12م، وقد بلغ رأس مال المصرف المدفوع، (105,000,000,000) مائة وخمسة مليون دينارً، وتملك جهات اعتبارية ما نسبته 15.52% من أسهم المصرف، ويملك أفراد طبيعيون ما نسبته (35.50 %)، ويملك بنك قطر الوطني (ONB) الشريك الاستراتيجي للمصرف ما نسبته(48.98%)، ويقدم المصرف خدماته من خلال شبكة تضم (11) فرعا، و(21) وكالة تغطي كافة المناطق الرئيسة، (موقع المصرف على شبكة المعلومات الدولية).

5- مصرف الوحدة: مصرف الوحدة شركة ليبية مساهمة، تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970م، الصادر بتاريخ 1970/12/22م، ويبلغ رأس مال المصرف المدفوع (432,000,000,000) أربعمائة واثنان وثلاثون مليون دينار ليبي، ويملك صندوق التنمية الاجتماعية ما نسبته (54.1%) من أسهم المصرف، ويملك القطاع الخاص ما نسبته (26.90%)، ويملك البنك العربي الشريك الاستراتيجي للمصرف ما نسبته (19%)، ويقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع والوكالات التابعة له البالغ عددها (76) فرع ووكالة، والمنتشرة في جميع مدن وقرى ليبيا ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي، (موقع المصرف على شبكة المعلومات الدولية).

6- مصرف المتوسط: تأسس المصرف كشركة ليبية مساهمة، تحت اسم مصرف بنغازي الأهلي وباشر أعماله بتاريخ 1997/03/24م، بمقره الرئيس بمدينة بنغازي برأس مال قيمته (900,000) تسعمائة ألف دينار ليبي، مدفوعا بالكامل وفي سنة 2005م تم تغيير اسم المصرف إلى مصرف المتوسط ورفع رأس ماله إلى (33,333,000) ثلاثة وثلاثون مليون وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ألف دينار، ويقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال فروعه في بنغازي وطرابلس ومصراته (موقع الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية).

7- شركة ليبيا للتأمين: شركة ليبية مساهمة، تأسست سنة 1964م برأس مال قدره (100,000) مائة ألف دينار، وكانت أول شركة تأمين وطنية تؤسس وتسجل في ليبيا، وفي سنة 1970م آلت ملكية الشركة بالكامل للدولة، وفي عام 2008م تمت خصخصة الشركة، ورفع رأس المال إلى (70,000,000) سبعون مليون دينار ليبي، لتكون بذلك أكبر شركة تأمين عاملة بالسوق الليبي من

خلال شبكة تضم 7 فروع تغطي جميع المناطق الرئيسة (موقع الشركة على شبكة المعلومات الدولية).

8- شركة الصحارى للتأمين: شركة ليبية مساهمة، تأسست بتاريخ 2004/07/18م، برأس مال مدفوع بالكامل بقيمة (10,000,000) عشرة ملايين دينار ليبي، وفي سنة 2007م تم رفع رأس المال إلى (15,000,000) خمسة عشر مليون دينار ليبي، وتقدم الشركة خدماتها التأمينية عن طريق مركزها الرئيس في طرابلس، وفروعها في بنغازي ومصراتة والزاوية، وتشترك في مجال التأمين الصحي مع شركة بوبا العالمية (Bupa International)، وتملك الشركة الوطنية للاستثمار ما نسبته (53.67%) من أسهم الشركة، وتملك الصرافة والأعمال المالية ما نسبته (5%)، ويملك مصرف الجمهورية ما نسبته (10)%، ويملك القطاع الخاص ما نسبته (31.33)%، وتقدم الشركة خدماتها التأمينية بجميع أنواعها (تأمينات الممتلكات والأشخاص والتأمينات البحرية وتأمينات الطيران وتأمينات المركبات) (موقع الشركة على شبكة المعلومات الدولية).

9- الشركة المتحدة للتأمين: شركة ليبية مساهمة، تأسست بتاريخ 1997/12/22م، برأس مال قيمته (20,000,000) عشرون مليون دينار ليبي، وباشرت أعمالها فعليا في غرة أبريل سنة 1999م، وتقدم الشركة خدماتها التأمينية عن طريق مركزها الرئيس في مدينة طرابلس وفروعها في كل من بنغازي ومصراته والزاوية، وتحصلت الشركة على الجائزة العالمية (الأوسكار) للجودة والأداء، وتقدم خدماتها التأمينية بجميع أنواعها (تأمينات السيارات والتأمين الصحي وتأمينات الحرائق والسطو وأخطار العائلة وتأمينات النقل والطيران والتأمين التكافلي الاجتماعي وتأمينات الحوادث المتنوعة) (موقع الشركة على شبكة المعلومات الدولية).

10- سوق المال الليبي: أُنشئ سوق المال الليبي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار (سابقا) رقم (134) لسنة 2006م، وجاء في أحكام هذا القرار بأن السوق شركة مساهمة عامة، تم قيدها في السجل التجاري بتاريخ 2007/07/01م، تحت رقم (541)، أصدرت بعدها اللجنة الشعبية العامة (سابقا) قرارها رقم (436) لسنة 2008م، بشأن إصدار النظام الأساسي للسوق حيث تم نقل تبعيته إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز رأس ماله والذي بلغ 50 مليون دينار.

وبتاريخ 2008/04/03م، انطلق التداول الإلكتروني والنظام الإلكتروني والإيداع والقيد المركزي ونظام صندوق ضمان التسويات، حيث يقوم السوق بتنظيم عمليات التداول وإجراء

عمليات قيد الشركات وإيداع أوراقها المالية من خلال تهيئة مناخ استثماري للأوراق المالية لتحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، وتحصل السوق على عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة الإيداع لدول أفريقيا والشرق الأوسط (الأميدا)، كما انتسب إلى المنظمة الدولية لحماية المستثمر، وكذلك تحصل على عضوية اتحاد البورصات الأفريقية وعضوية منظمة الأنا للترقيم الدولية وعضوية الاتحاد العالمي للبورصات كمراقب (موقع السوق على شبكة المعلومات الدولية).

4.2.4- عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (4-1) في المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بهذه الشركات في كل من مدينتي مصراتة وطرابلس، واقتصرت الدراسة على هاتين المدينتين لكونهما من المدن الليبية الكبرى، ولصعوبة الوصول لجميع الشركات بسبب ظروف البلاد، حيث تم توزيع عدد (114) استبانة أسترد منها (91) استبانة ويرجع سبب الفاقد إلى عدم رغبة بعض المشاركين في تعبئة الاستبانة، وكذلك غياب بعضهم وخروج البعض الآخر في إجازة أثناء استرجاع البيانات والجدول الآتي يبين توزيع عينة الدراسة:

الجدول رقم (4-1)

توزيع عينة الدراسة حسب الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي،

م	الفرع	عدد الفروع	أفراد العينة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة		الاستبانات المفقودة	
					العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	مصرف الجمهورية	4	24	24	24	%100	0	%0
2	مصرف الصحارى	3	18	18	16	%89	2	%11
3	المصرف التجاري الوطني	3	14	14	10	%71	4	%29
4	مصرف التجارة والتنمية	2	6	6	6	%100	0	%0
5	مصرف الوحدة	3	13	13	10	%76	3	%24
6	مصرف المتوسط	1	3	3	3	%100	0	%0
7	شركة ليبيا للتأمين	2	5	5	5	%100	0	%0
8	شركة الصحارى للتأمين	2	4	4	4	%100	0	%0
9	الشركة المتحدة للتأمين	1	2	2	2	%100	0	%0
10	سوق المال الليبي	1	11	25	11	%44	14	%56
المجموع		22	91	114	91	%80	23	%20

5.2.4- أداة الدراسة

لغرض اختبار فرضيات الدراسة، وفي سبيل تحقيق أهدافها، تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية من الأطراف التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وذلك كما يلي:

1- أُعِدت استبانة أولية لاستخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2- عُرِضَت الاستبانة على المشرف لاختبار مدى ملاءمتها لجميع البيانات.
3- عُدِلت بشكل أولي وفق ملاحظات المشرف.
4- عُرِضَت على مجموعة من المحكمين لتقديم ملاحظاتهم وتعديل وحذف ما يلزم.
5- عُدِلت وفق ما تم الاتفاق عليه من قبل المشرف والأساتذة المحكمين.
6- وُزِعت على عينة صغيرة من مجتمع الدراسة للتأكد من ملائمتها، وأخذ الملاحظات في الاعتبار.
7- وُزِعت على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقُسِمت الاستبانة إلى قسمين وذلك كما يلي:

القسم الأول: خاص بالبيانات الديمغرافية المتعلقة بعينة الدراسة، ويتكون من (6) ست فقرات تضمنت:

(الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة العملية، عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية، عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولية رقم (1) عرض القوائم المالية).

القسم الثاني: ويتناول إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وقُسِم إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: تضمن عبارات متعلقة بالفرضية الأولى، وهي لا تتوفر لدى الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وذلك كما يلي:

أ- عبارات متعلقة بالفرضية الفرعية الأولى، وهي لا تمتلك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وتكونت من (17) سبع عشرة فقرة.

ب- عبارات متعلقة بالفرضية الفرعية الثانية، وهي لا تتوفر لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وتكونت من (9) تسع فقرات.

المحور الثاني: تضمن عبارات متعلقة بالفرضية الثانية، وهي لا يدرك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وتكونت من (11) إحدى عشر فقرة.

المحور الثالث: تضمن عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة، وهي لا توجد معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وتكونت من (13) ثلاث عشرة فقرة.

1.5.2.4- المقياس المعتمد في الدراسة

لتحديد المدى المعتمد في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس(5-1=4)، ومن تم قسمته على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.8) وبعد ذلك تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس هي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (4-2) المقياس المعتمد في الدراسة

طول الخلية	درجة الموافقة
من 1 إلى 1.8	غير موافق بشدة
أكبر من 1.8 إلى 2.6	غير موافق
أكبر من 2.6 إلى 3.4	محايد
أكبر من 3.4 إلى 4.2	موافق
أكبر من 4.2 إلى 5	موافق بشدة

ولتفسير النتائج والحكم على مستوى الاستجابة، تم الاعتماد على ترتيب المتوسط الحسابي على مستوى الأبعاد للاستبانة ومستوى الفقرات في كل بعد، وعلى هذا الأساس تم تحديد درجة الموافقة

6.2.4- اختبار صدق وثبات الاستبانة

1.6.2.4- صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس فقرات الاستبانة ما وضعت لقياسه، (الجرجاوي، 2010، ص105)، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- الصدق الظاهري

عُرِضَت الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من (8) ثمانية أكاديميين متخصصين في المحاسبة والإحصاء، واستنادا إلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم أجريت التعديلات التي اتفق عليها معظمهم، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف وإضافة بعضها الآخر ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة.

2- صدق المقياس

1- صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم التحقق منه من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي (لسيبرمان) Spearman الذي يبين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه هذا العنصر بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة ككل.

وفيما يلي عرض للاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة حسب المحاور التي تتكون منها:

المحور الأول : الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول والمتعلقة بتوفر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي.

أ- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (أ) والمتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

ويبين الجدول رقم (4-3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (أ) المتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية والدرجة الكلية.

الجدول رقم (4-3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (أ)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام	.432	.000
2	تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	.610	.000
3	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني	.520	.000
4	تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة	.537	.000
5	تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة	.482	.000
6	تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة	.681	.000
7	تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة	.682	.000
8	ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية	.491	.000
9	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	.523	.000
10	تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية	.456	.000
11	تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي	.501	.000
12	تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	.587	.000
13	يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين	.565	.000
14	يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	.599	.000
15	يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم الدولية	.628	.000
16	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	.699	.000
17	يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يضمن توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها	.602	.000

يتضح من الجدول رقم (4-3) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (أ) والدرجة الكلية للمحور دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول (أ) صادقة لما وضعت لقياسه.

ب - الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول (ب) والمتعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

ويبين الجدول رقم (4-4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (ب) المتعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية والدرجة الكلية.

الجدول رقم (4-4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (ب)

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	.691	.000
2	تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	.715	.000
3	يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة إلمام بمعايير المحاسبة الدولية	.783	.000
4	يقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	.678	.000
5	يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر	.655	.000
6	يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	.619	.000
7	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	.703	.000
8	المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	.609	.000
9	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	.623	.000

يتضح من الجدول رقم (4-4) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (ب) والدرجة الكلية للمحور دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول (ب) صادقة لما وضعت لقياسه.

المحور الثاني : الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني والمتعلقة بادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

يبين الجدول رقم (4-5) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني والمتعلقة بادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

الجدول رقم (4-5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	.685	.000
2	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية	.671	.000
3	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	.715	.000
4	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية	.708	.000
5	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئِية عالية	.682	.000
6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم	.706	.000
7	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	.789	.000
8	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على إصدار معايير محاسبية محلية	.662	.000
9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	.775	.000
10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية	.704	.000
11	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي	.734	.000

يتضح من الجدول (4-5) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني (ب) صادقة لما وضعت لقياسه.

المحور الثالث : الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث والمتعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

يبين الجدول رقم (4-6) الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث والمتعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

الجدول رقم (4-6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني	.498	.000
2	نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة	.653	.000
3	نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية	.641	.000
4	عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية	.656	.000
5	ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة	.649	.000
6	ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	.722	.000
7	ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	.652	.000
8	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية	.562	.000
9	اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع معايير المحاسبة الدولية والبيئة الليبية	.471	.000
10	عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد	.567	.000
11	حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	.665	.000
12	نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار أجنبية	.713	.000
13	قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة	.584	.000

يتضح من الجدول رقم (4-6) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

2 – الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

الجدول رقم (4-7) معامل الارتباط بين بين كل درجة من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور	العنوان	معامل سيبرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (sig)
الأول	امتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات كفء يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	.735	.000
	امتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	.720	.000
الثاني	ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	.708	.000
الثالث	وجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	.421	.000

يتضح من الجدول رقم (4-7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$، وبذلك تعتبر جميع محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

2.6.2.4- ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة، أن تعطي نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة في نفس الظروف والشروط، (الجرجاوي، 2010، ص 97)، أي: الاستقرار في نتائج الاستبانة، وتم التأكد من ثباتها باستخدام اختبار ألفا كرونباخ Cronbach`s Alpha، والجدول رقم (4-9) يبين اختبار ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

الجدول (4-8) معامل الثبات (اختبار ألفا كرونباخ)

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	امتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات كفء يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	17	0.856
	امتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	9	0.737

تابع الجدول (4-8) معامل الثبات (اختبار ألفا كرونباخ)

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الثاني	إدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	11	0.871
الثالث	وجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	13	0.957
جميع الفقرات		50	0.882

من خلال الجدول رقم (4-8) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور، حيث تتراوح بين (0.737 و 0.957)، بينما بلغت لجميع محاور الاستبانة (0.882)، وهذا يدل على أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا، وأن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي تم التأكد من صدق الاستبانة وثباتها، مما يجعلها صالحة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

3.4- المعالجة الإحصائية المستخدمة للبيانات

بعد تصميم الاستبانة واختبارها ثُم توزيعها، تم معالجتها بعد استلامها من أفراد عينة الدراسة، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، وعرض خصائص عينة الدراسة، والقيام بتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

1.3.4- تفريغ البيانات

1.1.3.4- الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الاستبانة

تم تفريغ البيانات المجمعة وجدولتها ليسهل التعامل معها باستخدام الحاسوب، كما تم تحليل بيانات الاستبانة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Science (SPSS)، لتسهيل عملية الملاحظة، وللتمكن من إجراء التحليل الجيد للبيانات المُجمَّعة، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية، التي يمكن ذكرها كما يلي:

1- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages) للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه فقرات المحاور الرئيسة التي تضمنتها الاستبانة.

2- المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة عن كل فقرة، وتم اعتماد المتوسط الحسابي في هذه الدراسة كمعيار لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات أفراد العينة، وذلك من خلال ترتيب العبارات وفقا لأعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي.

4- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach`s Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

5- معامل ارتباط الرتب سبيرمان (Sperman Correlation Coefficient) لقياس صدق الفقرات، ويستخدم هذا الاختبار لقياس درجة الارتباط الذي يقوم على دراسة العلاقة بين المتغيرين، وأُسْتَخْدم في هذه الدراسة لقياس الاتساق الداخلي، والصدق البنائي للاستبانة.

6- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة دلالة الفروق بين وسيط الفقرة والوسيط المحايد

2.1.3.4- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الأولية

1- **الوظيفة الحالية:** يبين الجدول رقم (4-9) والشكل رقم (4-1) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (4-9) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

التخصص	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	14	%15.4
محاسب	61	%67
مراجع داخلي	15	%16.5
أخرى	1	%1.1
المجموع	91	%100

الشكل رقم (4-1) تمثيل عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

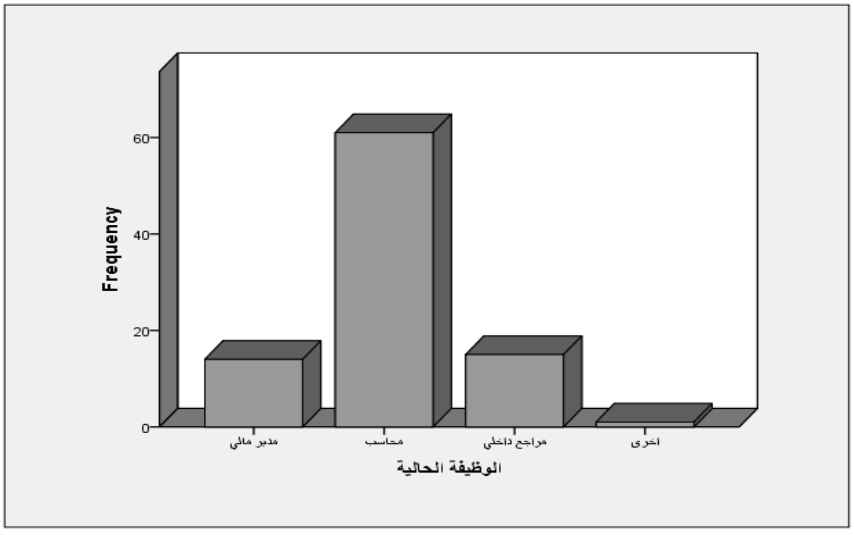

يتضح من الجدول رقم (4-9)، والشكل (4-1)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية أن نسبة الوظيفة كمدير مالي بلغت (15.4%)، من حجم عينة الدراسة، في حين أن ما نسبته (67%)، قد تحصلت عليها وظيفة المحاسب، وهى النسبة الأعلى، أما المراجع الداخلي فقد كانت نسبته (16.5%)، وقد بلغت النسبة الأقل (1.1%)، للوظائف الأخرى، وهذا يعني أن العينة المستهدفة هم من العناصر المتخصصة القادرة على الإجابة عن أسئلة الدراسة.

2- **المؤهل العلمي:** يبين الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (4-10) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	10	%11
بكالوريوس	59	%64.8
ماجستير	9	%9.9
أخرى	13	%14.3
المجموع	91	%100

الشكل رقم (4-2) تمثيل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

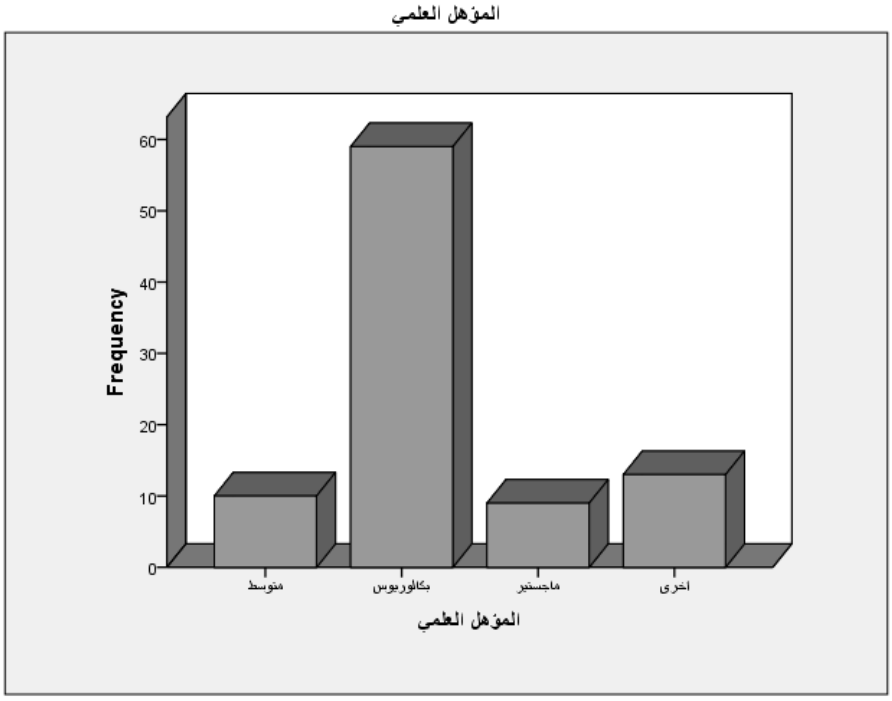

يتضح من الجدول رقم (4-10)، والشكل (4-2)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي أن ما نسبته (11%)، كان لحملة المؤهل العلمي الدبلوم المتوسط وهى أقل نسبة،

أما المؤهل العلمي بكالوريوس فكانت نسبته (64.8%)، وهي تمثل النسبة الأعلى، وهذا يعني أن معظم أفراد العينة مؤهلون تأهيلا أكاديميا ملائما يمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبانة بشكل علمي، وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي الماجستير فقد بلغت (9.9%)، وبلغت نسبة المؤهلات الأخرى (14.3%).

3- **التخصص العلمي:** يبين الجدول رقم (4-11) والشكل رقم (4-3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الجدول رقم (4-11) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	71	%78
اقتصاد	6	%7
تمويل ومصارف	4	%4
إدارة أعمال	10	%11
أخرى	0	%0
المجموع	91	%100

الشكل رقم (4-3) تمثيل عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

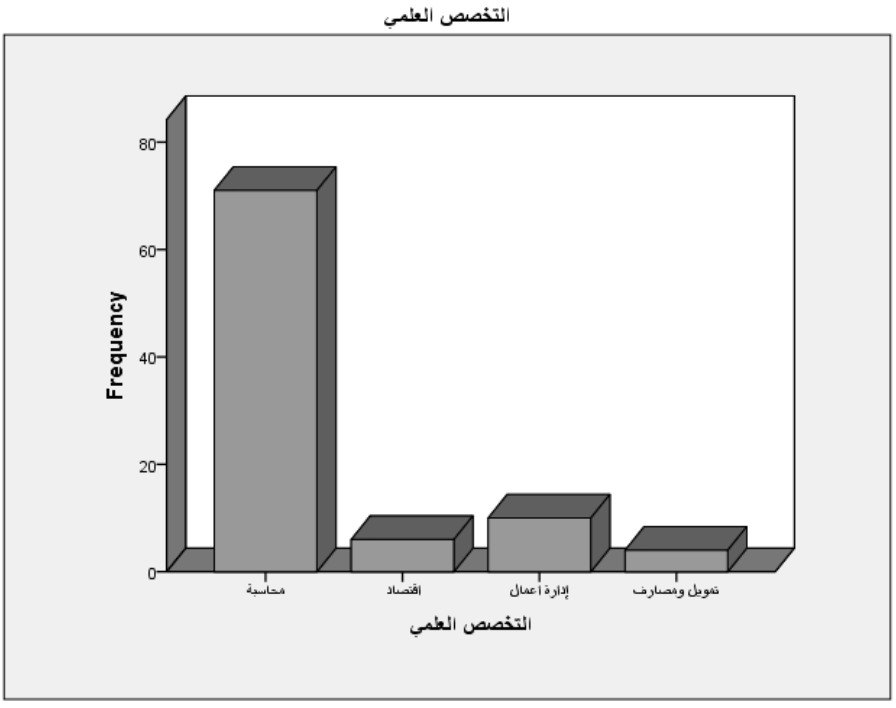

يتضح من الجدول رقم (4-11)، والشكل رقم (4-3)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي أن نسبة التخصص محاسبة بلغت (78%)، من حجم عينة الدراسة، وهى النسبة الأعلى، في حين أن ما نسبته (7%)، قد تحصل عليها تخصص اقتصاد، أما تخصص إدارة

الأعمال فقد كانت نسبته (11%)، وقد بلغت النسبة الأقل (4%) لتخصص التمويل والمصارف، ويتضح من الجدول أن معظم أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة، وهذا يعد مؤشرا جيدا لقدرتهم على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عنها بشكل علمي.

4- **الخبرة العملية:** يبين الجدول رقم (4-12) والشكل رقم (4-4) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الجدول رقم (4-12) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

مدة الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	28	%30.7
من 5 سنوات إلي أقل من 10 سنوات	24	%26.4
من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة	14	%15.4
أكثر من 15 سنة	23	%25.3
غير مذكورة	2	%2.2
المجموع	91	%100

الشكل رقم (4-4) تمثيل عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

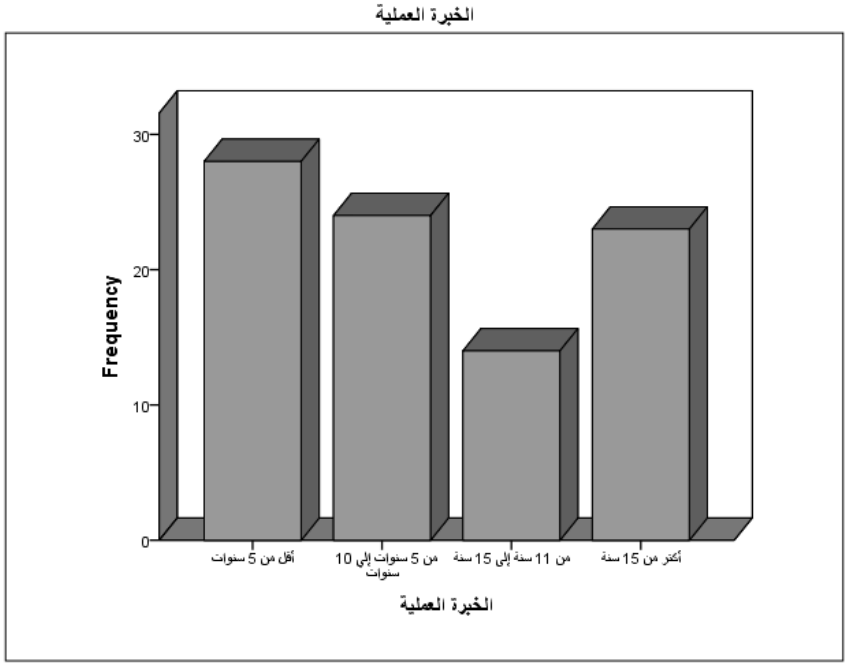

يتضح من الجدول رقم (4-12)، والشكل رقم (4-4)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة أن سنوات العمل أقل من (5) سنوات بلغت نسبة (30.7%)، ومن (5) إلى أقل من (10) سنوات قد تحصلت على ما نسبته (26.4%)، في حين بلغت نسبة الخبرة العملية من (10) إلى أقل

من (15) سنة (15.3%)، وأما ما نسبته (25.3%) فكانت لمدة الخبرة الأكثر من (15) سنة، ويشير ذلك أن أفراد العينة لديهم خبرات كافية تؤهلهم لفهم أسئلة الدارسة والإجابة عنها.

5- **عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية:** يبين الجـــدول رقم (4-13) والشكل رقم (4-5) توزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية

الجدول رقم (4-13) توزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية

المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية	العدد	النسبة المئوية
نعم	21	%23.1
لا	70	%76.9
المجموع	91	%100

الشكل رقم (4-5) تمثيل عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية

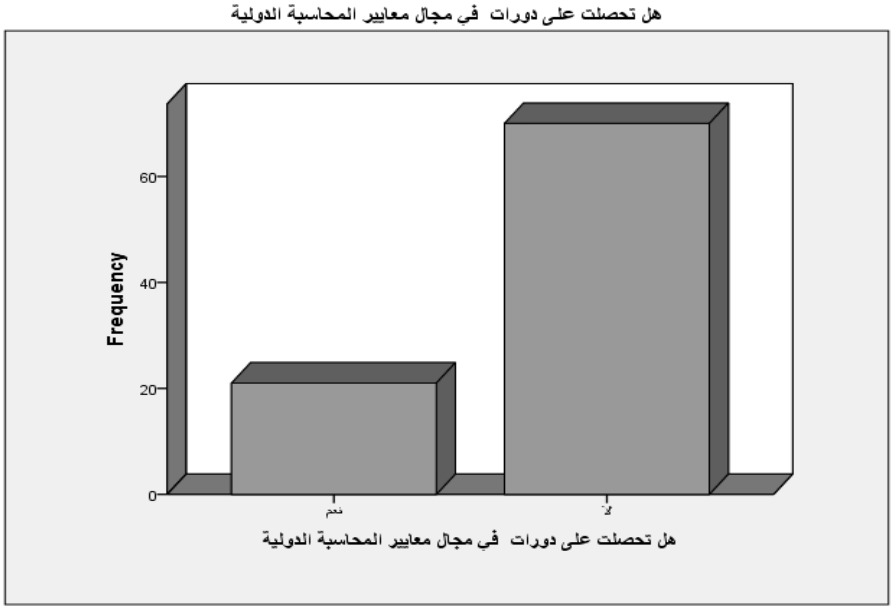

يتضح من الجدول رقم (4-13)، والشكل رقم (4-5)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين غير المتحصلين على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية أن نسبة المتحصلين على الدورات قد بلغت (23.1%)، في حين كانت النسبة الأكبر لغير المتحصلين على

هذه الدورات بمعدل (76.9%) ويعزى عدم الاهتمام بدورات معايير المحاسبة الدولية إلى عدم وجود قانون يلزم الشركات الليبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

6- عدد المتحصل وغير المتحصلين على دورات على في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية: يبين الجدول رقم (4-14) والشكل رقم (4-6) توزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

الجدول رقم (4-14) توزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	العدد	النسبة المئوية
نعم	9	%9.9
لا	82	%90.1
المجموع	91	%100

الشكل رقم (4-6) تمثيل عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

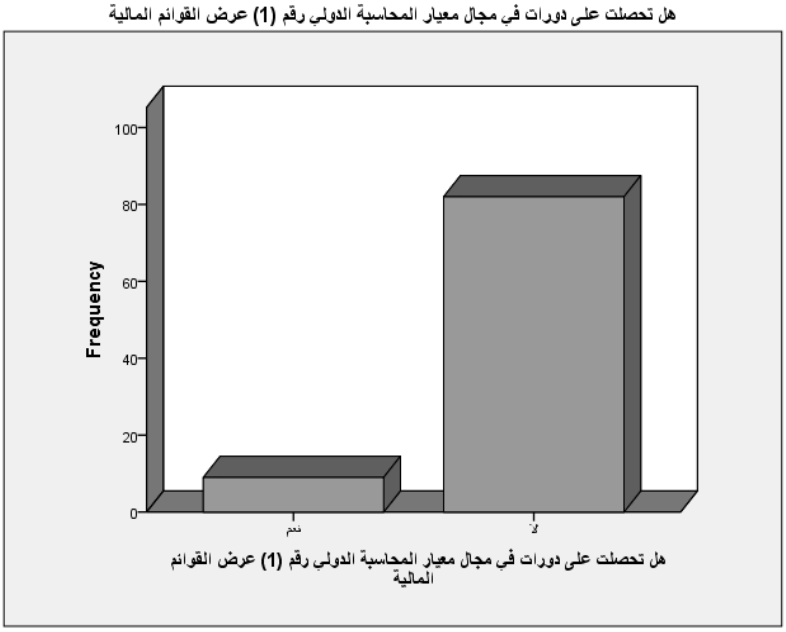

يتضح من الجدول رقم (4-14)، والشكل رقم (4-6)، والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب عدد المتحصلين وغير المتحصلين على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية أن نسبة المتحصلين على الدورات قد بلغت (9.9%)، في حين كانت النسبة الأكبر لغير المتحصلين على هذه الدورات بمعدل (90.1%).

2.3.4- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها

1.2.3.4- تحليل البيانات

تناول هذا القسم تحليلا للبيانات التي جُمِعت من مفردات العينة، وذلك باستخدام اختبار الإشارة (Sign Test)، ويستخدم هذا الاختبار لاختبار فرضية تتعلق بمساواة متوسط متغير يساوي قيمة ثابتة، حيث تم اختبار الفرضيات من خلال اختبار متوسط درجة الموافقة ومدى مساواته لدرجة الحياد وذلك باستخدام الفرضيات الإحصائية الآتية:

فرضية الدراسة: وسيط درجة الموافقة يساوي درجة الحياد حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: وسيط درجة الموافقة لا يساوي درجة الحياد.

فإذا كان مستوى الدلالة (p-value) أكبر من (0.05)، فهذا يدل على قبول فرضية الدراسة، وفي هذه الحالة لا يختلف الوسيط المحسوب من البيانات الخاصة بآراء أفراد عينة الدراسة جوهريا عن درجة الحياد، أما إذا كان مستوى الدلالة (p-value) أصغر من أو يساوي (0.05)، فهذا يدل على رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن الوسيط المحسوب من البيانات الخاصة بآراء أفراد عينة الدراسة يختلف جوهريا عن درجة الحياد.

1- تحليل فقرات المحور الأول المتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية:

تم تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الأول باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لمعرفة درجة الموافقة وكانت كما يلي:

أ- تحليل فقرات المحور الأول (أ) المتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

الجدول رقم (4-15) تحليل فقرات المحور الأول (أ) المتعلقة بامتلاك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام	4.4286	.58009	1	موافق بشدة
2	تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	3.9560	.64828	5	موافق
3	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني	3.9890	.91280	4	موافق
4	تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة	4.4286	.68545	3	موافق بشدة
5	تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة	4.2967	.75269	2	موافق
6	تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة	3.9890	.82320	4	موافق
7	تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة	3.7033	.88813	9	موافق
8	ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية	3.8889	.71019	6	موافق
9	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	3.7802	.74240	8	موافق
10	تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية	3.8667	.78182	7	موافق
11	تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي	3.6593	.83293	11	موافق
12	تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	3.6374	.73811	12	موافق
13	يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين	3.6813	.90528	10	موافق
14	يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	3.5714	.88372	15	موافق
15	يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	3.5934	.90650	14	موافق
16	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	3.6264	.85177	13	موافق
17	يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يضمن توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها	3.9231	.84631	4	موافق

يتضح من الجدول رقم (4-15) ما يلي:

- الفقرة رقم (1)، والتي تنص على "تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام" احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.428)، وهذا يعني أن أفراد العينة موافقون بشدة

على هذه الفقرة، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك التزام من قبل الشركات بإعداد القوائم المالية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012).

- الفقرة رقم (4)، والتي تنص على "تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية السنة " احتلت المرتبة الأولى مكررا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.428)، وهذا يعني أن أفراد العينة موافقون بشدة على هذه الفقرة، ويمكن تفسير ذلك بأن قائمة المركز المالي تعتبر من أهم القوائم المالية وأقدمها في النظام المحاسبي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبايجي، 2014)، (المجربي، 2012)، (الطميزي، 2011)، (الحواتمة،2010)، (حميدان، 2010)، (محسن،2010)، (عاشور، 2008)، (الماقوري، 2006)، (شقلوف،2002).
- الفقرة رقم (5)، والتي تنص على "تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة" احتلت المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.297)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون بشدة على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبايجي، 2014)، (المجربي، 2012)، (الطميزي، 2011)، (الحواتمة،2010)، (حميدان، 2010)، (محسن،2010)، (عاشور، 2008)، (الماقوري، 2006)، (شقلوف،2002).
- الفقرة رقم (3) والتي تنص على "يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني" احتلت المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.989)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (6)، والتي تنص على "تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة" احتلت المرتبة الثالثة مكررا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.989) وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبايجي، 2014)، (المجربي، 2012)، (الطميزي، 2011)، (الحواتمة، 2010)، (محسن، 2010)، (عاشور، 2008)، (شقلوف، 2002).
- الفقرة رقم (2)، والتي تنص على "تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية" احتلت المرتبة الرابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.965)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012).
- الفقرة رقم (17)، والتي تنص على "يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يوفر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها" احتلت المرتبة الخامسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.681)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.

- الفقرة رقم (8) والتي تنص على "ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية" احتلت المرتبة السادسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.888)، وهذا يعني أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، ويمكن تفسير ذلك بأنه هناك اهتمام من الشركات بالإيضاحات والتفسيرات مما يجعل القوائم المالية تمتاز بالمصداقية والشفافية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبايجي، 2014)، (المجربي، 2012)، (الطميزي، 2011)، (الحواتمة، 2010)، (محسن، 2010)، (عاشور، 2008)، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (حميدان، 2010).
- الفقرة رقم (10)، والتي تنص على "تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية" احتلت المرتبة السابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.867)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حميدان، 2010).
- الفقرة رقم (9)، والتي تنص على "تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري" احتلت المرتبة الثامنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.780)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (7)، والتي تنص على "تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة" احتلت المرتبة التاسعة، حيث بلغ المتوسط لها (3.703)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبايجي، 2014)، (المجربي، 2012)، (الطميزي، 2011)، (الحواتمة، 2010)، (محسن، 2010)، (عاشور، 2008)، وتتعارض مع دراسة كل من (حميدان، 2010)، (شقلوف، 2002).
- الفقرة رقم (13)، والتي تنص على "يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين" احتلت المرتبة العاشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.681)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012).
- الفقرة رقم (11)، "تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي" احتلت المرتبة الحادية عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.659)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حميدان، 2010).
- الفقرة رقم (12)، والتي تنص على "تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية" احتلت المرتبة الثانية عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.637)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة كل من (حميدان، 2010)، (عاشور، 2008)، (خليفة، 2007)، (شقلوف، 2002).

- الفقرة رقم (16)، "يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية" احتلت المرتبة الثالثة عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.626)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (15)، "يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية" احتلت المرتبة الرابعة عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.594)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (14)، "يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية" احتلت المرتبة الخامسة عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.571)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.

ب- تحليل فقرات المحور الأول (ب) المتعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

الجدول رقم (4-16) تحليل فقرات المحور الأول (ب) المتعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	3.7692	.85735	2	موافق
2	تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	3.6923	.91521	3	موافق
3	يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بمعايير المحاسبة الدولية	3.5934	.88164	5	موافق
4	يقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	3.6923	.89060	3	موافق
5	يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر	3.5604	.77759	6	موافق
6	يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	3.9011	.73113	1	موافق
7	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	3.6333	.81351	4	موافق

تابع الجدول رقم (4-16) تحليل فقرات المحور الأول (ب)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
8	المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	3.5495	.89770	7	موافق
9	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	3.5165	.91120	8	موافق

ويتضح من الجدول رقم (4-16) ما يلي:

- الفقرة رقم (6)، والتي تنص على "يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية" احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.901)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (1)، والتي تنص على "يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم" احتلت المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.769)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (2)، والتي تنص على "تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم" احتلت المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.692)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (4)، والتي تنص على "يقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة" احتلت المرتبة الثالثة مكررا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.692)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (7)، والتي تنص على "يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية" احتلت المتربة الرابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.633)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (3)، والتي تنص على "يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بمعايير المحاسبة الدولية" احتلت المرتبة الخامسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.593)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (5)، والتي تنص على "يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر" احتلت المرتبة

السادسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.560)، وهذا يعنى أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.

- الفقرة رقم (8)، والتي تنص على "المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي" احتلت المرتبة السابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.549)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (9) والتي تنص على "يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة" احتلت المرتبة الثامنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.516) وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.

2- تحليل فقرات المحور الثاني المتعلقة بإدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

تم تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الثاني باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لمعرفة درجة الموافقة وكانت كما يلي:

الجدول رقم (4-17) تحليل فقرات المحور الثاني المتعلقة بإدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	3.7692	.71611	6	موافق
2	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية	3.7802	.77175	5	موافق
3	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	3.8901	.78103	2	موافق
4	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية	3.9011	.76092	1	موافق
5	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئِية عالية	3.7253	.70025	7	موافق
6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم	3.7802	.71184	5	موافق
7	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	3.8242	.75415	4	موافق
8	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على اصدار معايير محاسبية محلية	3.6264	.72493	9	موافق

تابع الجدول رقم (4-17) تحليل فقرات المحور الثاني

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	3.8462	.80171	3	موافق
10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية	3.7692	.76124	6	موافق
11	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي	3.6484	.73596	8	موافق

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-17)

- الفقرة رقم (4)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية" احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.901)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (3)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية" احتلت المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.890)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (أبوزيد، 2010)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (9)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا" احتلت المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.846)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (7)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية" احتلت المرتبة الرابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.824)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (أبوزيد، 2010)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (2)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية" احتلت المرتبة الخامسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.780)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (عاشور، 2008).

- الفقرة رقم (6)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم" احتلت المرتبة الخامسة مكررا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.780)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة" احتلت المرتبة السادسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.769)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (أبوزيد، 2010)، (محسن، 2008)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (10)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية" احتلت المرتبة السادسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.769)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (أبوزيد، 2010)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (5)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئِية عالية" احتلت المرتبة السابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.725)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (11)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي" احتلت المرتبة الثامنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.648)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (أبوزيد، 2010)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (8)، والتي تنص على "تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على إصدار معايير محاسبية محلية" احتلت المرتبة التاسعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.626)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (أبوزيد،).

3- تحليل فقرات المحور الثالث المتعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

تم تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الثالث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لمعرفة درجة الموافقة وكانت كما يلي:

الجدول رقم (4-18) تحليل فقرات المحور الثالث المتعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني.	3.0562	1.1909	13	محايد
2	نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة	3.1868	.97653	12	محايد
3	نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية	3.5495	.98052	6	موافق
4	عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	3.3846	.96343	10	محايد
5	ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة	3.2527	1.09131	11	محايد
6	ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	3.5165	1.02592	8	موافق
7	ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	3.5333	.93856	7	موافق
8	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية	3.4835	.76540	9	موافق
9	اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية	3.6813	.75835	4	موافق
10	عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد	4.1099	.88758	1	موافق
11	حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	3.8791	.85421	2	موافق
12	نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار أجنبية	3.8681	.94527	3	موافق
13	قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة	3.5714	1.04502	5	موافق

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-18) ما يلي:

- الفقرة رقم (10)، والتي تنص على "عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد" احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.110)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، ويمكن تفسير ذلك بأن الوضع السياسي والاقتصادي والأمني غير المستقر للبلاد يمثل أهم معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (المجربي، 2012)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (11)، والتي تنص على "حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له" احتلت المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.879)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012)، وتتعارض مع دراسة (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (12)، والتي تنص على "نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار أجنبية" احتلت المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.868)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012).
- الفقرة رقم (9) والتي تنص على "اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية" احتلت المرتبة الرابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.681)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (صبايحي، 2011)، (أبوزيد، 2010)، (محسن، 2008)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (13)، والتي تنص على "قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة" احتلت المرتبة الخامسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.571)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012).
- الفقرة رقم (3)، والتي تنص على "نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية" احتلت المرتبة السادسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.549)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجربي، 2012).
- الفقرة رقم (7)، والتي تنص على "ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا " احتلت المرتبة السابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.533)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (المجربي، 2012)، (عاشور، 2008).

- الفقرة رقم (6)، والتي تنص على "ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية" احتلت المرتبة الثامنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.517)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (المجربي، 2012)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (8)، والتي تنص على "صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية" احتلت المرتبة التاسعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.483)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (4)، والتي تنص على "عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية" احتلت المرتبة العاشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.385)، وهذا يعنى أن آراء أفراد العينة كانت محايدة مع هذه الفقرة، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة كل من (محسن، 2008)، (عاشور، 2008).
- الفقرة رقم (5)، والتي تنص على "ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة" احتلت المرتبة الحادية عشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.253)، وهذا يعنى أن آراء أفراد العينة كانت محايدة مع هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (2)، والتي تنص على "نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخلين العاملين بالشركة "احتلت المرتبة الثانية عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.186)، وهذا يعنى أن آراء أفراد العينة كانت محايدة مع هذه الفقرة.
- الفقرة رقم (1)، والتي تنص على "لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني" احتلت المرتبة الثالثة عشرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.056)، وهذا يعنى أن آراء أفراد العينة كانت محايدة مع هذه الفقرة، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الليبية لديها نظام معلومات محاسبية يتميز بالتقنية الحديثة، وتتوفر لديها الإدارة الإلكترونية، إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب من وجهة نظر عينة الدراسة.

- **4- تحليل جميع محاور الاستبانة المتعلقة بإمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة بسوق المال الليبي، لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية:**

تم تحليل جميع محاور الاستبانة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لمعرفة درجة الموافقة وكانت كما يلي:

الجدول رقم (4-19) تحليل جميع محاور الاستبانة المتعلقة بإمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة بسوق المال الليبي، لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

رقم المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
الأول (أ)	امتلاك الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي نظام معلومات محاسبية كفء ا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.	3.8832	.44997	1	موافق
الأول (ب)	امتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.	3.6563	.57622	3	موافق
الثاني	إدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.	3.7782	.53271	2	موافق
الثالث	وجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.	3.5447	.59132	4	موافق
	الاتجاه العام	3.7156	.34288		موافق

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-19) ما يلي:

- المحور الأول (أ)، والذي ينص على "امتلاك الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية احتل المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.883)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- المحور الثاني، والذي ينص على "إدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

عرض القوائم المالية" احتل المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.778)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة،

- المحور الأول (ب)، والذي ينص على "امتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم الماليــة" احتل المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.656)، وهذا يعنى أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.
- المحور الثالث، والذي ينص على "وجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية" احتل المرتبة الرابعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.545)، وهذا يعني أن أفراد العينة موافقون على هذه الفقرة.

2.2.3.4- اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها

الفرضية الرئيسة الأولى:

تنص الفرضية على أنه "لا تتوفر لدى الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية"، وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان:

الفرضية الفرعية الأولي: "لا تمتلك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية"

تمت دراسة هذه الفرضية وكانت النتائج كما بالجدول الآتي:

الجدول رقم (4-20) نتائج اختبار فقرات الفرضية الفرعية الأولى

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام	4.429	0.000	1	الموافقة
توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	3.956	0.000	5	الموافقة
يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني	3.989	0.000	4	الموافقة
تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في نهاية السنة	4.429	0.000	3	الموافقة
تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة	4.297	0.000	2	الموافقة
تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة	3.989	0.000	4	الموافقة
تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة	3.703	0.000	9	الموافقة
ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية	3.889	0.000	6	الموافقة
تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	3.780	0.000	8	الموافقة
تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية	3.867	0.000	7	الموافقة
تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي	3.659	0.000	11	الموافقة
تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	3.637	0.000	12	الموافقة
يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لجميع العاملين	3.681	0.000	10	الموافقة
يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	3.571	0.000	15	الموافقة
يوجد لدى إدارة الشركة كادر محاسبي مؤهل يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	3.593	0.000	14	الموافقة

تابع الجدول رقم (4-20) نتائج اختبار فقرات الفرضية الفرعية الأولى

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية	3.626	0.000	13	الموافقة
يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يضمن توفير معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها	3.923	0.000	4	الموافقة
الاتجاه العام	3.883	0.000		الموافقة

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد P-value لكل العبارات أقل من (0.05)، وهذه القيمة دالة إحصائيا، وبالنظر إلى الوسط والاتجاه العام للعبارات نجد أن هناك موافقة على هذه العبارات في مجتمع الدراسة، ونجد أن أكثر العبارات موافقةً هي العبارة (تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام)، وأقلها موافقةً هي العبارة (يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية).

وحيث إن مستوى المعنوية المشاهد لهذه الفرضية أقل من (0.05) فهذا يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "تمتلك الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1)عرض القوائم المالية".

الفرضية الفرعية الثانية: "امتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية"

تمت دراسة هذه الفرضية وكانت النتائج كما بالجدول الآتي:

الجدول رقم (4-21) نتائج اختبار فقرات الفرضية الفرعية الثانية

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	3.769	0.000	2	الموافقة
تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	3.692	0.000	3	الموافقة
يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة إلمام بمعايير المحاسبة الدولية	3.593	0.000	5	الموافقة
يقوم المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	3.692	0.000	3	الموافقة
يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملين بالشركة المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر	3.560	0.000	6	الموافقة
يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من محاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	3.901	0.000	1	الموافقة
يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	3.633	0.000	4	الموافقة
المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	3.550	0.000	7	الموافقة
يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة في الندوات والمؤتمرات المهنية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	3.517	0.000	8	الموافقة
الاتجاه العام	3.656	0.000		الموافقة

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد P-value لكل العبارات أقل من (0.05)، وهذه القيمة دالة إحصائيا، وبالنظر إلى الوسط والاتجاه العام للعبارات نجد أن هناك موافقة على هذه العبارات في مجتمع الدراسة، ونجد أن أكثر العبارات موافقةً هي العبارة (يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية)، وأقلها موافقةً هي العبارة (يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة).

وحيث إن مستوى المعنوية المشاهد لهذه الفرضية أقل من (0.05)، فهذا يعني رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية".

مما سبق ومن خلال اختبار صحة الفرضيتين الفرعتين، يمكن القول برفض الفرضية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "تتوفر لدى الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية"

الفرضية الرئيسة الثانية:

تنص الفرضية على أنه "لا يدرك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقـم (1) عرض القوائم المالية".

لاختبار هذه الفرضية تم دراستها بشكل مفصل، وكانت النتائج كما بالجدول الآتي:

الجدول رقم (4-22) نتائج اختبار فقرات الفرضية الرئيسة الثانية

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
يساعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	3.769	0.000	6	الموافقة

تابع الجدول رقم (4-22) نتائج اختبار فقرات الفرضية الرئيسة الثانية

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية	3.780	0.000	5	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	3.890	0.000	2	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يوفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية	3.901	0.000	1	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئِية عالية	3.725	0.000	7	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم	3.780	0.000	5	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	3.824	0.000	4	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على إصدار معايير محاسبية محلية	3.626	0.000	9	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	3.846	0.000	3	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية	3.769	0.000	6	الموافقة
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي	3.648	0.000	8	الموافقة
الاتجاه العام	3.778			الموافقة

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد P-value لكل العبارات أقل من (0.05)، وهذه القيمة دالة إحصائيا، وبالنظر إلى الوسط والاتجاه العام للعبارات نجد أن هناك موافقة على هذه العبارات في مجتمع الدراسة، ونجد أن أكثر العبارات موافقةً هي (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات

المحاسبية) وأقلها موافقةً هي العبارة (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على إصدار معايير محاسبية محلية).

وحيث إن مستوى المعنوية المشاهد لهذه الفرضية أقل من (0.05) فهذا يعني رفض الفرضية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "يدرك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

الفرضية الرئيسة الثالثة:

تنص الفرضية على أنه "لا توجد معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية"

لاختبار هذه الفرضية تم دراستها بشكل مفصل، وكانت النتائج كما بالجدول الآتي:

الجدول رقم (4-23) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني	3.056	0.716	13	الرفض
نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة	3.187	0.215	12	الرفض
نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة بمعايير المحاسبة الدولية	3.550	0.000	6	الموافقة
عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية	3.385	0.000	10	الموافقة
ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة	3.253	0.000	11	الموافقة
ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	3.517	0.000	8	الموافقة
ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	3.533	0.000	7	الموافقة

تابع الجدول رقم (4-23) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة

العبارة	المتوسط الحسابي Mean	مستوى المعنوية المشاهد p-value	الرتبة	الاتجاه العام
صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية	3.484	0.000	9	الموافقة
اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية	3.681	0.000	4	الموافقة
عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد	4.110	0.000	1	الموافقة
حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	3.879	0.000	2	الموافقة
نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار أجنبية	3.868	0.000	3	الموافقة
قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة	3.571	0.000	5	الموافقة
الاتجاه العام	3.544			الموافقة

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى المعنوية المشاهد P-value لكل العبارات أقل من (0.05)، وهذه القيمة دالة إحصائيا، وبالنظر إلى الوسط والاتجاه العام للعبارات نجد أن هناك موافقة حول هذه العبارات في مجتمع الدراسة باستثناء الفقرة الأولى، والتي تنص على "لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني"، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد لها (0.716)، أي أنه أكبر من (0.05)، والفقرة الثانية والتي تنص على "نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين وللمحاسبين والمراجعين بالشركة"، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد لها (0.215)، أي أنه أكبر من (0.05)، وهذا يعني وجود نظام محاسبي إلكتروني بالشركة، ولا يوجد نقص في الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين وللمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة.

وحيث إن مستوى المعنوية المشاهد لهذه الفرضية أقل من (0.05) فهذا يعني رفض الفرضية الرئيسة الثالثة وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "توجد معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية وأهم هذه المعوقات بالترتيب الآتي:

1- عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.

2- حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له.

3- نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار أجنبية.

4- اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية.

5- قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة.

6- نقص الدورات المتخصصة للمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية.

7- ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا.

8- ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

9- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.

10- عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

11- ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة.

وللإجابة عن التساؤل الرئيس لهذه الدراسة، والذي ينص على **"هل يمكن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي"؟**، وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج والمتمثلة في توفر متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بهذه الشركات، وإدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بها لأهمية هذا المعيار، ووجود معوقات وتحديات تحد من قدرة هذه الشركات على تطبيق المعيار، إلا أنها لا تمنع تطبيقه، حيث إنها تمتلك نظام محاسبي إلكتروني، يمكنها من تطبيق المعيار، كما أن المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين يمتلكون الكفاءة والخبرة المهنية، فإنه يمكن القول: **إنه يمكن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي.**

4.4- النتائج والتوصيات

1.4.4- النتائــج

في ضوء الهدف الرئيس للدراسة والمتمثل في التعرف على إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وبناء على تحليل الاستبانات واختبار الفرضيات يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

1. يتوفر لدى الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يمكنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.
2. تتوفر لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.
3. يدرك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون العاملون بالشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.
4. توجد معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، على تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، وهذه المعوقات حسب أهميتها النسبية كما يلي:-

أ- عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.

ب- حداثة سوق المال الليبي، ونقص حجم التداول به، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له.

ج- نوع الاقتصاد المغلق في الدولة، وعدم وجود شركات استثمار أجنبية.

د- اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع معايير المحاسبة الدولية والبيئة الليبية.

ه- قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة.

و- نقص الدورات المتخصصة للمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية.

ز- ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا.

ح- ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

ط- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية.

ي- عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ك- ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة.

2.4.4- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1. العمل على إنشاء جهة تشريع محاسبي متخصصة في ليبيا.
2. العمل على سن قانون يلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.
3. زيادة الاهتمام بورش العمل والدورات التدريبية لمعدي القوائم المالية.
4. تضمين الخطط الدراسية لأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية تطبيقات معايير المحاسبة الدولية كمواد أساسية وإدراج بنودها كجزء مكمل لمواد المحاسبة .
5. الاستفادة من خبرات الدول العربية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، كدولة مصر والمملكة العربية السعودية حيث إن لها معايير وطنية تتفق والبيئة الإقليمية لها، وذلك لإصدار معايير وطنية تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لليبيا .
6. استكمالا لهذه الدراسة تقترح الباحثة بأن تكون هناك دراسات مستقبلية تتطرق إلى جزئيات لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية، منها ما يلي:

أ- أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (1) على جودة العرض والإفصاح في القوائم المالية.

ب- أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (1) على جودة المعلومات المحاسبية.

ج- أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (1) على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية.

د- أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (1) على كفاءة سوق المال الليبي.

قائمة المراجع

المراجع

أولا: القرآن الكريم براوية قالون عن نافع

ثانيا: الكتب

1- أبو زيد، محمد المبروك، (2005) **"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"**، ط (1)، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

2- أبو نصار، محمد وجمعة حميدات، (2014)، **"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والتطبيقية)"**، ط (3)، منشورات المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

3- الجرجاوي، زياد بن محمود، (2010)، **"القواعد المهنية التربوية لبناء الاستبيان"**، ط (2)، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين.

4- الشيرازي، عباس مهدي، (1991)، **"نظرية المحاسبة"**، ط (2)، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

5- المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، (2006) **"المعايير الدولية لإعداد التقارير"**، ط (1)، منشورات المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عمان، الأردن.

6- حميدات، جمعة وحسام خداش، (2013)، **"منهاج محاسب عربي قانوني معتمد"**، ط (1)، منشورات المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

7- حنان، رضوان حلوة، (2013) **"مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية"**، ط (3)، دار وائل للنشر، القاهرة، مصر.

8- مطر، محمد ومحمد موسى، (2008) **"التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح"**، ط (2)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

ثالثا: المجلات العلمية

1- الخطيب، خالد، (2002)، **"الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد (18)، العدد (2)، ص ص 143-183.

2- الراشد، وائل إبراهيم، (2006)، **"ملامح الإفصاح المحاسبي بالكويت"**، مجلة المحاسبون، المجلد (12)، العدد (33)، ص ص 26-33.

3- المشاط، عادل عبدالحميد، أبوزيد، سناء ضو، (2014)، **"موقف المحاسبين الليبيين حول مدى ملاءمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية"**، المجلة الجامعة، المجلد (4)، العدد (2)، ص ص 185-220.

4- المهندي، محمد عبدالله، وصيام، وليد زكريا (2007)، **"أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (18)، العدد (2)، ص ص 258-285.

5- حميدي، زينب عباس، (2009)، **"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب- دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (75)، جامعة المستنصرية، العراق، ص ص 37-54.

6- زيود، لطيف، وقطيم، حسام، وأحمد، نغم، ومكية، فؤاد (2007)، **"دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد (9)، العدد (1) ص ص 206- 228.

7 - AL-shayeb, Abdulrahman, M., (2003), " **Financial Reporting in The United of Arab Emirates** ", Arab Journal Administrative Sciences, Vol.(10). No. (1). pp (109-125).

8 - Daske, Holger. & Gebhardt, (2006) **"International Financial Reporting Standards and Experts, Perceptions of Disclosure Quality",** Accounting Foundation, The University of Sydney, Vol.(42). pp (461-498).

9- Tyrrall et al.(2007)" **The Relevance of International Financial Reporting Standards to a developing Country Evidence From Kazakhstan ",** The International Journal Of Accounting, Vol.(42). pp (82-110).

رابعا: الرسائل العلمية

1- الحواتمة، عمر محمد، (2010)، **"قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي- دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

2- الحياري، عمر يوسف، (2017) **"أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

3- الزمار، محمود علي، (2015) **"مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (1) الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

4- الشلتوني، فائز زهدي، (2005)، **"مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية- دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

5- الشيخ، عبد الرزاق حسن، (2012)، **"دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

6- الطميزي، عزالدين محمود، (2011)، **"درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

7- العبايجي، زينب عبد الهادي، (2013)، **"مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض القوائم المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

8- العمري، سميرة، (2014)، **"أثر تطبيق أليات الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي – دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

9- الكامل، بالعيد محمد، (2011)، **"دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها – دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

10- الماقوري، عبد المجيد محمد رمضان، (2006)، **"مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منه من قبل مصرف ليبيا المركزي"**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس، ليبيا.

11- المجربي، فاطمة علي، (2012)، **"قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

12- بن تومي، بدرة، (2013)، **"أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

13- بن رحمون، سليم، (2013) **"تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد – دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

14- بن فرج، زوينة، (2014) **"المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"**، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر.

15- بولجنيب، عادل، (2014) **"دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

16- حماش، عومرية، (2014)، **"أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر.

17- حميدان، حميدان مصطفى، (2010)، **"مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأرنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

18- حواس، صلاح، (2009)، **"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

19- خليفة، عبدالسلام خليفة، (2007)، **"مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات والوحدات الاقتصادية المملكة في ليبيا"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

20- سعيدي، عبد الحليم، (2015)، **"محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

21- سفير، محمد، (2009)، **"الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، الجزائر.

22- شقلوف، محمد فرج، (2002)، **"مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

23- شنوف، شعيب، (2007)، **"الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر.

24- صبايحي، نوال، (2011)، **"الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3 ، الجزائر.

25- عاشور، عادل، (2006) **"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية – دراسة حالة مجمع رياض سطيف"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

26- عاشور، عثمان زياد، (2008)، **"مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح في قوائمها المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.

27- عايبة، إيمان، (2015)، **"أسس وقواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي، الجزائر.

28- عباس، أحلام، (2013)، **"أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية – دراسة لعينة من المسيرين الماليين ومدققي الحسابات"**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

29- عبدالمالك، زين، (2013) **"القياس والإفصاح المحاسبي عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة مجمع صيدال"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

30- عكوش، محمد أمين، (2011)، **"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة (المؤسسة الوطنية للدهن- مؤسسة مدبغة ومراطة الرويبة) "**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

31- قاسمي، نعيمة، (2013)، **"تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) – دراسة حالة مؤسسة رويال موندیال كونين خلال الفترة (2012-2013)"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة الأخضر، الوادي، الجزائر.

32- لايقة، رولا كاسر، (2007)، **"القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودرورها في ترشيد قرارات الاستثمار- دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا.

33- محسن، محمد فايق، (2008)، **"مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1) – دراسة تطبيقية-"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

34- مزوار، هاجر، (2014)، **"تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي – دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

35- مخلوف، أحمد محمد، (2014) **"مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية "**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر.

36- نوي، سماح، (2015) **"دور القوائم المالية في تفعيل عملية اتخاذ القرار- دراسة حالة مؤسسة الأخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

37- هني، فؤاد محمد، (2013) **"طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية – دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر.

38- هنية، جبنون، (2013)، **"دور معايير المحاسبة الدولية في تدعيم الإفصاح المحاسبي- المعيار المحاسبي الأول- دراسة حالة مؤسسة الأخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

خامسا: المؤتمرات العلمية

1- أبو عجيلة، عماد محمد، والصيد، أمل المبروك (2014) **"مدى إمكانية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية داخل المنشآت الليبية- دراسة تطبيقية داخل المنشآت الليبية"**، الملتقى

الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IRRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات الحكومية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر.

2- الزين، منصوري، (2011) **"أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية"**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IRRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13- 14 ديسمبر.

3- رزيقات، بوبكر، (2014)، **"أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS-IFRS) على جودة التقارير المالية"**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IRRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات الحكومية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر.

4- عبدالرزاق، خليل، ونعيمة، عبدي، (2011) **"الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS)"**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IRRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13- 14 ديسمبر.

5- يحيى، سعيدي، ولخضر، أوصيف (2011) **"أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي"**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IRRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 13- 14 ديسمبر.

سادسا: شبكة المعلومات الدولية

1- الشركة المتحدة للتأمين، (2018)، "نبذة عن **الشركة المتحدة للتأمين"**، متوفرة على موقع الشركة <http://www.muttahida.ly>، تمت الزيارة 21 نوفمبر 2018م.

2- المصرف التجاري الوطني، (2018)، "نبذة عن **المصرف التجاري الوطني"**، متوفرة على موقع المصرف <http://www.ncb.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

3- سوق المال الليبي، (2018)، "نبذة عن **سوق المال الليبي"**، متوفرة على موقع السوق <http://www.ism.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018.م

4- شركة الصحارى للتأمين، (2018)، "نبذة عن **شركة الصحارى للتأمين"**، متوفرة على موقع الشركة <http://www.sic.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

5- شركة ليبيا للتأمين، (2018)، "نبذة عن **شركة ليبيا للتأمين"**، متوفرة على موقع الشركة <http://www.libtamin.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

6- مصرف التجارة والتنمية، (2018)، "نبذة عن **مصرف التجارة والتنمية"**، متوفرة على موقع المصرف <http://www.bcd.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

7- مصرف الجمهورية، (2018)، "نبذة عن **مصرف الجمهورية"**، متوفرة على موقع المصرف <http://www.jbank.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

8- مصرف الصحارى، (2018)، "نبذة عن **مصرف الصحارى"**، متوفرة على موقع المصرف <http://www.saharabank.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

9- مصرف الوحدة، (2018)، "نبذة عن **مصرف الوحدة"**، متوفرة على موقع المصرف <http://www.wahdabank.ly>، تمت الزيارة 25 مارس 2018م.

10- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (2018)، "نبذة عن **مصرف المتوسط** "، متوفرة على موقع الموسوعة <http://www.wikipedia.org>، تمت الزيارة 21 نوفمبر 2018**م.**

11 - Amat et al. (2007)**"IFRS introduction And Its Effect on Listed Companies in Spain**،< http://www.papers.ssrn.com.>.Accessed on 12 February 2017.

12 - Karamanou, I. & Nishiotis ,G(2005) **" The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standards ",**

http://www.london.edu/assets/documents/KaramanouNishtis.pdf.Accessed on 20 February 2017.

الملاحق

ملحـــق رقم (1)

قائمة بأسماء محكمي استبانة الدراسة

م	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	د. محمد شعبان أبوعين	أستاذ	جامعة طرابلس
2	د. عبدالرزاق محمد قناو	أستاذ	جامعة طرابلس
3	د. محمد مفتاح الفطيمي	أستاذ مساعد	جامعة مصراته
4	د. رمضان علي أبوراوي	أستاذ مساعد	جامعة مصراته
5	د. محمد جمعة المحجوب	أستاذ مساعد	جامعة المرقب
6	د. ميلاد رجب شميلة	أستاذ مساعد	الجامعة الأسمرية
7	د. عصام محمد الطويل	أستاذ مساعد	جامعة الأقصى
8	د. ناصر ميلاد بن يونس	محاضر	الجامعة الأسمرية

ملحــق رقـــم (2)

استبانة الدراسة

السادة المشاركون //

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

تهدف هذه الاستبانة إلى إجراء دراسة تطبيقية على الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، للتعرف على **إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة، المدرجة في سوق المال الليبي، لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية**، وذلك كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، لذا نأمل من سيادتكم التكرم بتقديم إجاباتكم على الأسئلة الواردة في الاستبانة المرفقة مع هذه الرسالة، وبما أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجاباتكم لهذا نرجو منكم ملاحظة ما يأتي:

1. أن جميع البيانات التي سيتم جمعها سوف تعامل بسرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.
2. الرجاء وضع علامة (✓) أمام درجة الموافقة التي تعتقدون بأنها تتفق مع رأيكم ومع ما هو معمول به
3. أي ملاحظات أخرى تعتقد أنها ذات فائدة تكتب في ظهر الاستبانة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،، ،،

الباحثة.. حنان بشير صيدون

ملاحظة// الاستبانة مكونة من (6) صفحات

الجزء الأول: معلومات عامة:

الرجاء وضع علامة (✓) أمام المربع الذي تراه مناسباً لإجابتك عن كل سؤال من الاسئلة الأتية:

- الوظيفة الحالية

مدير مالي( ) محاسب ( ) مراجع داخلي ( ) مراجع خارجي ( ) أخرى (.....)

– المؤهل العلمي

دبلوم متوسط( ) بكالوريوس( ) ماجستير( ) دكتوراه ( ) أخرى(.....)

- التخصص العلمي

محاسبة ( ) اقتصاد ( ) إدارة أعمال ( ) تمويل ومصارف ( ) أخرى(.....)

- الخبرة العملية

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 سنوات إلى 10سنوات ( )

من 11 سنوات إلى 15سنوات ( ) أكثر من 15 سنة( )

- هل تحصلت على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية؟ نعم( ) لا( )
- هل تحصلت على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية؟ نعم( ) لا( )

الجزء الثاني/ محاور الدراسة

المحور الأول: أ- عبارات متعلقة بامتلاك الشركات الليبية المدرجة في سوق المال الليبي

نظام معلومات محاسبية كُفْءًا يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام					
2	تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية					
3	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني					
4	تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة					
5	تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة					
6	تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة					
7	تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة					
8	ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية					
9	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري					
10	تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية					
11	تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي					
12	تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية					
13	يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين					
14	يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية					

15	يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية					
16	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية					
17	يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يضمن توفيرمعلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها					

المحور الأول: ب- عبارات متعلقة بامتلاك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي الكفاءة التي تساعدهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم					
2	تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم					
3	يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية					
4	يقوم المدراء الماليون والمحاسبون المراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة					
5	يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر					
6	يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية					
7	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية					

8	المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي					
9	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة					

المحور الثاني: عبارات متعلقة بإدراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة					
2	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية					
3	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية					
4	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية					
5	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئِية عالية					
6	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم					
7	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية					
8	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على إصدار معايير محاسبية محلية					
9	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مهنة					

	المحاسبة في ليبيا					
10	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية					
11	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي					

المحور الثالث: عبارات متعلقة بوجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي إلكتروني					
2	نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين بالشركة					
3	نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية					
4	عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية					
5	ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة					
6	ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية					
7	ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا					
8	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية					
9	اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية					
10	عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد					
11	حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له					
12	نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار أجنبية					
13	قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة					

	ومتخصصة					

ملحـــق رقم (3)

قائمة بأسماء الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي

بالجدول الرئيس (أ)

م	اسم الشركة	نوع القطاع
1	مصرف الجمهورية	مصرفي
2	مصرف الصحارى	مصرفي
3	المصرف التجاري الوطني	مصرفي
4	مصرف التجارة والتنمية	مصرفي
5	مصرف الوحدة	مصرفي
6	مصرف المتوسط	مصرفي
7	شركة ليبيا للتأمين	تأمين
8	شركة الصحارى للتأمين	تأمين
9	الشركة المتحدة للتأمين	تأمين
10	سوق المال الليبي	استثمار وخدمات مالية

ملحق رقم (4): نتائج التحليل الإحصائي

كما تم الحصول عليها من البرنامج الإحصائي (SPSS)

Frequencies

Statistics

الوظيفة الحالية

N	Valid	91
	Missing	0

الوظيفة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير مالي	14	15.4	15.4	15.4
	محاسب	61	67.0	67.0	82.4
	مراجع داخلي	15	16.5	16.5	98.9
	اخرى	1	1.1	1.1	100.0
	Total	91	100.0	100.0	

Statistics

المؤهل العلمي

N	Valid	91
	Missing	0

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متوسط	10	11.0	11.0	11.0
	بكالوريوس	59	64.8	64.8	75.8
	ماجستير	9	9.9	9.9	85.7
	أخرى	13	14.3	14.3	100.0
	Total	91	100.0	100.0	

التخصص العلمي

N	Valid	91
	Missing	0

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	71	78.0	78.0	78.0
	اقتصاد	6	6.6	6.6	84.6
	إدارة اعمال	10	11.0	11.0	95.6
	تمويل ومصارف	4	4.4	4.4	100.0
	Total	91	100.0	100.0	

الخبرة العملية

N	Valid	89

	Missing	2

الخبرة العملية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	28	30.8	31.5	31.5
	من 5 سنوات إلي 10 سنوات	24	26.4	27.0	58.4
	من 11 سنة إلى 15 سنة	14	15.4	15.7	74.2
	أكثر من 15 سنة	23	25.3	25.8	100.0
	Total	89	97.8	100.0	
Missing	System	2	2.2		
	Total	91	100.0		

هل تحصلت على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية؟

N	Valid	91
	Missing	0

هل تحصلت على دورات في مجال معايير المحاسبة الدولية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	21	23.1	23.1	23.1
	لا	70	76.9	76.9	100.0
	Total	91	100.0	100.0	

هل تحصلت على دورات فى مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

N	Valid	91
	Missing	0

هل تحصلت على دورات في مجال معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	9	9.9	9.9	9.9
	لا	82	90.1	90.1	100.0
	Total	91	100.0	100.0	

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	98.9
	Excluded[a]	1	1.1
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.866	17

RELIABILITY

/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	98.9
	Excluded[a]	1	1.1
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.851	9

```
RELIABILITY
/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 C9 C10 C11
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	91	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.903	11

```
RELIABILITY
/VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 D8 D9 D10 D11 D12 D13
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	88	96.7
	Excluded[a]	3	3.3
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.865	13

```
RELIABILITY
/VARIABLES=A B C D
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	91	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.505	4

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.432**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام	Pearson Correlation	.432**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.610**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	Pearson Correlation	.610**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A A3
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.520**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني	Pearson Correlation	.520**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A A4
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.537**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة	Pearson Correlation	.537**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A A5
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.482**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة	Pearson Correlation	.482**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A6

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.681**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة	Pearson Correlation	.681**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A A7
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير فى حقوق الملكية في نهاية السنة
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.682**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة	Pearson Correlation	.682**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A A8
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية

امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.491**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	90
ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية	Pearson Correlation	.491**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	90	90

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A9

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.523**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	Pearson Correlation	.523**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A10

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.456**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	90
تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية	Pearson Correlation	.456**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	90	90

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A11

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.501**
	Sig. (2-tailed)		.000

	N	91	91
تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي	Pearson Correlation	.501**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A12

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.587**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	Pearson Correlation	.587**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A13

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.565**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين	Pearson Correlation	.565**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=A A14
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.599**

	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	Pearson Correlation	.599**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A15

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.628**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	Pearson Correlation	.628**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.669**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	Pearson Correlation	.669**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=A A17

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يوفر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.602**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يوفر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها	Pearson Correlation	.602**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	

	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=B B1

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.691**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	Pearson Correlation	.691**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=B B2

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.715**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	Pearson Correlation	.715**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=B B3
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.783**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91

يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية	Pearson Correlation	.783**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=B B4

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.678**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	Pearson Correlation	.678**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر

محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.655**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر	Pearson Correlation	.655**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.619**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	Pearson Correlation	.619**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
/VARIABLES=B B7
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.703**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	90
يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	.703**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	90	90

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.609**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	Pearson Correlation	.609**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.623**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	Pearson Correlation	.623**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المحاسبين والمراجعين أهمية المعيار الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.685**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	Pearson Correlation	.685**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.671**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	.671**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.715**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	Pearson Correlation	.715**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.708**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يوفر خاصية الملاءَمة فى المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	.708**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئية عالية
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.682**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئية عالية	Pearson Correlation	.682**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=C C6

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.706**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم	Pearson Correlation	.706**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (1) يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.789**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	Pearson Correlation	.789**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية المعيار الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على اصدار معايير محاسبية محلية
ادراك المدراء الماليين و المحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.662**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على اصدار معايير محاسبية محلية	Pearson Correlation	.662**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.775**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	Pearson Correlation	.775**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية

ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.704**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية	Pearson Correlation	.704**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين و المحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.734**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي	Pearson Correlation	.734**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.498**
	Sig. (2-tailed)		.000

	N	91	89
لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني	Pearson Correlation	.498**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	89	89

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمحاسبين والمراجعين بالشركة
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.653**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمحاسبين والمراجعين بالشركة	Pearson Correlation	.653**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	نقص الدورات المتخصصة للمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.641**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
نقص الدورات المتخصصة للمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بالمعايير	Pearson Correlation	.641**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	

المحاسبية الدولية	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.656**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	Pearson Correlation	.656**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.649**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة	Pearson Correlation	.649**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.722**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	Pearson Correlation	.722**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.652**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	90
ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	Pearson Correlation	.652**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	90	90

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الافصاح في المعايير المحاسبية الدولية
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.562**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
صعوبة فهم وتفسير متطلبات الافصاح في المعايير المحاسبية الدولية	Pearson Correlation	.562**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.471**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية	Pearson Correlation	.471**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.567**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد	Pearson Correlation	.567**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.665**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	Pearson Correlation	.665**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار اجنبية
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.713**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار اجنبية	Pearson Correlation	.713**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.584**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة	Pearson Correlation	.584**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.735**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.735**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.720**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.720**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	Pearson Correlation	1	.708**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.708**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

Correlations

		معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية	Pearson Correlation	1	.421**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.421**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		امتلاك نظام معلومات	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
امتلاك نظام معلومات	Pearson Correlation	1	.735**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.735**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Nonparametric Correlations

Correlations

			امتلاك نظام معلومات	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
Spearman's rho	امتلاك نظام معلومات	Correlation Coefficient	1.000	.713**
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	91	91
	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Correlation Coefficient	.713**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

CORRELATIONS

/VARIABLES=B ABCD

/PRINT=TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Correlations

Correlations

		محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Pearson Correlation	1	.720**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.720**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

NONPAR CORR

/VARIABLES=B ABCD

/PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG

/MISSING=PAIRWISE.

Nonparametric Correlations

a. Based on availability of workspace memory

Correlations

			محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
Spearman's rho	محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	Correlation Coefficient	1.000	.715**

	Sig. (2-tailed)	.	.000
	N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Correlation Coefficient	.715**	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.
	N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

	ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
Pearson Correlation	1	.708**

	Sig. (2-tailed)			
Missing Value Handling			.708**	1
Resources				
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1				
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Pearson Correlation	.000		
	Sig. (2-tailed)	91		91
	N			

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Nonparametric Correlations

a. Based on availability of workspace memory

Correlations

			ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 1	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
Spearman's rho	ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية معيار المحاسبة الدولي رقم 11	Correlation Coefficient	1.000	.721**
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	91	91
	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Correlation Coefficient	.721**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	91	91

Correlations

Correlations

			معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية		Pearson Correlation	1	.421**
		Sig. (2-tailed)		.000
		N	91	91
امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1		Pearson Correlation	.421**	1
		Sig. (2-tailed)	.000	
		N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Nonparametric Correlations

a. Based on availability of workspace memory

Correlations

			معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1
Spearman's rho	معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قيل الشركات الليبية	Correlation Coefficient	1.000	.455**
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	91	91
	امكانية تطبيق الشركات الليبية المدرجة في سوق المال لمعيار المحاسبة رقم 1	Correlation Coefficient	.455**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	91	91

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	98.9
	Excluded[a]	1	1.1
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.866	17

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	90	98.9
	Excluded[a]	1	1.1
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.851	9

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	91	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.903	11

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	88	96.7
	Excluded[a]	3	3.3
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.865	13

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	91	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	91	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.505	4

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.06081	.58009	4.4286	91	تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام
.06796	.64828	3.9560	91	تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية
.09569	.91280	3.9890	91	يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني
.07185	.68545	4.4286	91	تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة
.07890	.75269	4.2967	91	تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة
.08629	.82320	3.9890	91	تقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة
.09310	.88813	3.7033	91	تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة
.07486	.71019	3.8889	90	ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية
.07782	.74240	3.7802	91	تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري
.08241	.78182	3.8667	90	تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية
.08731	.83293	3.6593	91	تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي

تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	91	3.6374	.73811	.07738
يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين	91	3.6813	.90528	.09490
يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	91	3.5714	.88372	.09264
يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	91	3.5934	.90650	.09503
يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	91	3.6264	.85177	.08929
يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يوفر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها	91	3.9231	.84631	.08872
امتلاك نظام معلومات	91	3.8832	.44997	.04717

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
يتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	91	3.7692	.85735	.08987
تقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	91	3.6923	.91521	.09594
يوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية	91	3.5934	.88164	.09242

يقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	91	3.6923	.89060	.09336
يمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر	91	3.5604	.77759	.08151
يقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	91	3.9011	.73113	.07664
يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	90	3.6333	.81351	.08575
المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	91	3.5495	.89770	.09410
يشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	91	3.5165	.91120	.09552
محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	91	3.6563	.57622	.06040

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	91	3.7692	.71611	.07507
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية	91	3.7802	.77175	.08090
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	91	3.8901	.78103	.08187
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية	91	3.9011	.76092	.07977

تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئية عالية	91	3.7253	.70025	.07341
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم	91	3.7802	.71184	.07462
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	91	3.8242	.75415	.07906
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على اصدار معايير محاسبية محلية	91	3.6264	.72493	.07599
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مهنة المحاسبة فى ليبيا	91	3.8462	.80171	.08404
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية	91	3.7692	.76124	.07980
تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي	91	3.6484	.73596	.07715
ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية المعيار الدولي رقم 1	91	3.7782	.53271	.05584

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني	89	3.0562	1.19049	.12619
نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين بالشركة	91	3.1868	.97653	.10237
نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية	91	3.5495	.98052	.10279
عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	91	3.3846	.96343	.10100

ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة	91	3.2527	1.09131	.11440
ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	91	3.5165	1.02592	.10755
ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	90	3.5333	.93856	.09893
صعوبة فهم وتفسير متطلبات الافصاح في المعايير المحاسبية الدولية	91	3.4835	.76540	.08024
اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية	91	3.6813	.75835	.07950
عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد	91	4.1099	.88758	.09304
حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	91	3.8791	.85421	.08955
نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار اجنبية	91	3.8681	.94527	.09909
قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة	91	3.5714	1.04502	.10955
معوقات تطبيق المعيار رقم 1 من قبل الشركات الليبية	91	3.5447	.59132	.06199

NPar Tests

Sign Test

Test Statistics[a]

	M - تقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة	M - تقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة	M - يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني	M - تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	M - تعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام
Z	-8.577-	-9.006-	-6.883-	-8.193-	-9.220-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	M - تقوم الشركة بإعداد التدفقات النقدية في نهاية السنة	M - تقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة	M - ترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية	M - تقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	M - تعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية
Z	-7.390	-5.715	-7.690	-7.262	-7.155
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	M - تعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي	M - تفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	M - يوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين	M - يوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	M - يوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية
Z	-5.828	-6.249	-5.706	-5.384	-5.384
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	M - يوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	M - يوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يوفر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها
Z	-5.461	-7.022
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000

a. Sign Test

Sign Test

Test Statistics[a]

	– Mيمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبي وتعديله إن لزم الأمر	– Mيقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	- Mيوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية	- Mتقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	– Mيتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	
Z	-5.468-	-5.890-	-5.035-	-5.934-	-6.501-	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	

Test Statistics[a]

	- Mيشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	- M المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	– Mيشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	- Mيقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	
Z	-4.503-	-5.121-	-5.746-	-7.640-	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	

NPar Tests

Sign Test

Test Statistics[a]

	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئية عالية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يوفر خاصية الملاءَمة فى المعلومات المحاسبية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية فى المعلومات المحاسبية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	
Z	-7.082-	-7.509-	-7.330-	-6.959-	-7.170-	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	

Test Statistics[a]

	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على اصدار معايير محاسبية محلية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم
Z	-6.914-	-7.055-	-6.548-	-7.239-	-7.194-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي
Z	-6.299-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Sign Test

NPar Tests

Sign Test

Test Statistics[a]

	- Mضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة	- Mعدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	- Mنقص الدورات المتخصصة للمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية	- Mنقص الكفاءة والخبرة المهنية للمحاسبين والمراجعين بالشركة	- Mلا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني
Z	-2.233-	-3.545-	-4.554-	-1.240-	-.364-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.026	.000	.000	.215	.716

Test Statistics[a]

	M - ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	M - ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	M - صعوبة فهم وتفسير متطلبات الافصاح في المعايير المحاسبية الدولية	M - اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية	M - عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد
Z	-3.798-	-4.465-	-4.947-	-6.375-	-7.360-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	M - حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	M - نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار اجنبية	M - قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة
Z	-6.813-	-6.394-	-4.191-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000

a. Sign Test

NPar Tests

Test Statistics[a]

	M - امتلاك نظام معلومات	M - محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	M - ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية المعيار الدولي رقم 1	M - معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من قبل الشركات الليبية
Z	-9.116-	-6.793-	-8.162-	-6.430-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000

a. Sign Test

NPar Tests

Sign Test

Test Statistics[a]

	- Mتقوم الشركة بإعداد قائمة الدخل في نهاية السنة	- Mتقوم الشركة بإعداد قائمة المركز المالية (الميزانية العمومية) في نهاية السنة	- Mيوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني	- Mتتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية	- Mتعد الشركة تقارير مالية كل نهاية عام
Z	-8.577-	-9.006-	-6.883-	-8.193-	-9.220-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	- Mتعد الشركة قوائمها المالية على أساس فرض الاستمرارية	- Mتقوم الشركة بتحليل قوائمها المالية بشكل دوري	- Mترفق الشركة الإيضاحات والتفسيرات مع قوائمها المالية	- Mتقوم الشركة بإعداد قائمة التغير في حقوق الملكية في نهاية السنة	- Mتقوم الشركة بإعداد قائمة التدفقات النقدية في نهاية السنة
Z	-7.155-	-7.262-	-7.690-	-5.715-	-7.390-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	- Mيوجد لدى الشركة كادر محاسبي مؤهل يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	- Mيوجد لدى إدارة الشركة الرغبة في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	- Mيوفر النظام المحاسبي الحالي للشركة بيانات عن الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين	- Mتفصح الشركة عن أسس القياس والسياسات المحاسبية	- Mتعد الشركة قوائمها المالية عدا قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق المحاسبي
Z	-5.384-	-5.384-	-5.706-	-6.249-	-5.828-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

- Mيوجد لدى الشركة نظام رقابة داخلية يوفر معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها	- Mيوجد لدى الشركة نظام محاسبي يُمكّنها من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المتعلق بعرض القوائم المالية	

Z	-5.461-	-7.022-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000

NPar Tests

Sign Test

Test Statistics[a]

	- Mيمتلك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون المهارات والقدرة اللازمة لتطوير النظام المحاسبى وتعديله إن لزم الأمر	- Mيقوم المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بتطوير أنفسهم لملاءمة متطلبات المهنة	- Mيوجد لدى المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركة إلمام بالمعايير المحاسبية الدولية	- Mتقوم إدارة الشركة بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين الداخليين لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم	– Mيتمتع المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون بالشركة بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المناطة بهم	
Z	-5.468-	-5.890-	-5.035-	-5.934-	-6.501-	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	

Test Statistics[a]

	- Mيشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية الخاصة بمهنة المحاسبة	- M المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون راضون عن النظام المحاسبي الحالي	- Mيشارك المدراء الماليون والمحاسبون والمراجعون الداخليون في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية	- Mيقوم بإعداد القوائم المالية في الشركة كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية	
Z	-4.503-	-5.121-	-5.746-	-7.640-	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	

NPar Tests

Test Statistics[a]

	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على عمل المقارنات بين القوائم المالية للشركة	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يعزز من ثقة المستخدمين للقوائم المالية في المعلومات المحاسبية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يزيد من جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يوفر خاصية الملاءَمة في المعلومات المحاسبية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية ذات قدرة تَنبُئية عالية
Z	-7.170-	-6.959-	-7.330-	-7.509-	-7.082-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يجعل المعلومات المحاسبية سهلة الفهم	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد الشركة على ترشيد قراراتها الاستثمارية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على اصدار معايير محاسبية محلية	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يساعد على تطوير مخرجات سوق المال الليبي من بيانات ومعلومات مالية
Z	-7.194-	-7.239-	-6.548-	-7.055-	-6.914-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	- Mتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يشجع على التجارة الدولية والاستثمار الخارجي
Z	-6.299-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Sign Test

NPAR

NPar Tests

Test Statistics[a]

	M - لا يوجد لدى الشركة نظام محاسبي الكتروني	M - نقص الكفاءة والخبرة المهنية للمحاسبين والمراجعين بالشركة	M - نقص الدورات المتخصصة للمدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين بالشركة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية	M - عدم وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	M - ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركة
Z	-.364-	-1.240-	-4.554-	-3.545-	-2.233-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.716	.215	.000	.000	.026

Test Statistics[a]

	M - ضعف برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية	M - ضعف القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة في ليبيا	M - صعوبة فهم وتفسير متطلبات الافصاح في المعايير المحاسبية الدولية	M - اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الليبية	M - عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد
Z	-3.798-	-4.465-	-4.947-	-6.375-	-7.360-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000

Test Statistics[a]

	M - حداثة سوق المال الليبي ونقص حجم التداول به وضعف القوانين والتشريعات المنظمة له	M - نوع الاقتصاد المغلق في الدولة وعدم وجود شركات استثمار اجنبية	M - قلة وجود مكاتب مراجعة خارجية مؤهلة ومتخصصة
Z	-6.813-	-6.394-	-4.191-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000

a. Sign Test

NPar Tests

Test Statistics[a]

	M - امتلاك نظام معلومات	M - محاسبين ومراجعين ذوى كفاءة	M - ادراك المدراء الماليين والمحاسبين والمراجعين أهمية المعيار الدولي رقم 1	M - معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم 1 من قبل الشركات الليبية

Z	-9.116-	-6.793-	-8.162-	-6.430-
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000

ملحق رقم (5)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الأكاديمية الليبية

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
The Libyan Academy

الرقم الإشاري : 1760-1-1

التاريخ : / /
الموافق : 3/10/18

السيد // رئيس مجلس إدارة سوق المال الليبي

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار التعاون بين الأكاديمية الليبية والمؤسسات والجهات العامة من اجل إنجاح العملية التعليمية، نأمل منكم مساعدة الطالبة// **حنان بشير صيدون** المسجلة برقم قيد (31316068)، وذلك بتزويدها بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع دراستها لنيل درجة الأجازة العالية الماجستير في المحاسبة الموسومة بعنوان **إمكانية تطبيق الشركات المدرجة في سوق المال الليبي لمعيار المحاسبة الدولي رقم(1).**

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

والسلام عليكم

أ.د علي محمد بن رمضان
رئيس الأكاديمية الليبية – فرع مصراتة

صورة إلى :-
- ملف الصادر
- الملف الدوري العام

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئيس الفرع
الأكاديمية الليبية فرع مصراتة

ملحق رقم (6)

إفادة بالمراجعة اللغوية

دولة ليبيا

مركز سيبويه للاستشارات اللغوية والبحثية

إنما يعمر الأمم

بعد التحية :-

يفيدكم مركز سيبويه للاستشارات اللغوية والبحثية بأن السيدة

(حنان بشير مصباح صيدون)

قد تقدم بطلب لتدقيق بحثها وتصحيحه لغويًا، وعنوان بحثها

(إمكانية تطبيق الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية)

وقد دقق البحث وصحح لغويًا.

مركز سيبويه للا
اللغوية والب

التاريخ 26 / 01 / 2017

صورة إلى:
- السيد/ الصادر بالمكتب
- الباروني.. الباروني.